شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 3 - April 2003

العدد الثالث – أبريل ٢٠٠٣

هل هناك هوية وطنية سعودية؟

السعودية مع حرب أمريكا ولكن بصمت

الحرب على العراق بعيون سعودية

الخطاب السلفي السعودي.. الى أين؟

مثقفون سعوديون لبوش: حربكم غير عادلة وغير أخلاقية

الاستبداد والاستعمار:
مستعمر غازٍ ومستبدّ قطري

دروس الحرب في السعودية
العلاقة المأزومة بين الحاكم والمحكوم

التغيير السياسي في السعودية بعد الحرب

هل يقف الشعب مع الأمراء وقت المحنة؟

الحرب وسعودة العنف

العراق وآثام الأعاجم

شعر: أحمد مطر

مُنذُ ما يَقرُبُ مِن خَمسينَ عاما
كالقرابين فداء المستبدين '' النشامى''
يا شعوباً من سراب
في بلاد من خراب..
أي فرْق في السجايا
بين نسر و عقاب ؟!!!
هَطَلَتْ مِن كُلِّ صَوْبٍ عَينُ باكٍ
وَهَوَتْ مِن كُلِّ فَجٍّ كَفٌّ لاطِمْ
وَتَداعى كُلُّ أصحابِ المواويلِ
وَوافَى كُلُّ أربابِ التّراتيلِ
لِتَرديدِ التّواشيحِ وتَعليقِ التّمائِمْ
وأقاموا، فَجأةً، مِن حَوْلِنا
سُورَ مآتِمْ
إنَّهم مِن مِخلَبِ النَّسْرِ يخافونَ عَلَيْنا..
وَكأنّا مُستريحونَ على ريشِ الحَمائِمْ!
ويخافُونَ اغتصابَ النَّسْرِ لِلدّارِ ..
كأنَّ النَّسْرَ لَمْ يَبسُطْ جَناحَيْهِ
على كُلِّ العَواصِمْ!
أيُّ دارٍ ؟!
أرضُنا مُحتلَّةٌ مُنذُ استقلَّتْ
كُلَّما زادَتْ بها البُلدانُ.. قَلَّتْ !
وَغِناها ظَلَّ في أيدي المُغيرينَ غَنائِمْ
والثّرى قُسِّمَ ما بينَ النّواطيرِ قَسائِمْ
أيُّ نِفطٍ ؟!
صاحِبُ الآبارِ، طُولَ العُمْرِ،
عُريانٌ وَمَقرورٌ وصائِمْ
وَهْوَ فَوقَ النّفطِ عائِمْ !
أيُّ شَعْبٍ ؟!
شَعبُنا مُنذُ زَمانٍ

بَينَ أشداقِ الرَّدى والخوفِ هائِمْ
مُستنيرٌ بظلامٍ
مُستجيرٌ بِمظالِمْ !
هُوَ أجيالٌ يَتامى
تَتَرامى
مُنذُ ما يَقرُبُ مِن خَمسينَ عاما
كالقَرابينِ فِداءَ المُستبدّينَ النّشامى
كُلُّ جيلٍ يُنتَضى مِن أُمِّهِ قَسْراً
لِكَيْ يُهدى إلى (أُمِّ الهَزائِمْ)
وَهْيَ تَلقاهُ وُروداً
ثُمَّ تُلقيهِ جَماجِمْ
وَبُروحِ النَّصرِ تَطويهِ
ولا تَقبلُ في مَصْرعِهِ لَوْمةَ لائِمْ
فَهوَ المقتولُ ظُلْماً بيدَيْها
وَهوَ المَسؤولُ عن دَفْعِ المَغارِمْ !
فَإذا فَرَّ
تَفرّى تَحتَ رِجْلَيْهِ الطّريقْ
فَهْوَ إمّا ظامِئٌ وَسْطَ الصّحارى
أو بأعماقِ المُحيطاتِ غَريقْ
أو رَقيقٌ.. بِدماءٍ يَشتري بِلَّةَ ريقٍ
مِن عَدوٍّ يَرتدي وَجْهَ شَقيقٍ أو صَديقْ !
فَلماذا صَمَتُوا صَمْتَ أبي الهَوْلِ
لَدَى مَوْتِ الضّحايا..
واستعاروا سُنَّةَ الخَنساءِ
لَمّا زَحَفَتْ كَفُّ المَنايا
نَحْوَ أعناقِ الجَرائِمْ ؟!

* * *

يا شُعوباً مِن سَرابِ
في بلادٍ مِن خَرابْ..
أيُّ فَرْقٍ في السَّجايا
بَينَ نَسْرٍ وَعُقابْ ؟!
كُلُّها نَفْسُ البهائِمْ
كُلُّها تَنزِلُ في نَفْسِ الرّزايا
كُلُّها تأكُلُ مِن نَفسِ الولائِمِ
إنّما لِلجُرْمِ رَحْمٌ واحِدٌ
في كُلِّ أرضٍ
وَذَوو الإجرامِ مَهْما اختلَفَتْ
أوطانُهمْ
كُلٌّ توائِمْ !

* * *

عَصَفَ العالَمُ بالصَفَّينِ
حَقْناً لِدِمانا
وانقَسَمْنا بِهَوانا
مِثْلَما اعتَدْنا.. إلى نِصفَينِ
ما بَينَ الخَطيئاتِ وما بينَ
المآثِمْ
وَتقاسَمْنا الشّتائِمْ
داؤنا مِنّا وَفينا
وَتَشافينا تَفاقُمْ !
لو صَفَقْنا البابَ
في وَجْهِ خَطايا العَرَبِ الأقحاحِ
لم تَدخُلْ عَلَيْنا مِنْهُ
آثامُ الأعاجِمْ !

٢٠٠٣/٣/١

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية (في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الهوية والحرب والحشد الجماهيري

واحدة من أهم وظائف الهوية الوطنية قدرتها على الحشد الجماهيري وراء النظام السياسي (سواء كان منتخباً أم غير منتخب) وللدفاع عن الوطن الذي يمثل كرامة الشعب. وظيفة الحشد هذه يمكن للدين والهوية الدينية أن تقوم بها كما أثبتت تجارب التاريخ في العالم الإسلامي في مقاومته للإستعمار.

يرى البعض أن الهوية الدينية القوية تضعف الهوية الوطنية، والعكس صحيح، وهذا رأي يتبنّاه النظام السياسي في المملكة والمؤسسة الدينية الرسمية (الوهابية). فهذان يتبنيّان الرأي القائل بأن الوطنية نقيض للدين، وأنها تضعف المؤسستين السياسة والدينية الحاكمتين الآن، لأن الروح الوطنية قادرة على إنتاج ثقافة مختلفة تشرعن الإختلاف وتدعو للتنافس السياسي وتحصيص السلطة، أي أنها تدخل لاعبين جدد يقتطعون حصتهم من الطرفين.

الرأي الآخر يقول بأن الوطنيّة كهوية وروح قادرة على الحشد في المجتمعات ذات التعدد الديني (مسيحيين ومسلمين كما في لبنان ومصر والسودان مثلاً) فهي قادرة على التسامي على التباينات الدينية في حين تلعب الهوية الدينية هنا دوراً تمزيقياً للنسيج الإجتماعي.

الرأي الثالث يعتقد بأن الدين مكوّن أساس للهوية الوطنية، فهو قادر في المجتمعات الإسلامية على تجسير الفجوات الأثنية لو أُحسن الرجوع الى مبادئه سواء بين الأكراد والعرب كما في العراق، والبربر والعرب كما في الجزائر والمغرب وهكذا. وهو ـ أي الإسلام ـ قادر على أن يكون في أُلفة مع الأديان الأخرى إن وجدت، عبر احترامه لها واعترافه بها كمكوّن للهوية الوطنية أيضاً.

المشكلة التي تواجه المملكة ليست في تغليبها لخيار الهوية الدينية بشكلها المتعصّب والحادّ ضد الهوية الوطنية وعدم قدرة المذهب الرسمي (الوهابية) على التصالح معها أو اعتبارها ذات قيمة في الأساس. المشكلة الحقيقية أن الوهابية لا تستطيع أن تحشد الجمهور في المملكة في مواجهة الأخطار التي تواجهها كما لا تستطيع توفير الحماية للنظام من الأعداء الداخليين عبر شرعنته، مادام مذهباً لا يمثل أكثرية السكان، ومادام مذهباً متصادماً بحدّة مع مذاهب أخرى قائمة وثابتة لا يعترف بها.

لهذا السبب، يفقد الإسلام (بطبعته الوهابية) القدرة على تحشيد الشارع السعودي، بل هو أداة لتمزيقه كما هو واضح اليوم. ولخصائص المذهب الرسمي المناطقية (في قيادته وأفكاره ورموزه ونشأته وتراثه العدائي) فإنه لم يستطع ولن يستطيع حشد الشارع في المناطق الأخرى خارج نفوذه وبيئته. بل أن الهوية الدينية وفق التفسير الديني الرسمي لم تستطع حتى الآن التغلّب على الروح العنصرية بين السكان، ولا على التمايزات القبلية بشكل نهائي.

المملكة اليوم تعيش بشعب غير منسجم في واقعه، إن لم نقل ممزّق، فالهوية الوطنية ضعيفة للغاية تكاد تكفي بالحدود الدنيا لحاجة الدولة للبقاء موحدة في ظروف السلم والهدوء والرخاء، وفي حال تغير ذلك لا تستطيع هذه الهوية أن تقدّم شيئاً كثيراً. أما الهوية الدينية فلأنها تحوّلت الى هويّة مذهبيّة طائفية شمولية، فلم تعد ذات قيمة، إن لم تكن معول هدم، بدل أن تكون أداة تحشيد وانسجام.

الحرب في العراق تعتبر ميدان اختبار للهويات وفعاليتها، فيما المسؤولون في المملكة يتخبطون وتتناوشهم الوساوس حول مستقبل النظام السياسي وما إذا كان السكان سيقفون مع نظام الحكم أم لا وعلى أساس أي قاعدة.

دروس الحرب في

العلاقة المأزومة بين الحاكم والمحكوم

دخلت بلادنا دورة صمت إعتادت على الدخول فيها كلما دهمتها من نوائب الدهر ما يحمل تهديداً لأسس استقرار سلطتها السياسية، أو يعكر صفو الماسكين بزمامها، فقد حبس ولاة الأمر أنفاسهم بإنتظار مجهول محذور ورجاء طالع مأمول يأتي ببشارة الخير لأهل الحكم، بزوال الخطر عن مركز السلطة.

لقد فقدت السياسة فعاليتها ولم يعد سوى دوي القنابل والصواريخ لغة التداول السارية المفعول حتى الآن، وهي لغة تمقت بلادنا استعمالها عجزاً، رغم المخصصات الدفاعية المفزعة في الموازنة العامة للدولة.

الحكومة في بلادنا ترمق بحذر شديد مشوب بالخوف والأمل لما يجري خلف الحدود الشمالية، فالمصير السياسي للمنطقة بات يتقرر الآن في جبهات الحرب على العراق، فيما لم تعد الدبلوماسية من أدواتها المؤثرة بطبيعة الحال.

والسؤال هنا يظل: ماذا حملت الحرب الينا من دروس يمكن لنا أن نتعلمها، وبخاصة فيما يتصل بالمحنة المزمنة، أي التوتر الشديد في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

قبل الاجابة لابد من الاشارة الى عدة نقاط هامة:

- إن ثمة ما يفزع حقاً في الاطمئنان التام لدى الادارة الأميركية في قرارها إعلان العدوان على العراق. هذا الإطمئنان يستحضر دون ريب حقيقة أن الأنظمة العربية هي نظم لا تستند على تأييد شعبي ولذلك فالمراهنة الدائمة على أن خلخلة النظام السياسي بموجة مكثّفة من الصواريخ الموجّهة للمؤسسات الحيوية للسلطة سيخلق فرص تمردات داخلية تؤدي في مجملها وفي نهاية المطاف الى الاطاحة بالنظام السياسي. العراق بلا شك ليس استثناءً فهناك، في نظر الولايات المتحدة، من الجماعات الخاسرة في كافة أرجاء الوطن العربي من لا ترى ضيراً في زوال الانظمة السياسية في بلدانها كرد فعل على شناعة الأوضاع المزرية التي عاشتها وتعيشها في ظل أنظمة تمثل أجهزة الأمن الوسيط الدائم في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

- إن الاحساس الشديد والتلقائي بضرورة المنافحة ضد العدوان في صورة الاجتياحات العسكرية، وتلك الروح المتوهجة في الموقف من الغزو والاحتلال بصورة اكتساحية وحدها التي يمكن للنظم العربية استثمارها كيما توَجّل لقاء حتفها. ولكن ما لا يجب نسيانه هو أنه حين تُنضِب السلطة ذلك الوقود الذي يبقي على توهج الروح نتيجة سياسات وتدابير أقل ما يقال عنها بأنها خرقاء، فإن المواقف كما المشاعر تكون قابلة للتبدل حالما تميل كفة الحرب لصالح الطرف الأقوى وتقترب فرص حسم الأمور حينئذ تكون لغة المصالح أكثر استعمالاً من لغة المثل، تلك المثل التي يطلب الجلاد من الضحايا الالتصاق والتشبث بها، ولكن ما أن تنكشف الغمة عن السلطة حتى تعود الأخيرة لعادتها في النبذ والاقصاء والتمييز والقمع ضد من أريد منهم أن يكونوا أشبه بدروع بشرية للسلطة.

- إن الأحداث الكبرى المتواترة على بلادنا والمنطقة بصورة عامة تؤكد المرة تلو الأخرى بأن السلطة لدينا غير أثيرة، الى الحد الذي لم يعد زوالها يهجس بالخاضعين تحتها، فقد فشلت السلطة في أن تتحول الى رمزٍ لوحدة الأمة كما صوّرها فقهاء هذه الأمة في مدوّناتهم، ولا هي أصبحت جزءا من النظام القيمي لدينا.

يؤسفنا القول بأن فتوى 'هيئة كبار العلماء' الأخيرة يلتقي فحواها عند نقطة تبرير فشل الحكومة في تبني موقف سياسي يرتقي الى مستوى الغضب الشعبي العارم إزاء العدوان على العراق شعباً وأرضاً وحضارة وتاريخاً. الفتوى توسّلت بلغة هي من تركة زمن غابر ولم تعد تحمل بداخلها قوة إقناعية حتى في دوائر اجتماعية كانت تخضع لعقود تحت تأثير النفوذ الروحي والاجتماعي لأنصارها. فاللجوء الى لهجة التخويف بزخمها الديني المتوتر عبر التحذير من 'الفتنة' و'الخروج عن الجادة' و'تفريق الجماعة' و'إشاعة الفوضى' وباقي سلسلة الالفاظ المعهودة في لغة الإنذار الديني، لم تعد هذه قادرة على إحباط رد الفعل التلقائي لدى العامة، وإفراغ الروح المشحونة بالغضب العارم لدى التيار العام، فضلاً عن أن هذه اللغة فقدت مصداقيتها وتأثيرها بل باتت ترتد على صانعيها بالحط في قدرهم والهبوط بمنزلتهم.

- يقال بأن هناك قادة سياسيين يتألقون في الأزمات وفي زمن الحروب كما قيل ذلك عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والرئيس العراقي صدام حسين، ولكن الأمر يختلف تماماً بالنسبة لولاة أمرنا، فظلهم ينحسر بصورة خاطفة كلما اقتربت نذر الخطر من حدودهم، فالحكومة في بلادنا تتوارى عن الأنظار، فلا يشعر الناس بوجودها، فلا هي قادرة على صناعة مبادرة أو حتى مؤهلة للدخول في مبادرة من صنع آخرين يتوافقون معها في الموقف السياسي. كان نشازاً انتشار نبأ عن مبادرة سعودية لوقف الحرب على العراق، فقد استبشرنا خيراً بأن دبلوماسية الصمت السعودية قد تبدّلت الى دبلوماسية الموقف، ولكن ما لبثت الأمور تتضح على نحو سريع، حيث تراجعت الحكومة عن خطأ غير مقصود بإعلانها عن تبني مبادرة، فتم الانسحاب تدريجياً من دائرة الضوء في زمن الحرب، وبدأ التنصل من المبادرة بالتقليل من شأنها ثم نفي حصولها من الأصل.

ـ إزدواجية الموقف طلباً للسلامة مثّلت الخيار الأسلم للعائلة المالكة في هذه الحرب، وأضفى عليها الصمت غطاءً سميكاً حتى بات من الصعب إقتفاء آثارها. لقد تحدثت صحيفة واشنطن بوسطت عن الدور المزدوج للعائلة المالكة في الحرب على العراق، هذا الدور المتمثل في: تقديم التسهيلات والدعم للهجوم الأميركي على العراق، والابقاء على سرية إنطلاق هجوم القوات الأميركية من قواعد سعودية. هذا التحايل السياسي كما أسمته الصحيفة يمثل استدراكاً من العائلة المالكة للخسارة الفادحة التي تكبدتها في العلاقة مع الولايات المتحدة، التي تمثّل الآن في الذاكرة الجماعية لأغلب شعوب الأرض قوة الشر التي تفسر على أن التعاون والارتباط بها أصبح تهمة خطيرة، وقد تتخذ في وعي الناس في بلادنا معنى الخيانة. الراديكالية العالمية في الموقف من الولايات المتحدة تتطلب بلا شك من حكومة بلادنا لعب دور ثنائي التوجه والأغراض وإن وصم بـ 'الفصام السياسي'.

الحكومة تقف على مفترق طرق بين تلبية متطلبات التحالف مع الولايات المتحدة وبين مراعاة مشاعر الغضب الشعبي حيال ما تحدثه أطنان المتفجرات المتساقطة بوتائر متسارعة على مدن العراق وشعبه وتراثه. التوفيق بين انشدادين خارجي وداخلي أملى على العائلة المالكة فبركة دور هجين يستعير من كل من الانشدادين عناصر يمكن بها تصنيع توليفة مرضية، ظاهراً على الأقل، للولايات المتحدة والسكان المحليين.

مما سبق يعين على العبور الى سياق السؤال المطروح عن علاقة الحاكم بالمحكوم في بلادنا في ظل ظروف الحرب وما تحمله من تهديدات عاجلة ومستقبلية.

النقاط المقدّمة سابقاً تشكل تمهيداً مناسباً لفهم تلك العلاقة، فالحرب هي إحدى أهم مختبرات العلاقة بين السلطة والمجتمع، وهي مرآة صادقة لسياسات أهل الحكم في رعاياهم. وبلا ريب، فإن أهل الحكم أقدر على التنبوء بموقف رعاياهم منهم، فهؤلاء يدركون على وجه الدقة ردود الفعل الطبيعية على كل سياسة ينتهجها أهل الحكم.

إعتماد دبلوماسية الصمت وإزدواجية الموقف من قبل الحكومة يشي بحقيقة محزنة ومقلقة في آن، تتمثل في تصدّع أسس الثقة المفترضة بين السلطة والمجتمع، فلا يمكن لسلطة تستند على دعم شعبي واسع أن تلجأ للمخاتلة في مواقفها، أو أن تلوذ بالهروب من لحظة الحقيقة، أو حتى أن تمسك العصا من نصفها. إن ما يجليه الصمت هو أن اعتلالاً عميقاً وخطيراً قد أصاب علاقة السلطة بالمجتمع، وهذا ما يجعل السلطة عاجزة عن التعبير عن إرادة القوم الذي تحكم، في أوضاع تتطلب موقفاً صريحاً لا مداورة فيه.

لماذا يكون صوت المحكوم أعلى من صوت الحاكم في هذه الحرب؟ سؤال يفرض نفسه على الدوام في سياق مهمة الإجابة عن سؤالنا المركزي حول العلاقة المأزومة بين الحاكم والمحكوم. هل لأن ولاة الأمر يشعرون بعار التسهيلات العسكرية التي قدّموها لقوات التحالف كي يدّكوا أهلنا وضميرنا وكرامتنا في العراق، أم أنهم يكرهون البوح بعجزهم عن القيام بمهام الولاية فيتم الاعلان عن هدم الثقة بجدارتهم في البقاء على رأس السلطة.

ولكن أليس في التحول الدراماتيكي في العلاقة بين بلادنا والولايات المتحدة درساً لابد من إستيعابه تماماً. فالتعويل الوهمي على تلك العلاقة في ضمان استقرار السلطة قد بدّدته أحداث ما بعد الحادي عشر من سبتمبر وأحرقته صواريخ وطائرات التحالف في الحرب السافرة العدوان على العراق. فالنظام البعثي في بغداد كما النظم السياسية في المنطقة إنتهت صلاحيته بعد أن استنفذ أغراضه بالنسبة للولايات المتحدة، وتقرر شطبه من الخارطة السياسية الدولية تمهيداً لاحتلال العراق وإقامة نظام بديل. هل نتذكر قبل أكثر من عقدين من الزمن مكانة هذا النظام الذي تشن عليه الحرب لدى الولايات المتحدة ودول المنطقة؟

لقد تحوّلت الولايات المتحدة الى حليفٍ عبءٍ، وهناك دول الآن تحاول أن تفصل نفسها وشعوبها عن الاقتراب منه، فهذا القطب الدولي المثخن بجراح الحادي عشر من سبتمبر والذي كسب تعاطفاً دولياً وظهر في صورة المظلوم الذي استدر عاطفة شعوب العالم الى حد النزف، تحوّل خلال فترة قياسية القطب المنبوذ على المستوى الدولي، شعوباً ودولاً، وجاءت الحرب كيما تعزز تلك الصورة المقيتة عن قطب مقيت يبتز دماء ضحاياه لشن الحروب ونهب الثروات. لقد آذنت الحرب على العراق بعصر جديد، هو عصر الشعوب الحرة في أرجاء المعمورة، وهذا أمر يجب أن يحدث دوياً لدى الانظمة السياسية العربية التي انتبذت مكاناً قصيّاً عن شعوبها وتطلعاتها.

فالحرب الحالية على العراق تقدّم درساً خطيراً وهي أن شبكة التحالفات التي تنهار حالياً سيعاد تشكيلها ولكن وفق شروط ومصالح وظروف مختلفة، ولكن ثمة ثابتاً ظل مهملاً عن عمدٍ وسابق إصرارٍ وهو الشعوب، المصدر الوحيد للاستقرار الدائم والداعم الحقيقي للسلطة السياسية والمصدر الأكبر لمشروعيتها.

لقد جرّبت الحكومة في بلادنا التحالف مع الولايات المتحدة لعقود طويلة وتعرّفت عن قرب على الأثمان المراد تسديدها في هذا التحالف في مقابل حماية العرش، ومما يثير الحزن والسخرية في آن أن تكون الحماية الخارجية موجّهة في الأصل لتهديدات متوهمة في الداخل، أي تهديدات يخلقها السكان المحليون للسلطة. والسؤال الآن: هل بالإمكان تحويل وجهة التحالف من الخارج الى الداخل، أي من الولايات المتحدة الى الشعب؟

إن أول ما يتبادر الى الذهن حال الاجابة عن سؤال من هذا النوع هو الأثمان المطلوب من الحكومة دفعها مقابل تحقيق درجة من التحالف مؤهلة لتحقيق الحماية. فمن المعروف أن التحالف السعودي الاميركي يقوم على أساس النفط مقابل الحماية، فهل يمكن لتحالف بديل يكون بين الحاكم والمحكوم في بلادنا أن يتحقق وما هي طبيعة تكلفته.

إن أهم ما يميّز هذا التحالف أنه ينشد غايات أسمى، تتجاوز حدود المصالح المادية الآنية وتمتد الى توفير ضمانات دائمة لعلاقة متوازنة قائمة على أساس تقاسم السلطة والثروة وبالتالي الشعور الجماعي بالمسئولية والخطر الذي يتطلب إنخراطاً عاماً للافراد في مهمة حماية السلطة التي ستكون حينئذ رمزاً لوحدتهم.

(التحرير)

رهانات المستقبل

مسيرة التغيير السياسي في المملكة في مرحلة ما بعد الحرب

حمزة الحسن

لماذا لم تستجب الحكومة السعودية لموضوع الإصلاحات السياسية قبل أن تبدأ الحرب، لأن بعض الآراء كانت تتجه الى أن السعودية ستتعرض لضغط أميركي شديد بعد أن تنهي حملتها على العراق. وفي هذه الحالة ستكون بيد الأميركيين حجة بأن النظام السعودي ديكتاتوري يرفض الإصلاحات ويرفض تغيير مساره الثقافي ولم يتعاون مع المنظمات الدولية الخ. بيد أن للعائلة المالكة وجهة نظر أخرى. في هذه المقالة رؤية استشرافية لمسيرة الإصلاح في المملكة.

فقد أرادت العائلة المالكة في تأجيلها لخطوة الإصلاح أن تتأكد من حقيقة الضغط الأميركي واختبار جديته فيما بعد الحرب، على أمل أن يخف زخم الدعوات للديمقراطية داخلياً مع تضعضع النموذج الأميركي ومنتجاته وجاذبيته بسبب الحرب. ولربما تستطيع العائلة المالكة إقناع الشارع السعودي آنئذ بأن المستهدف أميركياً ليس الديمقراطية والإصلاح وإنما تفتيت الدولة وسرقة خيراتها، وبالتالي فإن التغيير لا يحب أن تكون له الأولوية سواء لدى المواطنين أو لدعاة الإصلاح.

ومن الرهانات الحكومية السعودية، أن تتورط أميركا في الحرب على العراق، أو تخرج جريحة منها حتى وإن حققت أهدافها بإزاحة صدام حسين، وهذا يجعلها تراجع سياسات الفرض التي تنتهجها تجاه الدول وبينها السعودية، ومن ثم تنجو الحكومة السعودية من التغيير المطلوب، أو في أقل الأحوال تقبل الولايات المتحدة من السعوديين تغييراً شكلياً وتعود لسياساتها القديمة وتقتنع بالحجة السعودية بأن الإصلاح ليس في صالح أميركا ولا النظام معاً وأنه قد يأتي بالأصوليين الخ.

أسوأ السيناريوهات السعودية هي أن تأتي الحرب بانتصار ساحق يبقي سيف الدعوة للإصلاح الأميركي مصلتاً على الأمراء السعوديين، وفي هذه الحالة ستتأكد الحكومة السعودية من جديّة التهديد الأميركي وستبادر الى الإصلاح بصورة سريعة.

ضغوط الداخل

في تجربة ما بعد حرب تحرير الكويت، لم تقدم الحكومة السعودية عزمها الفعلي لإقرار الأنظمة الثلاثة إلاّ بعد أن توضحت تداعيات الحرب على الجبهة الداخلية فجاءت الأنظمة بعد أكثر من عامين (مارس ١٩٩٣) في جوء مشحون بالأزمات الداخلية وبعد ارتفاع وتيرة المطالب بالإصلاح بشكل علني على شكل مذكرات وعرائض متكررة وكتابات سياسية في الداخل والخارج تقوم بتغذيتها. وهذا يفيد بأن الرهان السعودي على التحالف مع اميركا وإعادته الى الوضع القديم بما يمنع الإصلاح، لن يفيد إذا ما تطور الوضع الداخلي السعودي وضغط في اتجاه التغيير.

السؤال: ما هو الشكل الذي ستأخذه الدعوات الى الإصلاح، وما هي المحفزات الإضافية التي يراهن عليها؟ السؤال بصورة مختلفة يمكن أن يوضع كالتالي: هل تأتي نتائج الحرب في اتجاه يعزز الإصلاحات؟

هناك من يراهن بأن النتائج كيفما كان شكلها ستأتي بالتغيير رغماً عن النظام. وهناك من يراهن على انتصار أميركي يفضي الى المزيد من الضغط على الأمراء السعوديين. وهناك من بين الأمراء من يراهن على تورط وخسائر أميركية تعيد اللحمة بين الطرفين السعودي والأميركي الى سابق عهدها وتمنع الإصلاحات.

بعيداً عن الممانعة الملكية والرغبة الشعبية للإصلاح هناك حقائق ستفرضها الحرب لا بدّ أن يكون لها أثرٌ ما على مسيرة الإصلاح السياسي في المملكة:

١ ـ شكل الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب. بمعنى كيف سيكون 'النظام العالمي الجديد' وكيف يعمل.. ما هو موقع الأمم المتحدة ومجلس الأمن؟ هل يتم تجاوزهما الى قيام نظام جديد أم يجري تعديلهما وفق إرادة المنتصر الأميركي (سواء كان انتصاره ساحقاً أم لا)، وكيف سيكون شكل العلاقات الدولية خاصة بين الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، او الدول الصناعية الكبرى، بما في ذلك اليابان وألمانيا والهند. لربما تكون الحرب على العراق آخر الحروب إما بسبب ظهور أحلاف وتكتلات مقاومة للهيمنة الأميركية، أو ـ إن خرجت أميركا بكلفة عالية ـ برغبة ذاتية تعكس نتائج الحرب على الأرض، مما يملي بعض الإنكفاء والرشد على النهج الأميركي الذي يميل الآن الى عدم الإهتمام بأي دولة وأي قوة وأي سلطة في العالم عدا سلطة القوة. في هذه الحالة قد تنقذ بعض الأنظمة نفسها في حال ظهور قطبية جديدة (أوروبا مقابل أميركا) أو تحالف جديد (أوروبا وروسيا) مقابل أميركا، مما يتيح لتلك الأنظمة متنفساً وهامشاً للمناورة.

٢ ـ ما هي الأعباء الإقتصادية التي ستتحملها المملكة من الحرب؟ قد لا تكون هناك أعباء مباشرة كتلك التي كانت في أزمة الكويت، والتي ادّت إلى إضعاف النظام في الداخل بسبب فقدانه للسيولة المطلوبة لتهدئة الوضع الداخلي ومنع المطالب السياسية من النمو على السطح. هذه الأزمة الجديدة قد لا تفرض على الحكومة أعباء تكاليف الحرب، وقد لا تساهم في حال تغير النظام في ما يمكن تسميته 'إعمار العراق' أو تساهم فيه بشكل محدود، ربما أقلّ مما جرى بالنسبة لأفغانستان، مع أن هذه المساهمة في حال حصولها 'استثمار' سياسي و'عربون' صداقة مع النظام الجديد في العراق، وتناغماً مع السياسة الأميركية أملاً في تخفيف ضغوطها القادمة.

الوقائع تشير الى استفادة سعودية ضخمة من

الأزمة الحالية من حيث انتاج نفطي هائل وأسعار زادت على الثلاثين دولاراً للبرميل (تراجعت في الآونة الأخيرة).. وستتأرجح الأسعار حسب المعارك ومؤشراتها وحسب مدّة الحرب، فكلما طالت الحرب سترتفع الأسعار، وسيزيد الإنتاج السعودي بناء على اتفاق مسبق مع الولايات المتحدة لتلبية الطلبات العالمية وتهدئة لسوق النفط الحساسة من الحروب.

بيد أن هذه المكاسب المؤقتة التي لا يرجح أن السعوديين سيستفيدون منها الإستفادة المثلى - كما هي العادة - سواء في تخفيف حجم الديون أو في ضخ بعض العافية للإقتصاد وإنعاشه.. هذه المكاسب سيفقدها الإقتصاد السعودي بمجرد أن تضع الحرب أوزارها أو تميل الى النهاية، وهناك توقع بأن تشهد أسعار النفط 'مذبحة' لأسعار قد تصل الى ١٣ دولاراً للبرميل. في هذه الحالة سيعاني الإقتصاد السعودي من صعوبات كبيرة مع تدني المداخيل، وبالتالي الإنفاق الأمر الذي سيزيد من تعقيد الوضع الإقتصادي والإجتماعي وانعكاسهما على الأوضاع الأمنية والسياسية. بكلمة أخرى، ستكون الأوضاع الإقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب خادمة على المدى البعيد لتهيئة ظروف الإصلاح السياسية، أو بالأصح ضاغطة على العائلة المالكة للتنازل السياسي.

٣ - لن تكون العائلة المالكة ولا الدولة السعودية في مرحلة ما بعد الحرب 'أثيرة' لدى الولايات المتحدة، وهي - أي العائلة المالكة - لا تأمل بأكثر من إبعاد الضرر عن نفسها، وإن تطلب الأمر تنازلات سياسية واقتصادية وغيرها للأميركيين. من الواضح ان مركز الثقل والإهتمام الأميركي سيتحول (إضافة الى إسرائيل) الى العراق لخلق نموذج يحتذى به، كما تقول وسائل الدعاية الأميركية. والعراق بما يمتلك من طاقات سياسية وبشرية قادر على أن ينتزع الصدارة السياسية في منطقة الشرق والخليج العربي من السعودية.

بعيداً عن العامل الخارجي ودوره في دفع عجلة الإصلاح، فإن مجرد فقدان الأمراء السعوديين لحليف يتكؤون عليه يجعلهم أقلّ قدرة في مقاومة الضغوط المحليّة.

٤ - إن الرغبة في الإصلاح لن تموت لأنها مخالفة لطبيعة البشر، وهناك اعتراف رسمي بأن الإصلاح أصبح ضرورة رسمية وليس مجرد رغبة شعبية. ومعنى هذا إن هناك مشكلة متأصّلة تبحث عن حل، سواء قبل أمراء العائلة المالكة ذلك أم لم يقبلوا. ونتائج هذه الرغبة ستنعكس على مجمل الحياة اليومية للمواطن، وعلى علاقته مع القيادة السياسية. أي أن المراهنة على موت الرغبة تلك لا يتم بقمعها، ولا بالتنكّر لها. ربما يمكن تزييفها، أو الإلتفاف عليها عبر تلبية المطالب والحاجات الإقتصادية الملحّة، وهذا الإلتفاف صعب الآن وأيضاً في مرحلة ما بعد الحرب.

وملخص القول إن التغييرات في المملكة قادمة، ولكن سرعة تطبيقها وحجمها رهينان بنتائج الحرب ومدتها، كما بحجم الضغوط الداخلية الشعبية التي ستتأثر نفسياً واقتصادياً بنتائج الحرب.

بالألوان

شعب مسعود حسب الطلب

هناك قناعة متأصّلة لدى الشارع السعودي، وإن لم يعرها أقطاب النظام أهمية حتى الآن، تقول أن الديكتاتورية والتفرّد بالرأي وعدم سماع صوت المصلحين عوامل تهدد الأوطان، وأن إنقلاب مزاج الشارع ضد نظام الحكم وعدم الإلتحام معه ودعمه أمام الأخطار التي تهدده لا يحله سوى الإصلاح السياسي الذي يعد بحق اللاحم بين السلطة والمجتمع.

هؤلاء الذين يصرخون في الصحافة من كتاب أو مسؤولين (الأمير نايف على سبيل المثال) حول أهمية وضرورة الإلتحام بين القيادة والقاعدة في هذه الظروف العصيبة، والذين يطالبون بأن يؤجّل المواطنون مطالبهم بالإصلاح بحجة تأجيل الإختلافات الى أن تنجلي الغمّة ويبتعد الخطر عن الوطن.

هؤلاء.. لا يريدون تنازلاً من الحكومة وعلى رأسها العائلة المالكة، بحيث تقترب الى شعبها وتحسّن من مسلكها، وتعيد النظر في سياساتها. بل يريدون من الشعب نفسه أن لا يطالب بحقوقه وأن يقترب هو الى العائلة المالكة وأن يبتلع موسى سياساتها على مضض، وكلّ ذلك حرصاً على الوطن! لماذا لا يحرص الأمراء على الوطن إذن؟

لماذا في هذا الوقت العصيب، يستثمر الأمراء الحرب، من اجل مزيد من النهب كما فعلوا من قبل؟ لماذا في هذا الوقت بالذات تمنع صلاة الجماعة في مدارس يتعلم فيها مواطنون لأنهم شيعة فحسب؟ لماذا في هذا الوقت يأمر وزير الدفاع بطبع كتاب التوحيد للشيخ الفوزان على نفقته (الشرق الأوسط ٣/١٧) مع أن هذا الكتاب يكفر المواطنين ويتعرض لعقائدهم وقد سبب قبل عقد من الزمن في أزمة في كل مناطق المملكة؟ ولماذا في هذا الوقت يصادر الأمير نايف أراضٍ يمتلكها تجار من الدمام وغيرها في مدينة عنك؟ ولماذا في هذا الوقت تنتشر فتاوى ومنشورات التكفير ضد الآخر بدعم رسمي دون أن يقبل الأمراء اعتراض الناس؟

مطلوب من كل هؤلاء أن يصمتوا، ويقتربوا من الحكم، حفاظاً على الوحدة الوطنية!

من يقول أن المواطن المهان في حقوقه وفي مشاعره يمكنه أو يستطيع أن يلتحم مع العائلة المالكة؟ كيف يكون الإلتحام؟ بالتنازل والصمت والسكوت حتى يخرج الأمراء من مأزقهم ويستمروا في سيرتهم غير الطيبة وممارساتهم التي تكاد تضيع الوطن وخيراته وأهله.

أهذا هو معنى الإلتحام؟ وهل مادة الإلتحام تنازل من المواطن فحسب، وليس من الطرف الآخر القابض على السلطة والذي لا يريد أن يعدّل من سلوكه حتى في هذا الظرف؟

من المؤكد.. أن المواطن المهان في وطنه لا يدافع عن حكامه. بل قد يجد وسيلة للإنتقام بالتحالف مع كل من يرفع راية إزالة أولئك الحكام. لا تقوم وحدة وطنية ولا لحمة بين القيادة والجمهور بدون تنازل من القيادة، فهي التي تمتلك مفاتيح الحب والبغض، مفاتيح الكرامة والثروة الوطنية وإهدارهما، وهي في النهاية من سيتحمل النتائج الكارثية في أي تطور سيء للأحداث.

الشعارات والإعلام لا تفيد في صنع وحدة بين المواطن وقيادته، ما لم تكن هناك أدوات التوحد نفسها.. الشعور بالخطر المشترك، والمصلحة المشتركة، والمصير المشترك. ولا نظن أن مصير الشعب مرتبط بشكل عضوي بمصير العائلة، ولا نعتقد بأن تصرفات الأمراء يمكن أن تخلق نظرة تفيد بأن مصالح العائلة المالكة هي مصالح المواطن، ربما على العكس من ذلك: فمصالح الأمراء المادية (والسياسية أحياناً) لا تكون إلا على حساب المواطن. كما لا نعتقد أن المخاطر التي يتعرض لها الأمراء هي ذات المخاطر التي يتعرض لها المواطن بالضرورة. ويكفي أن نذكّر الأمراء ومن يعزف على أنغام وحدة القيادة والشعب، بأن هناك مشاعر شعبية متصاعدة في كل المناطق تتمنّى وقوع النظام في أزمة سياسية مع حلفائه الأميركيين لعلّ مخرجاً من الإنسدادات السياسية والإقتصادية والأمنية يحدث.

ليكن الأمراء قيادة بحقّ تراعي شؤون شعبها، لا تهرب أثناء الموجهة والحروب.. وليقنعوا المواطنين بأنهم يهتمون بهم وبالمخاطر المحدقة بهم وبوطنهم، وأنهم على استعداد للتنازل عن الأفعال التي تثير نقمتهم من نهب للثروات واستبداد بالحكم. حينها سيجد الأمراء شعباً يصطفّ معهم، وفي غير هذه الحالة لن يجدوا سوى أصوات قليلة تزعم ولاءها للنظام مادامت منتفعة منه.

الحرب بعيون سعودية

حاول عدد من مثقفي المملكة وكتابها الخروج من أزمة الحرب على العراق بنتائج تفيد الداخل السعودي من جهة إصلاحه واستنهاض عناصره. بعضهم ركّز على محنة الثقافة السياسية والدينية ودورها في ترويض المواطن العربي وتضليله. وبعضهم كتب عن دور المواطن الذي لا يستطيع أن يدافع عن نفسه والمسحوق في داخله بحيث لم يعد قادراً على الدفاع عن حريم وطنه، بل ربما كان راغباً في التدخل الأجنبي بدون كرامة لكي يخرج فقط بقوت يومه. قسم آخر ركّز على أهمية الإصلاح السياسي الداخلي في المملكة تهيؤاً للمستقبل، فبدونه لن يكون هناك سوى الطوفان، إذ أن الإنتهازية الأميركي ستجد في غياب الوحدة الوطنية والإصلاحات ثغرات تمرّ من خلالها لفرض إرادتها.

من جهة أخرى كان لبعض الكتاب مقاربة مختلفة، وهي أن المواطن العربي ـ وبينه مواطن المملكة ـ أضحى بين نارين: نار الإستعمار، ونار الديكتاتورية الداخلية، فيما أثار أحدهم مسألة مهمة وهي ارتباط الشعور الوطني بالحرب، إذ أن بعض السلفيين خرجوا علينا ببيان ركّزوا فيه على الشعور الديني وطعنوا في الشعور الوطني، ربما لتحفيز الداخل السعودي لنصرة العراق، ولكن الكاتب انتقدهم من جهة أن الشعور الوطني لا يمكن أن يتصادم مع الشعور الديني. هناك من انتقد النخب العربية التي كانت أداة للإستبداد في تغييب المواطن عن الوعي، وطالب بالمصارحة والنقد الذاتي الآن، وانتقد بصراحة دعوات بعض المسؤولين السعوديين وشعاراتهم التي يرفعونها بشأن الوضع 'السعودي الخاص' واعتبار المعارض المختلف مجرد 'حاقد'.

أخيراً.. حين ينعدم الإصلاح في الداخل، يأتي الحل من الخارج، وحين تؤجل الإصلاحات تأتي نُذر الشرّ، وبقايا البشر لا يحمون وطناً ولا يدافعون عن كرامة داستها النظم السياسية، وأخيراً ما بعد الحرب قد يكون للمواطن العربي أفضل. مقاربات مختلفة جديرة بالقراءة.

طاغية محلي أم محتل أجنبي

سليمان العقيلي

ليس أسوأ من الخيار بين الديكتاتورية أو الاحتلال الأجنبي. هذا قدر الشعب العراقي اليوم وهو خيار بائس ومخيف. لأنه يضع أمامه خيارين مرّين كل منهما أسوأ من الثاني. فعندما تتابع الآلام التي يتحدث عنها اللاجئون العراقيون في المنافي عبر شاشات الفضائيات، وهم يعتبون على الأمة أن وضعتهم في هكذا خيار، ويطرحون عليها السؤال الصعب عن الحل.. لا تجد بدّاً من أن تكون إنسانا رقيقا يقدم الاعتبارات الإنسانية ويتعاطف مع مأساة الإنسان العراقي. لكنك ما أن تتابع توعدات واشنطن وغطرستها، وما يصدر عنها من مخططات شريرة للإمساك بثروات الأمة والهيمنة عليها وتنصيب حكامها، ومصادرة حقها في الاستقلال والكرامة، فلا يمكنك إلا أن تكون سياسياً، وأن تتلبسك الروح النضالية ضد الأجنبي الطامع ومآربه العدوانية. الواقع أن الأنظمة العربية الرسمية هي التي وضعتنا في هكذا مأزق، ليس لجهة عدم تماسكه أو قدرته السياسية على مواجهة التحديات أو في طريقة أدائه على النطاق القومي فحسب.. بل لتخلف أدائه على المستوى الوطني وهو ما جعل المواطن العربي أمام خيار في غاية المرارة، بين أن يتنازل عن حقوقه الإنسانية والسياسية ويرضخ لحكم الفرد والدكتاتورية فيكون ضد نفسه وضميره وحياته الحرة الكريمة. أو أن يتطلع إلى الأجنبي المنقذ، فيتخلى عن أية روح سياسية وطنية مقابل عيش كريم.

الوطن ٢٠٠٣/٣/٢٠

الوطنية والحرب

علي الموسى

يؤسفني جداً أن أنقل لكم فقرة من بيان مجموعة سعودية طلبت فيه من المواطنين 'البعد في هذه الظروف عن المذهبية والوطنية' إلخ. وقد أتفهم كل شيء إلا أن تطلب نخبة مثقفة مثل هذا الطلب الغريب ثم تذيل ذات البيان بفقرة أخرى تشير إلى ضرورة تماسك الصف الداخلي وتؤكد في فقرة ثالثة أن الهدف الخفي لهذه الحرب ليس إلا هذا الوطن. كيف يتماسك الصف الداخلي وما هي الآلية التي يبتكرها هؤلاء لدحر العدوان المفترض على هذا البلد إذا كانوا يدعون صراحة دون لبس إلى 'البعد عن الوطنية'؟ لماذا نختلف هنا على تعريف الوطنية ولماذا تظل الوطنية ذاتها شبهة في أدبياتنا فقط دون كل الآخرين؟ من هو المسؤول عن تصوير تعارض حب الأوطان مع الدين؟ الوطنية التي نحمل همها ليست صورة أخرى لقطرية وبعثية صدام حسين ولا اشتراكية غيره. إنها وطنية تقوم على ذات المنهج الإسلامي الذي اتخذه هذا الوطن شعاراً له ولن نرضى بغير هذا التعريف تحت أي ضغط.

الوطن ٢٠٠٣/٣/٢٠

هذا وقت النقد الذاتي والمصارحة

سليمان الهتلان

من قادنا جميعاً إلى هذه الهزيمة؟ هل أصبحت الهزيمة جزءاً من تركيبتنا.. من تكويننا.. تسري في عروقنا؟ قد لا تجد بداً من طأطأة الرأس وأنت تسمع و تشاهد العالم كله يقيم الدنيا ولا يقعدها، يتفق ويختلف، يتصالح ويتخاصم، يتحالف ويتآمر، حول العراق ونحن آخر من يعلم و آخر من يتحرك وآخر من يقوى على عمل شيء.. أي شيء!

تباً لمن قادنا إلى هذه المهزلة. من السهل جداً أن نشير بأصابع الاتهام إلى القيادات العربية في مجملها، وهي التي قادتنا من نكبة إلى نكبة ومن هزيمة إلى هزيمة.. إن الحقيقة الأشد إيلاماً هي أن قافلة من أدعياء الثقافة قد أسست لخطاب تبريري تهريجي لم يعترف بالهزائم المتلاحقة التي قادتنا إليها الأنظمة العربية الجاهلة والمتغطرسة والتي لا تحترم ولا تأبه لشعوبها.. وحولت الهزيمة من 'أم الهزائم' إلى 'أم المعارك' وحرّضت قيادات بلدانها ضد أي صوت ناقد أو جريء وصادق في نقده ورؤيته لأحوال الأمة. ساهمت (تلك الفئة) في نفي كل من حذر من الكارثة واتهمته بالعمالة والخيانة والدعوة إلى الفتنة. إلى متى تستمر هذه الحفنة في تضليلها وضلالها؟.

كلما حاولنا أن نمارس شيئاً من نقد الذات الضروري لأية مواجهة عاقلة.. تواجهنا عصاً غليظة يرفعها في وجوهنا بعض 'حراس الرأي' و'حراس الفضيلة' تأتي حيناً بشكل سؤال بليد مثل هذا: 'وهل هذا وقته؟' أو في زعم أحمق: 'نحن أصحاب خصوصية' و كأننا نوع آخر من البشر.. أو في تهمة قبيحة مازال بيننا من لا يخجل من إطلاقها في وجه أصوات النقد الواعدة: 'هؤلاء حاقدون'.

هؤلاء الذين مازالوا يطبلون لكل صغيرة و كبيرة، ويبررون أو يغضون الطرف عن كل خطيئة تمارسها الأنظمة السياسية و يحيلون الهزيمة المرة إلى انتصار ليس له وجود، هم مرض الأمة المزمن فعلينا أن نعزلهم عن أي مشروع حقيقي للحوار لكيلا يؤسسوا لهزائم مقبلة مثلما مضى و ما نحن بصدده. إننا إن لم نقرأ تجربة الظلم والاضطهاد التي مارسها صدام حسين ضد مجتمعه بمن فيه من مثقفين وعلماء وأصوات نقد وطنية صادقة، وإن لم نتعلم مما يحدث في عالمنا اليوم ونستقي منه دروساً لما يمكن أن يوقف مسلسل الهزيمة، وإن لم نعترف بأن هذا الوقت فعلاً هو وقت 'نقد الذات' وكشف عيوبها.. فإننا مقبلون على مرحلة طويلة من طأطأة الرأس.

الوطن ٢٠٠٣/٣/٢١

إستباق الآثار السلبية بالإصلاحات

نجيب الخنيزي

بلدان المنطقة معنية بدرجة أولى بتوحيد جبهتها الداخلية ووحدتها الوطنية وقطع الطريق أمام مختلف السيناريوهات المطروحة والتي قد تدخل مرحلة التنفيذ في مرحلة ما بعد الحرب، ومن خلال البوابة العراقية. وهذا لن يتأتى إلا من خلال اعتماد منهج الإصلاح والتطوير الحقيقي والشامل لكامل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما يتفق مع المفاهيم والمعايير الدولية في هذا الصدد.

وفي هذا الخصوص يجب أن نكون واضحين وصرحاء مع أنفسنا ومع متطلبات الواقع الضاغط علينا (داخلياً وخارجياً) ولن تجدي هذه المرة محاولات الهروب أو الالتفاف إزاء الاستحقاقات الوطنية الملحة، فمطلب الإصلاح والتطوير بات أمراً ضرورياً وملحاً وهو الجسر والمعبر الوحيد الذي من شأنه ترسيخ وتجديد الشرعيات القائمة ومدها بأسباب البقاء. وبكلمة.. إزاء هذه الأوضاع المتفاقمة فإن الخيار سيكون بين الإصلاح أو الطوفان الذي سيدخلنا في نفق مظلم نهايته ستكون كوارث ودماراً للجميع، فهل نتعظ ونأخذ مصيرنا بأيدينا أم سنعطي الفرصة لما يرسم ويخطط الآخرون لفعله وتنفيذه إزاءنا؟ هذا هو السؤال الكبير وهذه فرصة أو لحظة تاريخية أعتقد جازما بأنها لن تتكرر على هذا النحو.

الوطن ٢٠٠٣/٣/٢١

الجمود أمام الكارثة

وائل مرزا

العالم العربي يجني اليوم، بعامّته وخاصّته، وبإسلامييه وقوميه وليبراليه ويساريه ويمينييه، وبحكامه ومحكوميه، ثمارَ ثقافةٍ مهترئة فكرياً وسياسياً واقتصادياً وفنياً واجتماعياً، سمحَ لها أن تسود.. حتى جاء اليوم الذي أصبحت فيه ـ عند بعضهم ـ أمنية السني العراقي والشيعي العراقي والكردي العراقي الخلاص من النظام، واستعادة شيءٍ من رمق الحياة، خيانةً وتفريطاً بمستقبل العراق وبيعاً رخيصاً لمُقدَّراته.. وحتى جاء اليوم الذي صار فيه عند ـ بعضهم الآخر ـ القبول بالحرب وبكل ما سيترتب عليها واقعيةً وبراجماتيةً لا بد من تبنّيها.. وحتى جاء اليوم الذي أصبح فيه بعضهم الثالث مضطراً لأن يُعلن خلاف ما يُبطن، ولأن يفعل عكس ما يقول.

الأخطر من هذا كله، هو أن تلك الثقافة المهترئة أوصلت العرب إلى لحظةٍ تاريخية نادرة تجري فيها المقامرة بشكلٍ غير مسبوق بين الحاضر والمستقبل.. ففي حين يحاول بعضهم في المنطقة إقناعَ نفسه بأن الحربَ مقدمةٌ لاستقراره، وهو يعلم داخلياً أن حساباته يمكن أن تكون خاطئةً تماماً، وأن رياح التغيير التي ستهب على المنطقة يمكن أن تشمل الجميع.. يعمل بعضهم الآخر على التهويل والتخويف من تبعات الحرب، وكأن المنطقة كانت حتى لحظة قيامها جنةً من جنات الله على أرضه، أو على الأقل واحةً للأمن والاستقرار والحياة الحرَّة الكريمة، وبقعةً من بقاع بناء الحضارة والتاريخ.

من غير الممكن الهروب من إلحاح الشعور بالحاجة إلى ثورةٍ في التفكير في كل مجالٍ من مجالات الحياة العربية... ثورةٍ في التفكير السياسي، وثورةٍ في التفكير الاقتصادي، وثورةٍ في التفكير الاجتماعي، وثورةٍ في التفكير الديني. من السهل والممكن، بل إنه من المحتمل جداً أن يتمّ التعامل مع الكارثة اليوم بالطرق والأساليب القديمة نفسها، من قبيل المواربة وممارسة التقية ومحاولة الاختفاء عن الأنظار والانحناء في لحظة مرور العاصفة... ولكن أدنى معرفةٍ بحجم التغيير الذي جرى ويجري في هذه الدنيا، خاصةً في العامين الأخيرين من عمر البشرية، يمكن أن يُظهرَ بسهولة درجة الوهم وخداع الذات الكامنين في مثل ذلك النمط من التفكير.

الوطن ٢٠٠٣/٣/٢١

بقايا البشر لا يحمون وطناً

محمد أحمد الحساني

إذا رأيتَ أمة تُهاجم من قبل أعدائها، ثم وجدت أن جيوشها ومقاتليها يُسارعون إلى الاستسلام للجيش الغازي، فلا بد قبل اتهام المستسلمين بالخيانة والجبن والعمالة والنذالة أن تعرف الأسباب التي أوصلتهم إلى هذا المستوى من الهوان والذل والخنوع. إن شعارات الحماس والتحميس والأناشيد الوطنية والدعوات إلى ملاقاة الغزاة والصمود في وجه جحافلهم، لا تكفي وحدها لصنع جيش وطني باسل، يُضحي بالروح ويجود بها من أجل الأوطان.

بل لابد أن تكون تلك الأوطان من قبل لأبنائها جميعاً فعلاً لا شعاراً، وأن يكونوا فيها أحراراً لا عبيداً أو مستعبدين. وأن تُعطى قيادتهم من نفسها مثلاً صالحاً على العطاء والإخلاص والأمانة والقدوَة الحسنة ونظافة اليد والحرص على المال العام والبعد عن الأنانية والنرجسية والكبر والغرور، وعدم اعتبار أية ملاحظة خيانة وأية كلمة حق تمرداً لابد من قمعها والزج بصاحبها في أتون السجون أو تشريده عبر القارات أو سحله ليصبح عبرة!

إن الجوعى والمطحونين والحفاة والمسلوبي الكرامة والخائفين والمقدَّمين حطباً ووقوداً لنيران الحروب والمغامرات حتى يبقى الزعماء، لا يمكن أن يُدافعوا عن حياض الأوطان حتى لو أرادوا ذلك، لأنهم بقايا بشر وأطلال إنسان، وهم لم يعطوا حقوقهم في زمن السلم ولم تحفظ كرامتهم في أوقات الرقاد.

عكاظ ٢٠٠٣/٣/٢٦

شعوب مقهورة من أنظمتها المستبدّة

قينانِ الغامدي

الجماهير العربية التي تظاهرت وقمعت، والتي فرضت عليها الفرجة، كلها فيما أعتقد ليست مقهورة مغبونة من الحرب على العراق فقط، إنها مقهورة بصورة أكبر من أنظمتها العاجزة عن فعل أي شيء إيجابي لا في داخل أوطانها ولا في خارجها، إن هذه الجماهير مغبونة مقهورة من أن هذه الأنظمة لم تتحرك إيجابياً نحو شعوبها، وأن الأجنبي قادم بشعارات الحرية والإنسانية ليغري بها هذه الشعوب ويغرسها أمامها كمبرر يلج منه إلى مصالحه في وضح النهار.

لا أحد في الوطن العربي كله يستطيع الدفاع عن صدام حسين وفساده فالكل

يعرف أنه نهب أموال العراق وبدد ثرواته واستبد مع أبنائه وأصهاره وأقاربه بالسلطة والمناصب، وشرد الشعب، وسجن أحراره وعذبهم وقتل منهم، وكان مثالاً للغطرسة والعجرفة والكذب والجبروت والظلم والنرجسية. والجماهير العربية تعرف هذا كله وأن الشعب العراقي تواق إلى الحرية والعيش الكريم، لذلك لا تعترض على شعار 'الحرية للعراق'، وإنما تعبر عن عدم ثقتها في صدق الشعار وتخشى أن يخرج الشعب العراقي من عذاب سجن صدام، إلى عذاب حرية أمريكا. وهي – أقصد الشعوب – لا تعترض على التغيير الإيجابي في حد ذاته، وإنما تعبر عن قهرها من أنظمتها التي لم تبادر إلى هذا التغيير قبل أن يفرض عليها بأيد أجنبية.

وسواء صدق توجس الشعوب العربية من نوايا أمريكا السيئة أم لم يصدق، فإن الحرب ماضية نحو أهدافها، والعراقيون لن يروا من الأمريكان جحيماً أكثر من ذلك الذي رأوه من نظامهم الذي استغلهم وسامهم سوء العذاب والاحتقار.

هل أبرر هنا ما يحدث؟ نعم، ليس أمامنا الآن سوى التبرير والمزيد من الخنوع في انتظار ما سيأتي من جعبة العم سام، فالأنظمة العربية كلها عجزت وما زالت عاجزة عن منع أمريكا وبريطانيا من شن الحرب، وهي عجزت وما زالت عاجزة عن الاقتراب من جماهير شعوبها وإعطائها حقها في الحرية والحياة الكريمة، وما دام الأمر كذلك فما حيلتنا سوى التبرير!.

الوطن ٢٠٠٣/٣/٢٣

ما بعد الحرب: نُظم أكثر عدالة وإنسانية

عبد الله القفاري

لن يخلص الوجود الامريكي شعب العراق من شبح القمع الكامن في جينات السلطة العربية، التي تستعد باختلاف مسمياتها للانقضاض على السلطة واستلامها.. ولكنه سيسهل حتما من عمل قوى أكثر إدراكا لواقع امكانية التغيير الايجابي من خلال طرح برامج انسانية ممكنة وعملية منذ البدء. ومن خلال الاشتراط على الوجود الامريكي.. بأن كرازي العراق غير ممكن تحت الحماية الامريكية، وبغداد غير كابل.. وافغانستان غير العراق.. وشعب عريق يزخر بطاقات علمية كبيرة، هو اجدر في هذه المرحلة باكتشاف ان الطريق الى عراق حر يعبر من خلال آلية يحميها دستور اكثر تقدما وجيش اكثر قدرة على حماية هذا الدستور وعملية سياسية تصهر الاختلافات والتباينات ضمن حدها الوطني الممكن والمتاح والطبيعي.

حالة اللاتوازن فيما بعد الحرب سيتمخض عنها طفرة في المناشط السياسية لجماعات وحركات ومنظمات.. سواء في العراق او خارجه.. هذه الطفرة اذا لم تكن مؤسسة على طلب حق الاعتراف الرسمي والمشروع بدساتير ونظم أكثر عدالة واكثر استجابة لحق الانسان.. فهي لن تكون سوى صدى بائس لثقافة الانتهازية السياسية، التي تجيد اللعب على اوتارها بعض النظم العربية والاقليمية والدولية.. والخشية ان تتحول الى مرحلة تصفية حسابات اكثر منها محاولة جادة لتوظيف اللاتوازن في حسم مسائل جدلية كبرى تقرر شكل ونوع النظام القادم.

الرياض ٢٠٠٣/٣/٢٤

الحرية حمراء.. تغري الشعوب وتخيف الحكام

ناصر الصرامي

هل أمريكا هي المنقذ لهذه الشعوب، هل تتصور أننا يمكن أن نصدق أن للحكاية نهاية؟ وأن لهذا التدمير ورائحة الموت التي تغطي منطقتنا هدف هدف في تحرير شعوب المنطقة من الخوف والجهل والدكتاتورية؟! قد يكون هذا هو العنوان الجميل المغري والمحرض والمخدر أيضاً، لكنه بالتأكيد ليس الهدف النبيل الوحيد والأخير، كما أنه بالتأكيد ليس الأهم. كل ما لدينا جرعات مخدر ووعود لا يفهمها الناس، ويخافها الحكام..؟

لا يمكن لنا أن نبتسم أو نتوقع منحة حرية أمريكية لشعوب العالم العربي قادمة على أجنحة طائراتها الحربية النفاثة وصواريخها الذكية المتنوعة شديدة التدمير.. العرب خسروا الكثير وسيفعلون بذات الروح التي حولت انتصاراتهم الاقتصادية إلى اشتراكية، وبذات اللغة التي استبدلت الهزيمة بنكسة، وبذلك الشعور المخيب الذي يبكي لقائد افقد بلد كل مقوماته يتوسل إليه أن يبقى في الحكم لارتكاب المزيد من الأخطاء، والآن وبهذا المفهوم الرافض لكل التغيير والانفتاح على العالم وفتح مساحات أوسع للحرية وسيادة القانون وعدالة النظام وتفعيل دور المؤسسات المدنية خارج شخصية القائد الواحد الممسك بكل عظائم وصغائر الأمور، وبهذا الرفض للتعددية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وفتح المزيد من قنوات ومساحات الإبداع والإنتاج. بهذا الرفض سيكون الخطر شاملاً.

علينا أن ندرك أن شماعة الديمقراطية والحرية الأمريكية الجديدة لغزو العالم لن تمنحها لنا أمريكا كما تقول بالقوة أو بالرضى، علينا نحن أن نسعى لها لنكون أكثر حضوراً وعملية ووعياً بالعالم وبكل احتمالات أي خطر قادم.. أمريكا ستعد بالكثير لكنها في النهاية ستحصل هي على ما هو أكثر وتفي بالحد الأدنى.. نحن من يفترض أن نتفاوض مع أنفسنا ومع المرحلة ومع مصالحنا، نحو إحكام إغلاق كل مقومات الإثارة الأمريكية القادمة.

الرياض ٢٠٠٣/٣/٢٦

عقد إجتماعي جديد لمواجهة العتمة القادمة

هاشم الجحدلي

في الحروب والازمات تتغير اولويات الانسان وتتبدل مشاغله، ويبدأ في استقراء واقعه ومستقبله برؤية مختلفة ووعي جديد، لان لكل ازمة ظروفها وتحدياتها ومتطلباتها وكما ينطبق هذا الالحاح على المواطن فانه يمتد لينطبق على المجتمع بل الدولة او الامة الحاضنة له..

ولذلك ان كل حالة حرب ازمة.. تعني حداً ادنى من المواجهة مع المجهول المعتم في اغلب الاحيان، ولهذا تتقوى الجبهة الداخلية، ويبدأ فصل جديد من التصالح الاستراتيجي وليس التكتيكي بين فئات المجتمع ويتبلور عقد اجتماعي جديد تنضوي تحت لوائه مصالح الجميع.. باعتبار ان الخطر الداهم لن يسلم من شره احد.

الملاحظ في تركيبة مجتمعنا السعودي تجاوز مريع لمفهوم المواطنة وحقوقها وآلية تعاملها مع الازمات لدرجة تبدو الحالة التي نعيشها كما تصورها بعض التحقيقات حالة كاريكاتورية فمن الانانية المفجعة لدى البعض في استثمار هذه الفرص باي شكل كان من استثمار اسعار الاراضي الى استغلال قلق المواطنين.

عكاظ ٢٠٠٣/٣/٢٦

حل أجنبي حين يتعذر الإصلاح داخلياً

عيسى الحليان

لا بد من الاعتراف بأن المشكلة ليست في الآخر (المُستغل)، بقدر ما هي من الداخل المُنكفئ على نفسه الخائف على متحفه الأثري الفاقد للرؤية العصرية، وللمشروع الواقعي الذي يستمد شرعيته من الواقع الذي نعيشه ونحياه. يقول الخبير الاستراتيجي الأمريكي (استيفان ريتشر) لمجلة (اكسبانسيون) الفرنسية: (إن العالم العربي أصبح أشبه بالرجل المريض، ومن ثم بات عاجزاً عن تدبير أموره بنفسه، ويتوجب على أمريكا أن تقوم بهذه المهمة، بعد أن أثبت عجزه عن بناء الدولة والأمة، وفقد البوصلة التي تكشف له الطريق السليم. وما يحدث في العراق هو نقطة البداية لصياغة المنطقة من جديد).

عندما أصبح التغيير من الداخل العراقي أمراً مستحيلاً، فالتغيير لابد أن يأتي من الخارج، فنحن نعيش عصر الحكومة الكونية. وها هو النظام العراقي الذي يُعدّ أحد أكثر الأنظمة الايديولوجية العربية عنفاً في التعبير عن النزعة الانفرادية في ممارسة السلطة، ونفي الآخر ونهش الذات الوطنية والقومية.. يثبت صحة هذه المقولة. أما أولئك الذين (ناموا في العسل) معتمدين على صرامة أمنهم الداخلي وانشغلوا عن البناء والإصلاح بالشعارات المُضللة والايديولوجيات الزائفة، فسوف يكونون أول ضحايا النظام العالمي الجديد. وسوف تكون الفجوة بين مصالح بعض الأنظمة ومصالح الشعوب هي البوابة التي سيعبر من خلالها (الآخر) نحو تحقيق أهدافه.

عكاظ ٢٠٠٣/٣/٢٤

إنفجار المشاعر في الشارع السعودي

يا لثارات أهل العراق

تنبع أهمية المادة التي يعاد نشرها هنا من التلقائية الصريحة في الاعراب عن شحنة المشاعر الغاضبة إزاء الحرب ضد العراق. مشاعر تترجم بلا تحفظ الموقف المبدئي لقطاع واسع من المصدومين من هول الكارثة المدوّية التي تعكسها شاشات التلفزة العربية والأجنبية، هذه الكارثة التي تشارك قواعد وأراضي بلادنا في صناعتها لتحصد أرواح الاطفال والنساء والرجال.

قد يفسر البعض هذه المادة بأنها نفثة مصدور كرد فعل على هول الكارثة، وهي كذلك، ولكنها حين توضع بجنب طيف واسع من الكتابات والتعليقات سواء في الصحف المحلية أو في مواقع الحوار الالكترونية، وفي نفس الوقت تقارن معها، فإن هذه المادة في شموليتها وانفعاليتها وتجرّدها تمتاز بأنها لملمة للمواقف والمشاعر الشعبية بمكوناتها الأولية التلقائية.

وهذه المادة التحريضية الشديدة على نظام الحكم في المملكة والقوات الأميركية ـ وإن حصرت في قطاع يبدو صغيراً وإن كان فاعلاً ـ فإن محتوياتها النقدية هي من المشتركات بين الجمهور بمختلف مناطقه ومذاهبه وتوجهاته السياسية. نترك هنا للكاتب أن يرسم في مادته صورة المشاعر بدون تحفظ كما يلي:

ما يملأ العين دماً والقلب شجىً والحلق غصة أن هذه الحرب التي تشن الآن على العراق، نحن نساهم فيها مساهمة فعالة. نعم.. تنطلق القوات الصليبية الكافرة من بلادنا.. وتزوّد بوقودنا وتحمى بقوات أمننا وتفتح لها الأرض والأجواء والبحار.. وتدعم إعلاميا ومعنويا.. وتصدر الفتاوى لتبرير ما تعمله.. كيف نقبل هذه الفضيحة التاريخية؟.. لو لم تكن كفراً مخرجاً من الملة فإن هذه الأفعال فضيحة شرف وفضيحة مروءة وفضيحة كرامة.. بمقاييس القبيلة! فضلا عن مقاييس الإسلام.

في كل أنحاء العالم خرج الناس يتظاهرون ضد قتل إخواننا في العراق، ونحن لا نشعر بأي حرج في إمداد الصليبيين بكل الدعم اللوجستي الذي يحتاجون؟ نزودهم بالماء والوقود ومدارج الطائرات ونوفر لهم القواعد وكل أنواع المساعدة.. بل وندعم إقتصادهم! أنظروا كيف ضخ إبن سلول مليون ونصف برميل من النفط يوميا لتخفيض أسعاره! ضخ النفط في حد ذاته ردّة، فأين العلماء؟ حتى الدعاء يمنعنا منه هؤلاء المنافقون. يا لله! كيف استعبدونا ومسخونا عبيدا أرقاء؟ كيف مسخت الفطرة في بلاد الحرمين بحيث أصبح الناس يكتفون بمنظر طفل عراقي قد تفجر رأسه وخرج دماغه ولا يحركون ساكنا؟

إسألوا آل سلول أين اللواء العشرين؟ فإذا لم يجيبوا فاعلموا أنه قد عبر الحدود من الرقعي لمساندة الحرب الصليبية. واسألوهم أين طائرات الإخلاء الطبي التابعة للجيش في خميس مشيط؟ فإذا لم يجيبوكم فاعلموا أنها تحركت إلى الشمال لإخلاء الصليبيين، واسألوهم ماذا يجري في قاعدة فيصل في تبوك؟ فإذا كذبوا عليكم فاعلموا أن القاعدة قد ملئت بجنود الصليب وربضت فيها طائرات الشحن الضخمة 'جالاكسي، وطائرات القتال إف ١٥پ لتخرج منها وتضرب إخواننا في العراق، واسألوهم من أين يتم تنسيق الطلعات الجوية؟ انتهى وقت الأكاذيب إنه من قاعدة سلطان في الخرج.

يحدث كل هذا ومن يوصفون بأنهم 'علماءپ مشغولون باستلام الرشاوى لتفريغ صكوك الأراضي للأمراء، أو إصدار الفتاوى بأن ما يجري ليس مضاهرة للأمريكان مثلما فعل بعض السفهاء، والله نهى عن إيتاء الأموال للسفهاء حتى لا يفسدوا اقتصادنا فكيف نعطي ديننا لمثلهم فيلعبوا به ويفسدونه علينا؟ ألا شاهت وجوههم ونتنت أرواحهم.

مثقفونا مشغولون بالشماتة بصدام. قبلنا أن صدام بعثي وفيه ما فيه.. ماذا لديك لتفخر به؟ أهو جيش سلطان الذي جرد من الذخيرة حماية للأمريكان أو مباحث نايف التي تلاحق المجاهدين، أو تفتخر بزيادة إنتاجهم من النفط لتعويض الأمريكان، أو تفتخر بتسخير آلتهم الإعلامية لخدمة المشروع الأمريكي. قاتل الله الخونة والجبناء وكل مخذل للأمة في هذه الأيام العصيبة.

إلى كل مؤمن يقرأ كلامي هذا ممن بيده قدرة على فعل شيء أرجوك:

إذا كنت رجل أمن أو عسكريا وتؤمن بالله ورسوله فأنت مطالب بأن تطلق النار على الأمريكي بدلاً من حمايته وعلى كل من تسوّل له نفسه بتوجيه أمرٍ لك بحمايته. وإلى كل عنصر مباحث.. أنت مطالب بحماية المجاهدين والتستر عليهم. وإلى كل طيار.. إن كنت تريد الجنة فانطلق بطائرتك واقصف حاملات طائرات الصليب في الخليج، فإذا تعذر عليك فاقصف قصور من يحمي هؤلاء الصليبيين. إنقض بطائرتك على المطارات حيث تربض طائراتهم ودمرها. لا نريد مظاهرات.. نريد أن نرى دماء هؤلاء العلوج ومن يقف في صفهم تسيل في أوديتنا وصحارينا ومدننا.. نريد أن نشفي صدورنا برؤية أجسادهم متفحمة ومعسكراتهم محترقة، كما يفعلون في إخواننا.

أتخافون من الفوضى؟ والله إن الفوضى بعز وشرف وغيرة ورجولة أحب إلينا من الكفر والردة..أحب إلينا من ذلٍ وإهانةٍ وتحقيرٍ تحت سلطة هؤلاء الخونة الحقراء. ألا نستحي والعلم الأمريكي يرفع معلناً الاحتلال على مدن العراق. الفوضى قريبة منا وعلى حدودنا وإذا أُكل العراق اليوم ونحن سكوت فسوف نؤكل غدا.

ألا رجل لها يغزوهم؟ ألا من فارس يفتكُ بهم؟ أنقذونا من فضيحة التاريخ. أنقذونا مِن أن تأتي الأجيال بعدنا فتقول كان آباؤنا يفتحون أراضيهم وأجواءهم في بلاد الحرمين للكافر ليكتسح الكوفة والبصرة. كان آباؤنا يلعبون بالدين ويجعلون قال الله وقال الرسول في خدمة الصليب ونجمة داود. كان آباؤنا مشغولين في ليالٍ حمر وجلسات الشراب والفسق والفجور بينما إخوانهم يحترقون بالنيران. كان آباؤنا جبناء أذلاء ينصاعون لعائلةٍ ليس عندها من عناصر القوة شيء.

أسأل الله أن ينطلق منكم الآن من يزيل عنا هذا العار ويزلزل الأرض من تحت أقدام الخونة المنافقين الذين يسمون زوراً وبهتاناً بولاة الأمر. والله لو كان هؤلاء المنافقين من آل سلول يعيشون حياة خوف ورعب لربما قلنا أن لديكم شيئا من العذر، لكننا نرى مجالسهم وتأتيهم الطوابير الطويلة تقبل أيديهم وأكتافهم وتكاد تسجد لهم وكأن بيننا وبين الدين والشجاعة والرجولة والشرف والمروءة قطيعة تاريخية.

يا شباب الإسلام..ملعون كل من قال لكم إنهم معاهدون ولو زعم أنه شيخ الإسلام. ملعون كل من يزوّر دينكم ويبعدكم عن الجهاد. هذه فرصة تاريخية، فالصليب قد تورط وأدخل نفسه في أرضنا.. فجردوا له الأسنة والسيوف تنوشه في كل مكان ولا تعطوهم فرصة ليلتقطوا أنفاسهم فكل ضربة تأتيهم تفت في أعضادهم، وكلما قتل منهم قتيل كلما اقتربوا من نهايتهم بسرعة. لقد أوصاكم رسول الله (ص) وصيته الأخيرة فقال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب.. ألا تقرّون عينه بتطهير جزيرة الإسلام من دنسهم؟

لويس عطية الله ـ عن منتدى الساحات السعودي

دروس الحرب.. لن يستفيد منها نظام الحكم

هل يقف الشعب مع الأمراء وقت المحنة؟

خالد شبكشي

الحرب وقعت.. والعالم يشاهدها كفيلم طويل على شاشة التلفزيون بالصوت والصورة الملونة. الجميع يشاهد نفس الصور ويسمع نفس التصريحات والبيانات، ولكن الحكومات والأفراد ووسائل الإعلام يخرجون بنتائج وعبر مغايرة ومختلفة وقد تكون متصادمة.

مسرح الحرب يقدّم لنا كلّ يوم دروساً جديدة، ويدفعنا لقناعات مختلفة، وينذرنا بعواقب تقترب يوماً لتبتعد في آخر. دروس الحرب.. عبرها ونتائجها وانعكاساتها على الوضع السعودي الداخلي كثيرة نتوقف عند بعضها في هذه المقالة.

أولاً ـ اكتشفنا أننا غير مهيئين للحرب، فالحكومة بقراراتها البطيئة تقامر بمصير المواطن المعرض للخطر. فالمواطن ليس مهيئاً في الأساس للدفاع عن نفسه، فهو لا يجيد استخدام السلاح، ولا يمتلكه في الأساس، والحكومة ترفض منذ زمن طويل الدعوات الداخلية بإقرار 'التجنيد الإلزامي' مصرّة على أن الـ ١٠٠ ألف مجنّد في كل القطاعات العسكرية قادرون على حماية وطن يشبه القارة تزيد مساحته على المليونين وربع المليون كيلومتر مربع. الفلسفة الحكومية قائمة في الأساس على أن القوات النظامية مهيئة للإستخدام المحلّي ولمواجهات محدودة مع الخارج، أي مع بعض دول الجوار الضعيفة. أما المعارك الكبرى، أي الحماية الحقيقية، فتعتمد على الحلفاء الأميركيين، إما بتهدئة الحال بالتدخل لدى الطرف المعتدي (مثلما هو الحال مع إسرائيل) التي تخترق الأجواء السعودية منذ أكثر من عقدين وتطوف الأجواء الشمالية دونما مقاومة سوى احتجاجات باهتة بين الحين والآخر لدى الأمم المتحدة وأميركا، أو عبر التدخل المباشر كما حصل في الحرب مع العراق إبان عملية ما سمي بتحرير الكويت.

الجندي السعودي نفسه غير مهيّئ لمعركة، وعقيدته السياسية يعتورها النقصان والغموض. ورغم تطور العلاقات السعودية الأميركية خلال العامين الماضيين، فإن الحكومة السعودية لم تغيّر شيئاً من خططها وأولوياتها ومصادر الخطر المتغيّرة حول حدودها. ورغم الكم الهائل من الإنفاق العسكري من أسلحة وبنى تحتية، لا يوجد اليوم جيش سعودي قادر على حماية الوطن، وقد كشفت حرب الكويت كم هو مهلهل هذا الجيش، فهو لم يستطع حتى هضم السلاح المعقّد الذي يشترى له بأغلى الأثمان. الحقيقة الناصعة هي أن الحكومة والشعب معاً متفقان على أن الجيش (والقائمين عليه!) الذي يستهلك ثلث الميزانية كل عام لا يتمتع بالثقة في حماية المواطن والوطن.

من طرف آخر، لننظر الى الخطوات الحكومية.. ففي الوقت الذي استعدت فيه اسرائيل وتركيا وإيران والكويت وغيرها من الدول لحماية مواطنيها من آثار الأسلحة الكيماوية، تحدثت الصحافة المحلية يوم ٣/١٩ أي يوم الحرب وعلى لسان اللواء سعد التويجري مدير عام الدفاع المدني عن تخصيص اعتمادات مالية لقيام شبكة جديدة لصافرات الإنذار في المدن السعودية بما فيها المدن الحدودية كالجوف وعرعر اللتان دخلتا الحرب فعلاً واستخدمتا لاحتلال القاعدة العسكرية أتش ٣ غرب العراق. ورهن التويجري موضوع تدريبات الطوارئ للمواطنين بالحاجة إليه (والحاجة لم تأت بعد). هذا ولم توزع كمامات حتى يوم الحرب، بل قال اللواء علواني حسن بأن هناك استعدادات لطرح كمامات في الأسواق (للبيع) بمواصفات قياسية!

أما الأمير نايف المسؤول عن الأمن، فراح يكرر معزوفة (نحن وغيرنا) مبرراً عدم اتخاذ الإحتياطات الأمنية بقوله: 'نحاول قدر الإمكان ان نجعل إجراءاتنا الأمنية لا تؤثر على المواطنين أو حركتهم، أو الحد من حرياتهم'.. فهل كان هذا يمنع وجود ملاجئ في المدن الحدودية؟ رد نايف بأن الملاجئ لا تنشأ في عشية وضحاها ولدينا خطط في هذا الموضوع. وأن الحكومة تركت للقطاع الخاص حرية استيراد الكمامات للبيع أو التأجير!

بلد بدون صفارات إنذار، وبدون كمامات، وبدون ملاجئ، وبدون تدريبات على السلاح، أو على إجراءات الطوارئ.. هل هذا هو استعدادنا للحرب؟ وهل هذا هو نتيجة انصراف ثلث ميزانية الدولة كل عام على الجيش حتى في وقت الأزمة الإقتصادية الطاحنة للأجيال الجديدة ولمستقبلها؟

ثانياً ـ ليس في نيّة الحكومة الإصلاح، ونقصد بالحكومة التيار الغالب فيها، والذي يقوده الأمراء الصقور: نايف وسلمان وسلطان.

ومع أننا لا نريد أن 'نشخصن' السياسة، إلاّ أنها كما في الوطن العربي مشخصنة حتى النخاع. الوطن والحاكم شيءٌ واحد، وفي أكثر الأحيان يختزل الأول لصالح الثاني.

في يوم الحرب على العراق، نشرت الشرق الأوسط (٣/١٩) تصريحاً لوزير الداخلية يقول فيه رداً على وثيقة الإصلاح الوطني: 'لا للتغيير، نعم للتطوير' مستعيراً عنوان عكاظ قبل شهر: 'نعم للإصلاحات ولا للتغيير'. ومع ذلك أين التطوير؟ يقول نايف: 'التغيير إنك تغيّر شيئا موجودا، والموجود عندنا أساساته طيبة، لكننا نحتاج للتطوير.. الذي لا يخرج عن المصلحة العامة، هو التطوير الذي لا يخرج عن ثوابت الأمة' نافيا أن يكون هناك تفكير بإنشاء أحزاب سياسية، ولكنه لا يمانع أن يقدم بعض المواطنين وجهة نظر إلى ولي الأمر، فهذا طبيعي وعادي حسبما يقول، أي أنه أمر اعتادت العائلة المالكة على سماعه وليست ملزمة به وحسب تعبير وزير الداخلية إنه لا يجب أن 'يعطى الأمر أكبر من حجمه' أي لا تتوقعوا كثيراً من عريضتكم الإصلاحية! متذرّعاً بالظروف الحالية، ولذا لا يجب أن يطلب أحدٌ إصلاحاً، وحسب تعبيره: 'أنا شخصيا أقول الظرف الآن، يجعلنا لا نتحدث عن شيء إلا كيف نواجه هذا الظرف بما يحقق سلامة الوطن واستقراره'.

ولكن من يضمن أن العائلة المالكة ستقوم بالإصلاح إذا ما تجاوزت أزمة الحرب الحالية، مالذي يمنعها من تمديد حالة الطوارئ بنفس الحجة، بل لماذا لم تقم بالإصلاح قبل الحرب أصلاً إن كان كلام الوزير صحيحاً؟. لقد قالها صراحة وزير الداخلية: قولوا ما تشاؤون أو اصمتوا كما تشاؤون، الأوضاع باقية على حالها، والأولوية للأمن ثم الأمن ثم الأمن.. أمن من؟ يقول: 'الإصلاح أمر قائم وماشي، قال من قال وسكت من سكت، لكن هناك من يجتهد فيقول، وهناك من يخطئ في الطرح، لكن لا يوجد شك أن الظروف تتغير. هناك ظرف يجعلك تمارس اهتمامات أخرى، منطقتنا العربية أو الشرق الأوسط في أحرج وضع، وكل بلد يهمه أن يخرج من هذا الوضع بأقل ما يمكن من سلبيات'.

لا مكان في الأجندة السعودية للإصلاح الآن وربما بعد الحرب مباشرة. الوثيقة الوطنية للإصلاح كان يجب أن تتطور الى وثيقة شعبية، وأن لا تستسلم النخب لدغدغة العواطف التي بثها ولي العهد، كما لا تستسلم لتهديدات وزير الداخلية. بيد أن الإهتمام الشعبي والنخبوي ربما اتجه لموضوع العراق، وهو أمرٌ طبيعي، ويجب أن تعاد الروح للدعوة الإصلاحية في أقرب فرصة حتى وإن بدت وكأنها تستغلّ فرصة ضعف الحكومة. فالسلطة العنيفة وليس الضعيفة أقدر على رفض الإصلاحات ومواجهتها بالبطش.

ثالثاً ـ ازدياد حالات العنف السياسي لن تخبو انعكاساً للإنسدادات السياسية الداخلية، والإنهيارات الإقتصادية وأيضاً انعكاساً للحرب وتداعياتها النفسية والإقتصادية والسياسية. الأمير نايف الذي يحتل الشاشة السعودية ويتحدث في كل شأن نظراً لتضخّم دور أجهزة الأمن قال بأن هناك سيطرة على الحدود، ولم ينف تسرّب مقاتلين سعوديين الى العراق ولكنه اعتبر ذلك بدون فائدة: 'لم يبلغنا شيء من هذا حتى الآن، ولا نستطيع نفيه نفيا كاملا، لكن مشاركة في ذلك العمل ليس فيها فائدة حقيقة'. الأمير نفسه علق على أحداث العنف الأخيرة (انفجار منزل يحوي مخازن سلاح في الرياض ومقتل شخص واحد، وكذلك مقتل الألماني والبريطاني في العاصمة السعودية، واغتيال وكيل إمارة الجوف) بأن التحقيقات في هذه العمليات جارية، وهي عبارة مخففة لفشل أجهزة الأمن في وضع حلول واقعية للمشكل الأمني.

أجهزة الأمن أطلقت الشهر الماضي بعد أيام من اندلاع الحرب سراح الشيخ سعيد آل زعير الذي اعتبر (مانديلا السلفيين) بعد ثمان سنوات من الإعتقال غير المبرر، في محاولة لامتصاص الغضب والإحتقان، ولكنها في الوقت نفسه اعتقلت قيادات أخرى وأودعتهم السجن، وكأن هناك فشلاً يلوح في الأفق بشأن الإتفاق الضمني بين محمد بن نايف وبين القيادات السلفية الشابة حول مسألة ضبط الشارع النجدي، وهذا أكّد مسيرة الدولة السعودية بشكل كلي في تبنّي خيار 'عنف الدولة' المرادف لرفض الإصلاح السياسي، وهو ما يجعل الخيارات أمام المواطنين مسدودة، بحيث لا يمكن توقّع إلا المزيد من العنف والعنف المضاد.

رابعاً ـ الشقاق الداخلي المبني على التمايزات المذهبية والمناطقية والذي تغذيه الأجهزة الحكومية، جعل من الوحدة الوطنية مجرد شعار باهت، وجعل من المملكة عاجزة عن مقاومة أي غزو بل أي حرب حدود. الأخطر من هذا، أن هذا الإنشقاق جاهز للإستثمار خارجياً، بحجة الدفاع عن الأقليات الدينية، أو بحجة ديكتاتورية النظام، أو بحجة تسلّط الفئوية على مقدرات الشعب، وهي الحجج التي نسمعها الآن في العراق.

كان الأمير طلال قد توقّع إبان حرب الكويت أن العراق في حال اجتياحه للسعودية أن لا يقف أحدٌ مع النظام. تلك كانت إشارة واضحة للفرقة بين النظام والمجتمع أو على الأقل بعض شرائحه المضطهدة. لكن العائلة المالكة لم يكن يهمها ذلك، فقد أصابها الغرور بالتحالف مع القوي الأميركي المنتصر على العراق.

ماذا سيحدث لو تغيّر الوضع وأرادت الولايات المتحدة الأميركية نفسها إنهاء الحكم السعودي: من سيقف معها؟ وماذا إذا قررت التقسيم حسب خطوط الطول كما يقول الدكتور متروك الفالح؟ لقد توقع الأخير في دراسته التي أدت الى إقالته كأستاذ للسياسة في جامعة الملك سعود بالرياض، أن لا يقاوم الشعب ذلك.

الدرس الذي يجب أن تستفيد منه العائلة المالكة ـ ولا نظنّها فاعلة ـ أن تعيد النظر في علاقتها مع شعبها بشكل شامل حتى يقف معها قبل أن تستهلك رصيدها كاملاً من السمعة والوقت الذي هو أكثر حساسية من أي أمرٍ آخر. مرة أخرى نؤكد على الثقافة الوطنية، وعلى محاربة ـ وليس تشجيع ـ التمييز بشتى ألوانه، وعلى المساواة في المغانم والمغارم وفق المواطنة، وعلى الإصلاح السياسي الذي يمكنه تأمين قدر معقول من فعالية أجهزة الدولة ومصالح المواطنين الأولية.

المواطن المقموع لن يدافع عن النظام ولا عن الوطن، وليس بإمكانه فعل ذلك حتى لو أراد. لقد فُرضت عليه السلبية من هرم السلطة، وصار عاجزاً عن الدفاع عن نفسه، كارهاً لوضعه، ناقماً على قيادته، يجول بنظره يميناً وشمالاً باحثاً عن الخلاص من أيّ كان. بسبب شيوع تكفير المواطنين بعضهم بعضاً، وعدم الثقة في بعضهم البعض، لا تستطيع (الوطنية) الضعيفة أن تحشد الشارع، ولا يستطيع (الإسلام) بشكله الطائفي أن يجمع الناس على قاعدة المقاومة لا للمحتل ولا لحرب حدود محدودة ولا للدفاع عن نظام الحكم.

ختاماً.. الدروس والنتائج كثيرة من هذه الحرب.. لا يبدو أن الأمراء السعوديين سيستفيدون منها. فهلا استفادت منها نخبه الإصلاحية؟

ثنائية لم تحسم بعد

الاستبداد والاستعمار.. الزعيم القومي والمستبد القطري

فؤاد ابراهيم

الاستبداد والاستعمار.. ثنائية مثيرة تجتذب بصورة دائمة مزيداً من الفرقاء في ظل ارتجاجات فكرية وسياسية ناشئة غالباً عن حوادث كبرى كالتي نشهدها هذه الآيام والتي تمتد بتداعياتها لتشمل الأمة برمتها.سؤال سيتكرر طرحه على الدوام: ماهي خياراتُ(نا) في حرب الولايات المتحدة على العراق؟ وهل بالإمكان استعمال آلة التقييم لدى الشيخ محمد مهدي شمس الدين في الخيارات والضرورات، بحيث يمكن القول بأن للمعارضة العراقية وقواعدها الشعبية في الداخل ضروراتها في التوسل بخيار الاستعمار لازالة الحاكم المستبد، وأن للشعوب العربية والاسلامية خياراتها في مناهضة الاستعمار الانجلو أميركي وإن أفضى الى معاضدة معنوية للاستبداد؟

بمقدار ما تولّده هذه الثنائية من توترات فكرية وسياسية وانقسامات إجتماعية فإنها تنداح بإلحاح في مناظرات متنوعة: فقهية، وفكرية وسياسية، وقد تتطلب إجابات حاسمة، مع التذكير بأن هذه الثنائية قابلة للتجدد بحيث تتموضع في سياقات مختلفة.

في المجال الفقهي، هناك سوابق في التاريخ الاسلامي القديم والحديث كان فيها التجاذب حاداً بين فقهاء المسلمين أنتجته المواجهة المباشرة مع تلك الثنائية: الاستبداد والاستعمار. مولّدات الثنائية تلك وضعت الفقيه أمام قائمتين من الخيارات الصارمة والحاسمة: العدل مع الكفر أو الاسلام مع الظلم. وتنبّه حادثة تاريخية شهيرة على الأقل في زمان الدولة المغولية بعد أن عصفت جيوشها بعاصمة الخلافة العباسية بغداد في القرن السابع الهجري، وفرضت نفسها كسلطة بديلة. لقد فرضت عملية الاستئصال والحلول لنظام الحكم سؤالاً مركزياً على الفقهاء عن أي نظامي الحكم أفضل: الحكم الكافر العادل أو الحكم المسلم الجائر. لقد أحدث السؤال إرباكاً حاداً وسط الفقهاء من خلفيات مذهبية متنوعة، ولم يكن حسمه بالأمر السهل، فقد تطلب تدخل فقيه ذي مكانة متميزة مثل السيد علي بن طاووس الذي وضع ختمه بترجيح الحكم الكافر العادل.

وعلى أية حال، فإن هذا الحسم الظاهري للثنائية المربكة لم يتحوّل الى مصدر هداية للأجيال اللاحقة، فقد ظلت هذه الثنائية المثيرة للجدل تولّد المزيد من الاسئلة وتحدث المزيد من الارباك أيضاً. فعلى الضد من تلك الحادثة التاريخية، دخل فقهاء الشيعة في العراق في مواجهة مباشرة مع هذه الثنائية في القرن الماضي، في سياق تحول سياسي خطير. ففي عام ١٩١٥ بدأت القوات الانجليزية بإجتياح الأراضي العراقية والتغلغل في المدن المقدسة واحتلال المراكز الحيوية للعراق الخاضع آنذاك للسلطنة العثمانية. فقهاء الشيعة الذين كانوا يدركون تماماً معاناة مقلديهم من أبناء الشعب العراقي على يد ولاة الدولة العثمانية، ولكن الاجتياح الانجليزي للأراضي العراقية خلق سياقاً فكرياً وسياسياً موازياً حمل معه سؤالاً من نوع آخر يتنكب من قيمة الى أخرى أعلى منها، أي من الخلاص من سلطة جائرة مستبدة الى الخلاص من عدو محتل خارجي. لقد صدرت فتاوى الفقهاء الشيعة الكبار مثل محمد سعيد الحبوبي ومحمد كاظم اليزدي بوجوب مجابهة القوات الانجليزية الغازية وطردها من الاراضي العراقية.وبالغ السيد اليزدي في خطبة ألقاها في النجف بأن الدفاع عن مقدسات المسلمين وبلادهم يشمل حتى الفتى العاجز بدناً لتجهيز الفقير القوي. هذه الفتاوى تأتي رغم ما كان معروفاً عن السلطة العثمانية من اسلوب متميز بالتعصب ضد الشيعة. ورغم التخاذل الواضح من القوات العثمانية التي أخلت سوح القتال للقوات الانجليزية كيما تواجه الأهالي ذوي الصدور العارية، فقد شارك فقهاء شيعة كبار في المواجهة مثل السيد محمد علي الحبوبي والسيد محسن الحكيم (المرجع الشيعي الكبير في النجف حتى عام ١٩٧٠)، وقد ذهب بعضهم ضحايا الحرب الانجليزية على العراق. ورغم أن سيرورة الاحداث جاءت مناقضة تماماً لتطلعات الثوار الشيعة حيث جرى اختطاف السلطة من قبل فئة وثيقة الصلة بالمستعمر الذي إستعمل سياسة 'فرق تسد' أدت الى اختلالات بنيوية في السلطة السياسية، وفي عملية توزيع الثروة والسلطة والخدمات. فالدولة التي ناضل فقهاء الشيعة من أجل تحقيق استقلالها عن الاجنبي وجّهت اليهم عنفها وقابلتهم بالحرمان والجور.

الدولة المستبدة في العراق والتي نشأت في عام ١٩٢١ التزمت بسياسة واحدة تقوم على حكم الأقلية وإقصاء الأغلبية، واعتماد سياسة طائفية في توزيع الثروة والسلطة، وقد فرضت الدولة حزمة تدابير أمنية قمعية شديدة الصرامة إتسمت في الغالب بلون الدم ضد الأغلبية السكانية، أي الشيعة. ولعل هذا ما يفسّر الى حد كبير النزوع المغالي لدى جماعات سياسية تنتمي الى هذه الأغلبية الى تبني أي خيار مهما كان طالما أنه سيفضي الى استئصال النظام الجائر.

قد لا يمكن لمن هم خارج العراق إدراك حجم المعاناة التي يعيشها شيعته على يد حكامه، كما يفترض من قوى المعارضة العراقية ألا تتوقع ممن تصدمهم مناظر الصواريخ المتساقطة على بغداد والموصل وكركوك وهكذا إجتياح القوات الغازية للأراضي العراقية أن يعربوا عن إبتاهجهم لإقتراب ساعة رحيل النظام العراقي متناسين تلك البشاعة التي تصنعها الصواريخ والقنابل المجنونة وهي تدك بلا تمييز البيوت والمباني السكنية، لتحيلها خراباً فيما يتساقط العشرات من الأبرياء قتلى وجرحى نساءً وأطفالاً.

لقد أعادت هذه الحرب غير المبررة على العراق إحياء الثنائية التقليدية: الاستبداد والاستعمار. وقد حسمت قوى المعارضة العراقية وخلفها قطاع من المتعاطفين في الداخل لصالح تبني خيار قد ينأون عن تسميته بالإستعمار، مفضّلين توصيفه بالتقاء المصالح أو تقاطعها مع الولايات المتحدة، على حد السيد عبد المجيد الخوئي في لقائه مع فضائية العربية.

هذه الثنائية التي فرضتها الحرب على العراق تستعيد تراثاً من الثنائيات بذات المكوّنين، أي الحكم الجائر والمستعمر الكافر، أو هكذا تصاغ في ألفاظ فقهية. من الملاحظ أن الموقف هذه المرة ليس منقسماً بين الشعوب العربية والاسلامية من جهة والمعارضة العراقية من جهة أخرى، بل هو منقسم داخل الشيعة، بل بات من الصعب أيضاً التمييز في داخل الشيعة بين من هم مع الاستبداد وضد الاستعمار أو العكس أو حتى ضد الاثنين أو حتى أولئك المحايدين إزاء الاستبداد والاستعمار، رغم أن هؤلاء كثر ولكن صامتين. كان الاعتقاد الأولي بأن هناك مجموعتين: شيعة العراق وباقي الشيعة. ولكن تبيّن في وقت لاحق بأن الانقسام قابل للانسحاب الى شيعة العراق أنفسهم حيث المناهضة بدأت تتنامي وسط بعض شيعة العراق ضد الاحتلال الأجنبي. وفيما كان بعض رموز المعارضة الشيعية العراقية تقدّم تبريرات الاصطفاف مع خيار الحرب على العراق أملاً في إزالة الاستبداد، أفتى مراجع الشيعة في النجف في الخامس والعشرين من مارس الماضي لمقلديهم داخل العراق بوجوب الدفاع عن وطنهم ضد الغزاة الكافرين. وكان المرجع الشيعي السيد محمد حسين فضل الله قد أفتى قبل ذلك بفترة طويلة نسبياً بحرمة تمكين القوات الأميركية من احتلال العراق.

إن الفلسفة التي تؤسس لتلك الفتاوى تكاد تتحد في نقطة مركزية وهي أن الكرامة تعلو فوق الحرية،

فالإنسان قد يتخلى في لحظة ما عن حريته، ولكنه سيدفع حياته ثمناً لصيانة وحفظ كرامته، فالحرية التي غابت عن العراق منذ نشأة دولته الحديثة وحصوله على استقلاله الشكلي بسبب أنظمة توتاليتارية شمولية فرضت نفسها على السكان بسطوة الحديد والنار، وضعت ضحايا الاستبداد أمام مفترق طرق: بين أن يناضلوا من أجل استعادة حريتهم وبأي وسيلة كانت وإن عن طريق قوى أجنبية موصومة فقهياً بالكافرة، أو أن يتنازلوا عن حريتهم والاصطفاف خلف الحاكم المستبد من أجل صيانة كرامتهم التي سيدهسها الغزاة، الأجانب. ولعل في التراث الفقهي الاسلامي والشيعي بوجه خاص حول الجهاد الدفاعي ما ينمّي ذلك النزوع التضحوي نحو صون الكرامة وإن تطلب التنازل عن جزء هام من الحقوق. فتاوى الجهاد الدفاعي كما في المدوّنات الفقهية الشيعية تصنع للمقلدين صورة التضحية المطلوبة حيث تملي عليهم تقديم ما يفوق أحياناً قدرتهم على التحمل كخروج الاطفال والنساء وبذل أقصى ما يمكنهم من مال وجهد من أجل درء العدوان الخارجي.

مما سبق، هناك نتيجة ساطعة تظهرها شواهد عديدة تاريخية ومعاصرة وهي أن المجتمعات الاسلامية ألفت أنظمة مستبدة، حتى بات الاستبداد جزءا غير منبوذ في ثقافتها وتراثها. ثانياً، هناك نتيجة أخرى وهي أن هذه المجتمعات تكون على إستعداد تام للتضحية بأرواحها من أجل درء قوى أجنبية عن حدودها، وإن أفضى ذلك الى تعزيز أركان الاستبداد الذي سينالها من العذاب الأليم بعد رحيل الغزاة.

المستوى الفكري هو الآخر يحفل بمناظرات ثرية حيال تلك الثنائية: الاستبداد والاستعمار. على أن من الجدير الاشارة اليه هنا أن التراث الفكري العربي حصراً الخاص بتلك الثنائية بدأ يتراكم من الناحية التاريخية منذ تصاعد المد القومي العربي في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وهو نشأ من الناحية الفعلية كرد فعل على الاستبداد التركي/العثماني، حين بدأ ابراهيم اليازجي وبطرس البستاني كتاباتهما الأدبية التي تؤسس لتكوين ثقافي بنزوع قومي، حيث نادى اليازجي في شعره:

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب
فقد طمى السيل حتى غاصت الركب
فيما التعلل بالآمال تخدعكم
وأنتم بين راحات القنا سلب
كم تظلمون ولستم تشتكون
وكم تستغضبون فلا يبدو لكم غضب
أقداركم في عيون الترك نازلة
وحقكم بين أيدي الترك منتهب

المشاعر القومية كرد فعل على الاستبداد التركي تشكّلت في مرحلتها الأولى وسط عدد من المثقفين المسيحيين، ثم أخذت في الاتساع لاحقاً لتجذب اليها علماء دين ومفكرين إسلاميين. فكتب عبد الرحمن الكواكبي (طبائع الاستبداد) وكان مكرّساً لتشريح السلطة العثمانية المستبدة. ومالبث أن تشكلت الجمعيات السياسية العروبية وتزايد انتشار الادبيات القومية، وكانت موجهة في الغالب ضد الاستبداد العثماني.

على الضد، لم ينل موضوع الاستعمار الأجنبي إهتماماً خاصاً من قبل المفكرين القوميين، فضلاً عن أن يقابل برد فعل موازٍ لرد فعلهم إزاء الاستبداد التركي. بل هناك ما يكفي من أدلة حول ارتباط كثير من الجمعيات القومية بالسلطات الاستعمارية الانجليزية بما في ذلك الثورة العربية الكبرى التي كانت تحظى في بعض مفاصلها على الأقل بدعم المعتمدين الانجليز.

وبقي الاستعمار كموضوع فكري في المجال العربي مهملاً، سوى ما يتم تداوله في الادبيات الحزبية القومية والاشتراكية العربية أو استغلاله في تبرير اجراءات أمنية ضد معارضين محليين، كما تخبرنا تجربة مصر عبد الناصر والنظام الحالي في بغداد.

الزعيم القومي والمستبد القُطري

ينبّه الموقف المنقسم بصورة حادة بين قطاع واسع من الشعب العراقي وباقي العرب والمسلمين حيال الحرب الانجلوأميركية على العراق بين مناهضين للنظام المستبد في بغداد ومناهضين للحرب على العراق الى ما يمكن وصفه بالمشاعر المختلطة. فها نحن نستعيد في الموقف من نظام صدام حسين وحرب الولايات المتحدة على العراق صورة الزعيم المستبد، الذي يخلق موقفاً مزدوجاً منه كزعيم قومي مناهض للمشروع الاستعماري وفي ذات الوقت كحاكم مستبد يتميز بالدموية والهلوسة الأمنية الباطشة. إذن هنا نحن أمام ظاهرتين: ظاهرة قومية وظاهرة قطرية. فصدام حسين يمثل بالنسبة للشعوب العربية وربما الاسلامية زعيماً قومياً مناهضاً للاستعمار، أو هكذا يبدو ظاهراً على الأقل بينما على المستوى القطري فإن صدام حسين يتساوى مع نظرائه من الحكام العرب في كونه حاكماً مستبداً يستمد مشروعيته من إستعماله المفرط للقوة أو التهديد بها.

ثمة ما يميّز بين الظاهرتين على المستوى العملي، فبينما ترواح المواقف العربية والاسلامية من الزعيم القومي في إطار الهيجان العاطفي دون إحداث تأثيرات حقيقية في ميزان القوى أو تغيير مسار ومصير الحرب، فإن الموقف الشعبي الداخلي يمثل الرأسمال الحقيقي للسلطة، فالحرب دون ريب تسلب السلطة المستبدة سندها الحقيقي، أي الشعب وتجعلها عارية عن الشرعية، حتى وإن بدا ظاهراً وقوف الشعب خلفها، فهذا يكشف عنه إنحسار السلطة عن المناطق الخاضعة لها، هذا ما ظهر بوضوح في أعقاب حرب الخليج الثانية حيث تفجّرت انتفاضة شعبية عارمة في العراق أدت الى سقوط ١٤ محافظة من أصل ١٨ محافظة في أيدي الثوّار، ولولا التدخل العسكري الأميركي لتم زوال السلطة نهائياً.

إن ثمة درساً كبيراً تعطيه هذه الحرب وحروب أخرى مشابهة، يتمثل في اخفاق الدولة العربية الحديثة في إنماء روح وطنية ورصيد شعبي حقيقي كثمرة لسياسات متوازنة قائمة على إنصاف الجماعات المنضوية داخل حدودها، وهذا ما يجعل الأنظمة العربية قاطبة عرضة للزوال السريع كونها تفتقر الى التأييد الشعبي القابل للاستثمار في زمن الحروب والتهديدات الخارجية.

موقف السكان حال الحرب على السعودية؟

سؤال قد يجابه بإجابات عاجلة كرد فعل تلقائي ضد العدوان، ولكن الاجابات ستبدو متفاوتة الى حد كبير حين نتجاوز البعد الوجداني للمسألة، وطرحها في إطار أوسع. ثمة محرّض مشترك نشط على المنافحة والتضحية يفرض نفسه على الأفراد بصرف النظر عن خلفياتهم الايديولوجية والإثنية وهو الدفاع عن الأرض، الأرض بما تمثل إحدى التجسيدات الواضحة لمفهوم الكرامة. وكمايعبّر عنها بشكل دقيق الفلاح المصري فالارض هي العرض، ولذلك فإن الإحتلال في التكوين الثقافي لدى السكان يكاد يتساوى وهدر الكرامة.

على أن هذا المحرّض المشترك قد يأخذ معاني متباينة بالنسبة للجماعات المتنوعة في السعودية، التي لم تدخل الأرض ممثلة في إقليم جيوتاريخي في الذاكرة الجماعية للسكان، أي في غياب وطن تاريخي. ففي ظل الاصرار المتواصل على فرض مفهوم عن السلطة يقوم على القهر والاستتباع للمناطق والجماعات غير المتوافقة مذهبياً وسياسياً يجعل مفهوم الاحتلال مفتوحاً بحيث يستوعب الحكومة نفسها، وبالمناسبة هناك في القاموس السياسي ما يعرف بالاحتلال الداخلي إذ تأخذ سيطرة الحكومة على المناطق شكلاً قريباً من الاحتلال من حيث إستحواذها المباشر على مقدّرات هذه المناطق وفرض أشكال صارمة في الادارة تفضي في نهاية الأمر الى إذلال وإهانة السكان ومصادرة هوية وثقافة وتراث هؤلاء السكان. فما حصل أن الاستعمار بدّل هويته، فبعد أن كان غربياً مسيحياً أو شرقياً شيوعياً، فقد جاء هذه المرة بهوية وطنية، وعلى حد الشاعر اليمني عبد الله البردوني... فمن مستعمر غازٍ إلى مستعمر وطني.

إن ما تحدثه السياسات القمعية الاستئصالية تجاه قطاعات من السكان هو توليد مشاعر قد تبدو متطرفة في ظاهرها، يعبّر عنها أحياناً بالدعوة الى زوال الدولة على يد قوى أجنبية غير محايدة ايديولوجياً وسياسياً، ولكن هذه المشاعر تمثل ترجمة شبه دقيقة لطبيعة ردود الفعل المتوقّعة إزاء سلطة قهرية أخفقت في إسترضاء من قدّر لهم الخضوع لها، فهم لا يدينون لها بالولاء سوى ما تفرضه عليهم وسائل القهر من التظاهر بالانصياع لسلطة الدولة.

لقد أفصح بعض ضحايا الدولة السعودية عن مشاعرهم المجرّدة في الرغبة في استبدال السلطة بمتوالياتها وتحديداً حليفها الديني المتشدد، وإن جاء ذلك على يد قوى خارجية معلومة أهدافها واستهدافاتها. تلك الرغبة ليست بالضرورة عاكسة لموقف ايديولوجي أو سياسي دقيق من هؤلاء الضحايا، وإنما هو (الآخر) الداخلي /المحلي /الوطني، أي السلطة السياسية وحلفائها التي تستدرج ضحاياها لمواقف متشددة تصل الى حد التوسل بـ'الشيطان' للخلاص من شقاء فرض عليهم من قريب مفترض، فهل نستوعب درساً من الحرب في زمن السلام؟.

مثقفون سعوديون في رسالة لبوش يرحبون بالإصلاحات الديمقراطية ويعارضون الحرب

حرب غير عادلة وتفتقر المعايير الأخلاقية

١٣ مارس ٢٠٠٣

فخامة الرئيس جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

سيادة الرئيس:

نحن الموقعين أدناه مجموعة من المثقفين والمهنيين السعوديين الذين يمثلون مختلف شرائح المجتمع السعودي الاجتماعية والثقافية والسياسية. نكتب إليكم معبرين عن قلقنا العميق حيال خططكم الوشيكة للهجوم على العراق وشعبه. إن حربكم هذه تفتقر إلى العدالة ولا تستند إلى أية معايير أخلاقية وستكون لها كلفة باهظة جدا تشمل زهق الأرواح البريئة والخسائر الاقتصادية، ناهيك عن التأثير الكارثي على البيئة. إننا في هذا الوقت نرى أنه من الأهمية بمكان أن تعي الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي بان الشعب السعودي بأطيافه المتعددة يعارض بشدة الطريقة التي تعالج بها الحكومة الأمريكية المسالة العراقية.

سيادة الرئيس: إن حربكم غير المبررة سوف تدمر العراق وستنتج عنها مآسي لا حصر لها، جراء تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة وتفشي الجوع والمرض بالإضافة إلى نشوء حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ليس في العراق فحسب بل ستمتد إلى الدول المجاورة وخاصة المملكة العربية السعودية، ولذا فإننا نرفض كافة أشكال التهديد لوحدة العراق أو المملكة أو أي دولة أخرى في المنطقة.

إن النتائج المدمرة التي تمخضت عن حرب الخليج عام ١٩٩١ لازالت وستظل لسنين عديدة قادمة تنهش بتبعاتها المأساوية جميع شعوب المنطقة، فبالإضافة إلى سقوط الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء، فإن استخدام العدد المخيف من الأطنان من قنابل اليورانيوم المنضب قد أحدث فتكا شديدا بالبيئة مما أدى إلى تلوثها حيث انتشرت الأمراض السرطانية الخطيرة بسبب الإشعاعات والسموم الكيميائية، أما على الصعيد الاقتصادي فقد تراجعت التنمية بشكل ملحوظ وفقدت شعوب دول المنطقة ما يقارب ٨ ملايين وظيفة بسبب الحرب حسبما أوردته إحصائيات الأمم المتحدة.

سيادة الرئيس: في الوقت الذي يساند فيه الموقعون على هذا الخطاب الإصلاحات والديمقراطية لكل البشر في كل البلدان وفي مقدمتها العراق، فإنهم يعارضون بشدة استخدام القوة العسكرية وإشعال فتيل الحرب المدمرة لبلوغ هذه الأهداف، لأن ذلك يشكل خرقا كاملا للديمقراطية ذاتها. إنه لمن المثير للدهشة أن يتوعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتدمير ما يدعيه أسلحة الدمار الشامل العراقية باستخدام أسلحة دمار شامل حقيقية، كما أن التأكيد المستمر على تغيير النظام في العراق سوف يكون منطلقا للتغيير في باقي دول المنطقة وكأنه أمر أمريكي. إننا نرفض تماما هذا التصور لأن الشعب في كل بلد هو السلطة الأخلاقية المخولة لمثل هذا التغيير.

سيادة الرئيس: إننا كمواطنين سعوديين وكجيران للعراق ندرك تماما ما تعنيه الحرب، ولذا فإننا نلتمس منكم بذل كافة الجهود الضرورية، وفق ما تتمتعون به من سلطات، لضمان تفادي هذه الحرب. وإننا نعتقد بشدة إن الحل السلمي يمكن التوصل إليه، في ظروف مواجهة العنف وفي هذه الحالة الماثلة، من خلال جهود التفتيش الدولية عن الأسلحة، و بقوة الشرعية الدولية، كأفضل السبل لتحقيق السلام.

سيادة الرئيس: إننا نرفض بشدة تصريحاتكم المستمرة والتي تعلنون فيها عن استعدادكم لاستخدام الأسلحة النووية لحسم المسألة العراقية، وننظر إلى هذه المسألة بجدية، ونأسى لكونها أصبحت رمزا للاستهتار بأرواح شعوب المنطقة، لأن تأثيرات الأسلحة النووية لن تفرق بين العراقيين وجيرانهم، أو الجنود الأمريكيين.

إننا نعارض تهديدكم المستمر باستخدام العمليات العسكرية في مختلف بقاع العالم، حيث إنها تهدد الشعوب والبلدان من العراق إلى إيران ولبنان وكوريا الشمالية وإندونيسيا وفلسطين وغيرها، وإننا نعتبر مثل هذا السلوك بمثابة قانون غاب محض وسوف يقود بالضرورة إلى تهديد الحضارة الإنسانية والقضاء عليها.

إننا نرفض سياستكم الخارجية القائمة على العسكرة والتي تشتمل على الحرب والعنف وحشد الأسلحة العسكرية والعمل على عدم استقرار الحكومات والإطاحة بها (باستخدام الوسائل السياسية والاقتصادية والعمليات السرية) وخصوصا إذا وضعنا في الاعتبار إن الوسائل لأخرى للتوصل للسلام متاحة، ولكن تم رفضها من قبل إدارتكم.

سيادة الرئيس: إننا نعارض منهجكم القائم على الأحادية وامتناعكم عن المساهمة كشريك مساو للآخرين، لا مسيطر عليهم في صياغة وتطبيق القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية، ونرى أن سياستكم هذه تلقى الازدراء والاستنكار من جميع القوى الخيرة في العالم، سواء كان ذلك في الولايات المتحدة أو في غيرها من الدول، كالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان ومصر والمملكة العربية السعودية ودول أخرى عديدة. وكما ذكر مؤخرا في الصحافة الأمريكية، وعلى ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر المأساوية، فإن ممارسة هذه السياسة تضر بالعلاقات الدولية وتهمش دور الأمم المتحدة، مما يجعل العالم يدور في حلقة من الفوضى، كما أنها تعرض الشعب الأمريكي نفسه للخطر وتزيد من كراهية الشعوب الأخرى لحكومتكم وخاصة في الدول والمناطق المستهدفة، لأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر المؤسفة لا تمنحكم ترخيصا غير محدود بمحاربة ومطاردة شعوب العالم.

سيادة الرئيس: لقد إتضح لنا وللعالم أن إدارتكم تنتهج معايير انتقائية في التعامل مع قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة، حيث أن إسرائيل تعلن بشكل دائم تحديها السافر لإرادة الشرعية الدولية، وذلك عبر رفضها الدائم تطبيق القرارات الصادرة بحقها من مجلس الأمن، واحتلالها غير المشروع لأراضي الغير وممارسة القتل والتدمير اليومي للشعب الفلسطيني وممتلكاته، ناهيك عن حيازتها لأسلحة الدمار الشامل، ورفضها المطلق التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ولذا، وبحسب تعريفكم للدول الأكثر خطورة في العالم، نجد أن إسرائيل بممارساتها تلك، تقع على قائمة الدول

الإرهابية.

إن هذا يثبت لنا وللعالم استخدامكم المستمر لمعايير مزدوجة حسب ما تقتضيه مصالحكم، وإن هذه السياسة الظالمة وغير العادلة، هي السبب الحقيقي وراء نشوء ظاهرة الإرهاب، ولذلك نرى أن الظلم يقود للإرهاب.

سيادة الرئيس: قبل أن تمضوا في طريق مشروع حربكم على العراق عليكم حساب ما يترتب على ذلك بدقة كما تشير إلى ذلك المبادئ المسيحية. إننا نعتقد جازمين بأنكم ربما تربحون هذه الحرب ولكنكم ستخسرون المعركة لجعل هذا العالم مكانا أفضل، كما إننا واثقون بأن خطتكم الحربية ستواجه بعاصفة من المشاعر العدائية تجاه الولايات المتحدة، ليس فقط من شعب المملكة العربية السعودية أو شعوب المنطقة العربية بل من شعوب العالم قاطبة.

الموقعون

محمد سعيد طيب، محامي/ د. متروك الفالح، أكاديمي/ الشيخ حسن الصفار، رجل دين/ نجيب الخنيزي، كاتب/ محمد العلي، أديب وكاتب/ علي الدميني، شاعر وكاتب/ تركي الحمد، مفكر وكاتب/ د. محمد علي الهرفي، أكاديمي وكاتب/ د. عدنان الشخص، أكاديمي/ د. عبد الخالق عبد الحي، أكاديمي/ د. فوزية أبو خالد، أكاديمية وكاتبة/ د. إبراهيم نتو، أكاديمي/ د. عبد المحسن هلال، أكاديمي/ د. يوسف مكي، باحث وكاتب/ د. فائقة محمد بدر، أكاديمية/ حمد الحمدان، بنكي وكاتب/ د. عائشة المانع، أكاديمية/ د. سعيد الزهراني، أكاديمي/ د. جمال الششة، أكاديمي/ د. ناصر الجهني، أكاديمي/ البروفسور سعود سجيني، استشاري طب/ د. بكر حسن، أكاديمي/ د. نفيسة الفارس، طبيبة/ عبدالله جفري، كاتب/ جميل فارسي، رجل أعمال وكاتب/ وجيهة الحويدر، كاتبة/ منيرة موصلي، فنانة تشكيلية/ قينان الغامدي، رئيس تحرير الوطن سابقا/ عبدالله العبد الباقي، بنكي/ عبدالله الفاران، متقاعد/ قيس عبدالباقي، مستشار هندسة بترول/ جعفر التحيفة، موظف إتصالات/ عادل الصادق، كاتب ومحرر صحفي/ محمد العبد الباقي، موظف شركة/ محمد العبد الجبار، رجل أعمال/ خالد الناجي، مهندس ميكانيكي/ د. غالب الفرج، طبيب/ علي الخنيزي، بنكي/ منير المبارك، مهندس/ زكي منصور أبو السعود، قانوني/ سعيد الغيثي، مهندس/ عبدالرحمن الملا، ناشط اجتماعي/ فهد الحناكي، رجل أعمال/ صالح الصويان، موظف/ محمد الصويان، موظف/ صالح الشيحي، كاتب/ هاشم مرتضى‌الحسن-متقاعد/ فايز جمال، كاتب ومستشار قانوني/ عصام حسن الطراوي، كاتب/ عبدالله فرج الشريف، كاتب وباحث/ عبدالله الحركان، موظف/ محمد النمر، كاتب/ منصور القطري، أكاديمي/ علي العنيزان، محاسب/ عبدالله العنيزان، موظف/ حمد الباهلي، كاتب/ د. فهد الدوسري، أكاديمي/ عبده خال، كاتب/ مسفر الغامدي، كاتب وشاعر/ صالح الفريحي/ عبدالله الغربي، مدرس/ خالد العنيزان، محاسب/ علي الحويدر، موظف شركة/ فوزية العيوني، كاتبة/ حسين الخليوي، مهندس/ فيصل اللزام، موظف/ عبدالعزيز الخليفة، موظف/ احمد عبدالله العجاجي، موظف/ عبد العزيز عبد الرحمن السنيد، كاتب/ عبد القادر اليوسف، موظف/ محمد الفريحي، معلم/ رائدة الملا، موظفة/ جواد بوحليقة، مهندس/ عبد الرحمن الربيش، مهندس نظم/ فوزية الفريحي، طبيبة أسنان/ عبد العزيز السماعيل، كاتب/ شيخة ثقفي، موارد بشرية/ أميرة الخنيزي، محللة نظم/ أمين العوامي، محلل نظم/ فاطمة العوامي، أخصائية هندسة بترول/ عادل علي الدميني/ هدى الغصن، موارد بشرية/ ماجد الماجد، موارد بشرية/ محمد الدميني، كاتب وشاعر/ خالد الطويلي، كاتب ومحرر/ مي المزيني، موظفة/ سلمى الناصر/ لميس العلي، علاقات عامة/ عبدالوهاب العباس، أخصائي موظفين/ جاسم الشويخ، أخصائي علاقات عامة/ وليد الهلال، علاقات إعلام دولية/ د. حمدي علاء الدين، طبيب/ د. فاطمة الدخيلان، طبيبة/ علي علاء الدين، طبيب/ سلافة النصار، موظفة/ د. رفعت عبيدي، طبيب/ مها العلمي، رسامة/ وائل الفارسي، مدير مشروع/ سعود الجراد، كاتب/ عبد الرحمن الدرعان، كاتب/ شريفة العوضي، موظفة/ احمد خان، موظف/ أميمة أحمد، موظفة/ عائشة الشيخ، مدرسة/ حسن المصطفى، كاتب/ عبد الرحمن الذكير، موظف/ زكي الخنيزي، مهندس/ صالح عبد الرحمن الصالح/ حسين العقبي، مهندس كمبيوتر/ شاكر الشيخ، صحفي/ عبد الرؤوف الغزال، صحفي/ حسين العوامي، صحفي/ محمد عبدالله العلي، موظف/ عبد المحسن الشبل، موظف/ أحمد عدنان، صحفي/ احمد مشري، معلم/ عليا البسام/ عبد العزيز الغرير/ مهنا الحبيل، كاتب/ عبدالباقي بصاره، رجل أعمال.

أول السطر

نقد لنداء المثقفين السعوديين

د. شاكر النابلسي

من الجميل والمفيد أن يتفاعل المثقفون العرب والسعوديون على وجه الخصوص بالأحداث الجسام وهم المتهمون دائماً بأنهم يعيشون في مملكة الصمت، وبأنهم نبتٌ ثقافي صامت. ونداء المثقفين السعوديين الموجه للرئيس بوش عبر السفيرالأمريكي في الرياض فيه كثير من العقلانية والموضوعية وفيه أيضاً كثير من الانشائية والرومانسية.

لقد وقع بيان المثقفين السعوديين هذا كوكبة محترمة ورفيعة من أطياف الثقافة والسياسة السعودية ومن ذوي الخلفيات الثقافية والسياسية المختلفة، وكلها من ذوي الأقلام والألسن المعروفة بنظافتها وعفتها واخلاصها وعشقها للحرية والعدالة والديمقراطية، وأنا شخصياً أعرف أكثرهم بحكم إقامتي في السعودية طيلة ثلاثين عاماً ونيف، ولا أشك بنزاهة أي منهم وكرهه للحرب والديكتاتورية والجبروت السياسي وحبه الجارف للحرية والديمقراطية والعدالة، وكل شعارات الإنسانية الشريفة.

إن ما يُحسب لهذا النداء خيراً للوهلة الأولى وللنظرة السريعة أن الموقعين عليه لم ينسوا فن كيفية مخاطبة العقل الغربي البراجماتي. ولذا، فهم لم يلجأوا إلى لغة العواطف ولغة التخاطب الانشائية العربية المعتادة، ولم يعمدوا إلى "سحر البيان" العربي في تخاطبهم مع الإدارة الأمريكية. ولكني عندما قرأت هذا البيان بتمعن وبعيون الناقد، انتابتني دهشة كبيرة واستغراب أكبر كان مبعثها

أن هذا النداء لم يطلب من الادارة الأمريكية مهلة ما لتوجيه نداء الواحد بعد الألف لفرعون الرافدين لكي يتنحى عن الحكم ويتخلى عن (الفرعنة) بدلاً من أن يُقتلع كما اقتلع كل الديكتاتوريين الذين لم تقدر شعوبهم على اقتلاعهم، تحقيقاً لسُنة الحياة (وما من ظالم إلا ويُبلى بأظلم) وهو ما يوفر الحرية والديمقراطية التي ينادي بها ويتمسك بها المثقفون السعوديون. وهو ما عبر عنه نداء المثقفين العراقيين إلى المثقفين العرب الذي صدر في ٢٠٠٢/١٢/٥ والذي يقول: "نناشدكم يا أصحاب الأقلام الحرة والكلمة النزيهة الصادقة، أن تحسوا هموم شعبنا في الداخل وهمومنا في الغربة ونحن نعيش أمل الحرية والعودة إلى وطننا المكلوم ، وأن تسهموا بإيقاف نزيف شعبنا الجريح، وأن تعلنوا موقفكم إلى جانب الحرية والعدالة، وأن ترفعوا صوت الاحتجاج ضد قمع ودكتاتورية السلطة الحاكمة في بغداد".

لو انني كنت بين الموقعين على نداء المثقفين السعوديين لعارضت ارسال هذا النداء إلى الادارة الأمريكية التي تصر على تنحي صدام أو الحرب ولا خيار ثالث. ولاقترحت عليهم توجيه هذا النداء إلى بابا الفاتيكان، وشيخ الأزهر، والبابا شنودة، والشيخ يوسف القرضاوي، والكاردينال صفير، وكل زعماء الاخوان المسلمين، وغيرهم من قادة المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية لكي يذهبوا جميعاً في طائرة واحدة إلى العراق للطلب من صدام حسين التنحي وتجنيب العراق كل هذه الدماء التي ستذهب ثمناً لكرسيه الذهبي البراق، وعدم مغادرة العراق إلا بعد تلبية هذا المطلب.

ولكن يبدو أن السيف سبق العذل.

(عن إيلاف)

نحن والاستقطاب الدولي الجديد

عبد الله الطائي

لقد كان يوم الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ يوماً مفصلياً في تاريخ الولايات المتحدة يؤرخ لما قبله ولما بعده، حيث أن الحدث هزَّ نظرية الأمن القومي الأمريكي وأبطل مفعول المحيطات والحواجز الجغرافية التي جعلت الولايات المتحدة وعلى مدار تاريخها في منأى عن الحروب والضحايا البشرية على أراضيها، ولكن الأكثر مرارة بالنسبة لتلك القدرة الجبارة أن من قام بالمعركة والتنفيذ ليس دولة بعينها ولا جيوش جرارة بل حفنة من البشر قضوا وانتهوا في تنفيذ معركتهم وهذا ما زلزل ذلك الكيان وجعله مضطربًا وفاقدًا للثقة بذاته وبالآخرين، كل الآخرين الذين أصبحوا أعداء محتملين في كل الأوقات وهذا شمل حتى أولئك الذين يعيشون على أرض الولايات المتحدة ويحظون بجنسيتها.

أما العالم كله فأصبح ينقسم في نظرية سياسيي الولايات المتحدة على النحو التالي: إما تابعاً ذليلاً ينفذ أوامرها أو عدواً يستحق عقابها. ورغم أن العالم بأسره دولاً وشعوباً وقف إلى جانب الولايات المتحدة في محنتها تلك، نتيجةً لرفضه للإرهاب وعملية قتل الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى كونهم– وبمحض الصدفة– كانوا على متن تلك الطائرات أو خلف مكاتبهم في برجَي التجارة العالمي، إلاّ أن النظرة الإستعلائية والغطرسة والتفرد جعل من الولايات المتحدة وبالذات تلك الأقطاب الرأسمالية المتمثلة في المجمع الصناعي العسكري والتكتلات النفطية تحاول استغلال أحداث ١١ سبتمبر على طريقتها في محاولة جعل العالم كله بما فيها الدول الرأسمالية وما تسميه هي بالعالم الحر مجرد تابع ذيلي عليه تنفيذ سياستها الهادفة إلى السيطرة على منابع النفط والتحكم التام في مصادر الطاقة العالمية من شرق العالم 'بحر قزوين' عبرأفغانستان مروراً بالعراق ومنطقة الخليج إلى غرب العالم 'فنزويلا' وكل ذلك يجري تحت حجة 'مكافحة الإرهاب' الذي تعرفه على طريقتها حيث أضحى الإرهاب وصمة تلصق هو يكل ما يخالف الولايات المتحدة وإسرائيل فقط، وعدا ذلك لا يتضمنه قاموس وتعريف الإرهاب بالنسبة لها. وإن جرت الحرب في أفغانستان ضد طالبان والقاعدة بدون إعتراضات دولية باعتبار طالبان والقاعدة أعلنوا بشكل أو بآخر مسؤوليتهم عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر رغم الفشل المتواصل في القضاء عليهما إلا أن الحرب المزمع تنفيذها ضد العراق 'و التي ربما تكون قد بدأ تنفيذها فعلاً أثناء نشر هذا المقال' كشفت بما لا يدع مجالاً للشك نوايا واشنطن الحقيقية في السيطرة والهيمنة على منابع النفط وعلى العالم بأسره.

١٥ فبراير ٢٠٠٣م: يوم مفصلي في تاريخ العالم

إن الحجج الواهية التي تتذرع بها الولايات المتحدة والتي تنتقل من إزالة أسلحة الدمار الشامل 'رغم تواجدها في العديد من الدول في الشرق الأوسط وبالذات إسرائيل' إلى علاقة العراق بتنظيم القاعدة رغم نفي جميع الدول بما فيها العراق وبن لادن ذلك، لم تستطع أن تقنع أحدًا 'ما عدا الدول التابعة والذيلية والممثلة لليمين العالمي' بأن ما تطرحه الولايات المتحدة له علاقة بحملتها على الإرهاب . ورغم قناعة كل شعوب الأرض بدكتاتورية النظام العراقي ، 'تلك الدكتاتورية التي أنشأتها وحمتها و رعتها الولايات المتحدة ذاتها' إلا أن انتفاضة جماهير العالم قاطبة في اليوم الخامس عشر من فبراير تبرز بجلاء رفض العالم لهذه الهيمنة والعنجهية التي تصاب بها الامبراطوريات وهذا ما أسس وسيظل يؤسس لاستقطاب عالمي جديد يخلق توازنًا دوليًا قادرًا على كبح جماح تلك الهيمنة.

إن الموقف الفرنسي'العضو الدائم في مجلس الأمن' والذي لوّح في أكثر من مناسبة إلى إمكانية استخدامه حق النقض وكذلك الموقف الروسي الذي أعلن صراحةً إمكانية استخدامه ذلك الحق بالإضافة إلى الموقف الألماني الذي ظل مكبلاً منذ الحرب العالمية الثانية تحت الجنازير الأمريكية وكذلك الموقف الصيني رغم برودته، تؤسس ـ هذه المواقف لقطب عالمي جديد يضم كلاً من فرنسا و روسيا وألمانيا والصين وإن لاحقًا في مواجهة القطب المنفرد المتمثل في الولايات المتحدة.

إن مواقف هذه الدول وبالذات فرنسا والتي سعت وبجهد حثيث إلى تكتيل العالم عبر المؤتمر الإفريقي الفرنسي الذي رفض القوة والخيار العسكري وحث الدول العربية وبشكل معلن على رفض الحرب ودعم الموقف الرافض للحرب والنقد الجارح والعلني لتلك الدول من أوروبا والتي وصمت بأنها 'غير مؤدبة' حسب تصريح شيراك والنقد العلني لمواقف بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا والتي يحكمها إما أحزاب يمينية، أو رجل يميني كما في بريطانيا يعني أن العلاقات الأمريكية الفرنسية الألمانية على مفترق طرق وهذا أيضًا ينطبق على الموقف الروسي الذي بدا مترددًا ووجلاً في أول الأمر ولكنه تصاعد عندما أحس جدية وصلابة الموقفين الفرنسي والألماني.

إن الموقف الفرنسي الألماني الروسي الصيني المشترك في رفض الحرب والانتفاضة الجماهيرية العالمية والتي ناهزت أو زادت عن ٢٧ مليون متظاهر في العالم بما فيها جماهير تلك الدول المساندة للحرب والتي كانت من أكبر وأضخم التظاهرات منذ حرب فييتنام' مظاهرات لندن– روما–مدريد' تعني بشكل صارخ أن العالم كله يرفض الهيمنة الأمريكية، وأن قطبًا عالميًا جديدًا بدأ في البزوغ، ليس من منطلق أيدولوجي هذه المرة بل منطلق مصلحي، وهذا لا يضيره ما دامت مصالح

هذه الدول الرافضة 'القطب الناشئ' ومصالح شعوبها وشعوب العالم ترفض الحرب وسيلةً لحل مشاكل الشعوب والمشاكل بين الدول وترفض الهيمنة الأحادية والمتغطرسة.

الولايات المتحدة في مأزق

رغم كل ما تبديه من صلافة وعنجهية، فإن الإدارة الأمريكية الحالية كنظام يعيش مأزقاً حقيقيًا، فقد حاولت هذه الإدارة في البداية أن تستخدم القوة والحرب دون الرجوع لهيئة الأمم المتحدة وبعد صراع بين حمائمها وصقورها لجأت للأمم المتحدة لتمارس دورها المعتاد في الضغط على كافة الدول من أجل إستصدار قرار يسمح لها بشن الحرب إلا أنها لم تستطع رغم صدور قرار ١٤٤١ والقاضي بإعادة التفتيش والذي تعامل معه العراق على غير عادته بإيجابية وبدون عوائق ورغم المحاولات المحمومة لكل من الإدارة الأمريكية والبريطانية لإقناع الآخرين واستخدام كافة سبل الخداع والكذب من أجل استصدار قرار جديد إلا أنها لم تفلح، رغم أنها عملت منذ البدء على نشر قواتها وإرسال أساطيلها وحاملات طائراتها إلى المنطقة ومواصلة إصرارها على مبدأ الحرب متجاهلةً وغير آبهةٍ بالرافضين، إلا أنها وبالتأكيد لم تكن تتوقع– ومازالت – أن يتصدى لها أحد مع أن كل الشواهد والقرائن تقول وبوضوح أن الحركة الفرنسية الألمانية الروسية جادة ولا يمكن ثنيها هذه المرة لتساير الولايات المتحدة ولسبب بسيط هو أن مصالح هذه الدول ستتضرر، والمنطق يقول أن لا أحد سيقوم بقطع ذراعه بنفسه أو يفقأ عينه بيده.

وهذا ما يجعل الولايات المتحدة أمام خيارين لا ثالث لهما:

إما أن تمضي في مخططاتها، ومواصلة الحرب على العراق– وهذا يعني بوضوح الإلغاء التام لهيئة الأمم المتحدة وذلك لأنها تنظر لذاتها على أنها الدولة المنتصرة الوحيدة في الحرب العالمية الثالثة، أعني هنا الحرب الباردة– وبالتالي تكوين النهاية المحتومة لهيئة الأمم المتحدة بتشكيلتها وبنيتها الحالية كما انتهت من قبل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية ، و إما أن تتراجع وتسحب قواتها وهو أمر في غاية الصعوبة لدرجة تصل إلى الاستحالة، إلا أنه لو حدث سيهز بمقدار أكبر كيان الولايات المتحدة أكثر آلاف المرات من أحداث الحادي عشر من سبتمبر و سيجعلها قوةً ضمن قوى عديدة حيث سيثبت الحدث–لو حصل– أن العالم قادر على لجم سيطرة وهيمنة التفرد وهو أمر يعد بمثابة انتحار سياسي ليس فقط لإدارة بوش فحسب بل لهيمنة الولايات المتحدة وتفردها كقطب وحيد.

ومما لاشك فيه أن الخيار الذي وضعت أمريكا العالم أمامه جعل كل حلفاء الولايات المتحدة في مأزق مشابه فتركيا التي ترتبط عسكريًا واقتصاديًا بالولايات المتحدة تعيش مأزقاً بين رغبة شعبها (٨٥–٩٠٪) الرافض للحرب وبين ضغوط ومساومات الولايات المتحدة بل أن قوى اليمين (أسبانيا –إيطاليا –بريطانيا) التي أيدت خيار الحرب تعيش المأزق ذاته.

مأزق الموقف العربي الرسمي

تأتي قرارات القمة العربية التي انعقدت في الأول من مارس ٢٠٠٣– رغم كل التداعيات والخلافات والمساومات العلنية بين القادة العرب– لتصب في مصلحة القطب الرافض للحرب والرافض للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ورغم أن الولايات المتحدة عوّلت كعادتها على حلفائها في المنطقة من أجل تغطية عملها العسكري إلا أن تنبه سوريا ولبنان ولاحقاً ليبيا لهذا المخطط والإصرار السوري اللبناني منذ اجتماع وزراء الخارجية العرب على اتخاذ موقف صلب في مواجهة الحرب بل وطرح مطالب تعرف سوريا أنها غير ممكنة التحقيق والمتمثلة في رفض تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية، جعل القمة في النهاية تخرج بقرارات الحد الأدنى الرافض بشكل مطلق للحرب واعتبارها تهديدًا للأمن القومي العربي، مما أفشل وبشكل ذريع قدرة التحالف 'الخليجي' الذي قدم مقترح الإمارات بمطالبة الرئيس العراقي بالتنحي وهو ذاته مقترح أمريكا التي باتت تتمنى أن تحل مأزقها عبر إزاحة صدام عن السلطة بدون حرب وبالتالي احتلال العراق وتنفيذ مخططاتها في السيطرة على نفطه ونظامه بدون ضحايا أمريكيين أو حتى عراقيين و الذين إن طال أمد الحرب سيكونون وقوداً إلى انتفاضة عالمية جديدة معادية للولايات المتحدة وسياستها وهيمنتها .

إن مأزق الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة يتمثل الآن– وبعد صدور قرارات القمة وخصوصاً بعد الحرب في أنها ستتعرض للعقاب من قبل حاميها وداعمها 'الولايات المتحدة' ذلك أنها لم تستطع كما فعلت في عام ٩١ على إعطاء الغطاء العربي الذي احتمت به الولايات المتحدة في حربها ضد العراق أثناءها وهي في ذات الوقت ونتيجة لهذا الخوف رفضت التدخل في شؤونها الداخلية أي أنها رفضت خطط الولايات المتحدة في 'نشر الديمقراطية' والعلاقة مع إسرائيل كما أعلن كل من بوش وباول . إذن هي الأخرى أمام مفترق طرق وبالتأكيد ستتعرض في الأيام والشهور القادمة لضغوط وتغيرات ربما تكون دراماتيكية ذلك ببساطة أن نشوء القطب الجديد سيستغرق وقتاً من أجل بنائه وتبلوره ليكون قادراً بالفعل على التصدي للمخططات الأمريكية ولأن دول القطب الناشئ ليست مستعدة أساساً للدفاع عن نظم ظلت طوال السنين تدعم الولايات المتحدة ومخططاتها وتبني علاقات اقتصادية خاصة معها رغم موقف الولايات المتحدة المعادي للقضية الفلسطينية ودعمها اللامحدود لإسرائيل على العكس من تلك الدول المتمثلة في القطب الناشئ. وأنا أعتقد ورغم كل شيء أن سوريا ولبنان ربما سيصبحان أكثر أماناً وحماية من تلك التغيرات المراد إنشاؤها في المنطقة ذلك ببساطة للعلاقات التاريخية التي تجمعهما مع كل من (روسيا – فرنسا) ولأنه لايوجد على أراضيها قواعد وجيوش أمريكية كما هو حاصل في دول الخليج. هذه القواعد والقوة العسكرية ستمارس دورها الضاغط على هذه الدول في الأيام القادمة .

المأزق الخليجي والسعودي

بالإضافة إلى المأزق الذي تعيشه هذه الدول منذ الحادي عشر من سبتمبر باعتبارها دول فرّخت تنظيم القاعدة ودعمت نظام طالبان وبالذات النظام السعودي الذي لم يلبِّ رغبة الولايات المتحدة في إقامة علاقات علنية بإسرائيل رغم المبادرة السعودية 'مبادرة الأمير عبدالله' التي شرّعت الاعتراف بإسرائيل إذا هي إنسحبت من الضفة وغزة، أقول بالإضافة إلى هذا المأزق فإن الموقف من الحرب على العراق يمثل مأزقاً آخر، حيث أن الموافقة على الحرب وإعطاء التسهيلات العسكرية واللوجستية عنى افتضاحها أمام شعوبها وإعلانها العداء التام لشعوبها الرافضة للحرب ورفض الحرب كما حصل في مقررات القمة يضعها في مأزق أمام الولايات المتحدة وهذه هي النتيجة الطبيعية للتحالف مع الولايات المتحدة في ظل أنظمة تغفل شعوبها وتغيب الديمقراطية فيها وتحكم بشكل شمولي مطلق.

إن على شعوب منطقة الخليج وبالذات شعبنا في السعودية أن يدفع بالتغييرات القادمة لجهة تأسيس توجه حقيقي نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية بشكل ثابت. ورغم معرفتنا الواعية والدقيقة بنظام الولايات المتحدة الذي لايمكن التعويل عليه نهائياً في دعم أو إنشاء الديمقراطية إلاّ أن ظروف التغيرات والتوازنات في محاور الصراع في إطار السلطة ذاتها يخلق هامشاً كبيراً للمناورة والدفع باتجاه التغييرات الديمقراطية. أما الولايات المتحدة التي لا تهدف إلا لإستغلال نفطنا والهيمنة علينا فإنها ستعيش مأزقها في الأيام القادمة وسيعطينا ذلك هامشًا من المناورة في التعامل مع القطب الناشئ للتخلص في نهاية المطاف من الهيمنة الأمريكية. إن كل القوى الديمقراطية في بلادنا مدعوة بقوة لرص صفوفها ونبذ خلافاتها ووقوفها بشكل مبدئي واستراتيجي من أجل صيانة وحدة بلادنا والمطالبة بالديمقراطية والمواطنة كحل أساسي وحيد لمواجهة الأخطارالمحدقة بنا سواء كانت من سلطة عميلة وشمولية أو من حاميها وراعيها الولايات المتحدة.

الإعتراف بالتعدديّة هو الحل

الخطاب الديني السلفي في السعودية إلى أين؟

ناجي حسن عبد الرزاق

الدولة تسمى المملكة العربية السعودية ، والعَلم أخضر يحمل الشهادتين (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وشعار السيف. ولو تأملنا قليلا في مضمون العلاقة بين الشهادتين المقدستين والسيف لفهمنا أن الدولة السعودية تأسست على قاعدة عقائدية دينية أو أيديولوجية تشرعن للسيف أو للسلطة السياسية. وبالعودة لنشأة الدولة السعودية سنجد العلاقة بين الدين والدولة السعودية قائمة منذ أن التقى الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع محمد بن سعود بترتيب بريطاني مسبق. لقد أُريد للعربية السعودية أن تكون دولة عقائدية لاقناع القبائل البدوية بحكم آل سعود ، ثم بعد ذلك لاقناع انصار الملك عبد العزيز من الأخوان الذين لم يكن ليناصروه لو لم يُرفع الشعار الديني. فجاء الشعار الديني في العبارتين الإسلاميتين المقدستين لإضفاء الشرعية الدينية على (السيف) الذي تبنته العائلة السعودية الحاكمة. وعلى هذا الأساس تكوّنت قوتان أساسيتان متحالفتان في الدولة السعودية هما قوة الدين بمنطق الشيخ محمد بن عبد الوهاب حيث نشأت الوهابية بعد ذلك وقوة السياسة بمنطق محمد بن سعود حيث نشأت السلطة السياسية السعودية لاحقا. وبما ان هذه السلطة تبنت السيف شعارا لها لإحكام قبضتها فهي في الواقع اتخذت الترهيب (من إرهاب) نهجا لقمع خصومها بمختلف منطلقاتهم الأيديولوجية الدينية وغير الدينية مدعومة بخطاب ديني وهابي من مؤسستها الدينية لإبقاء مصادر الثروة الاقتصادية في المنطقة الشرقية والثروة الدينية في الحجاز(١) تحت الإدارة السياسية والدينية النجدية.

حقوق المواطنين المذهبية في السعودية

لا تزال المؤسستان السياسية والدينية في العربية السعودية تتجنبان الاعتراف رسمياً وإعلاميا بوجود تعدد مذهبي فضلا عن وجود مذهب شيعي في شبه الجزيرة العربية. انهما تعترفان فقط بالمذهب الحنبلي الذي تحول في السعودية إلى عقيدة وهابية متشددة. فهما تتعمدان إلغاء التنوع المذهبي ، وتصرّان على أن تكونا وصيتين على مفاصل الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والدينية. فحريات وحقوق المواطنين الشيعة وتحديدا في المناطق غير النجدية ، مرهونة بفهم هاتين المؤسستين لهذه الحريات والحقوق. وهؤلاء المواطنون لا يملكون حرياتهم ولا قراراتهم التي تمليها عليهم احتياجاتهم كمواطنين لهم خصوصياتهم الاجتماعية والدينية والثقافية في مناطقهم. وعادة ما تلجأ هاتان المؤسستان إلى الخطاب المؤسلم لقمع المنادين بالحرية والتعددية من جميع الأطياف الدينية والسياسية في البلاد. أما الشرع والأنظمة فاختص بفهمها وتحديد حدودها مشائخ الوهابية الدينين والأمراء السعوديين في نجد وما عدا هذا الفهم وهذا التحديد يعد خرقاً وخروجاً عن الشرع والأنظمة. والمادة السادسة عشر والحادية والعشرون والثامنة والثلاثون من نظام المناطق ، تجيز بطريقة غير مباشرة للمؤسسة السياسية والدينية السعوديتين النجديتين التدخل في الخصوصيات والحريات والخيارات الثقافية والدينية والاجتماعية في حياة المواطنين في مناطقهم متجاهلتين في الوقت نفسه الاعتراف بهذه الخصوصيات والحريات والخيارات. أما سياسة غض الطرف أحيانا عن بعض الممارسات المذهبية لهؤلاء المواطنين التي يُسمح بها في حدود ضيقة جداً فغايتها تجميد مطالبهم الحقوقية الدينية والمدنية الكاملة حتى لا تكون حقوقا معلنة ومعترف بها رسمياً. وفي مقابل سياسة غض الطرف تلك ، تسمح المؤسسة السياسية للسلطة الدينية وبشكل علني وإعلامي بمهاجمة الاعتقادات المذهبية الأخرى بطرق مختلفة ، كالسماح بفتاوى تكفير الشيعة وإباحة قتلهم. فالشيخ الجبرين يفتي بأنه "٠٠ لا يحل ذبح الرافضي ولا أكل ذبيحته فإن الرافضة غالبا مشركون حيث يدعون علي ابن أبي طالب دائماً في الشدة والرخاء حتى في عرفات والسعي ويدعون أبناءه وأئمتهم.. وهذا شرك أكبر وردة عن الإسلام يستحقون القتل عليها.."(٢). والجبرين من غلاة المتطرفين الإسلاميين السعوديين لم يتراجع عن آرائه المتطرفة حيال عقائد المواطنين الشيعة. وتجد المؤسسة الدينية السعودية في أمثال الجبرين ملاذها الروحي وسندها المعنوي لمواقفها المتشددة إزاء الشيعة وبقية المذاهب والفرق الإسلامية. وبدا هذا واضحاً في أحد الكتيبات التي تُوزع حاليا داخل السعودية من قِبل هيئة الإغاثة الإسلامية في الاحساء ، حيث قام الشيخ أحمد بن حمد البوعينين مدير هيئة الإغاثة بمكتب الاحساء بجمع وترتيب وتخريج كتيب في ١٠٠ سؤال وجواب بعنوان (١٠٠ سؤال وجواب في العمل الخيري). ويقول أحد هذه الأسئلة: "إذا لم يوجد غير المبدعة في منطقة ما فهل يتم مساعدتهم ؟" وكان جواب الجبرين: "لا تجوز مساعدة المبتدعة حتى يتحولوا عن بدعتهم ، فإذا كانوا من الرافضة الذين يكفرون الصحابة ويكفرون من يحبهم من أهل السنة فلا يجوز دعمهم ولا نصرتهم إذا لم يقبلوا النصيحة ولم يتحولوا عن تلك العقيدة السيئة.."(٣). كما تجوز هذه الفتاوى ممارسة العنصرية ضد الشيعة أو ضد فرق إسلامية أخرى داخل السعودية وخارجها. فهي لا تمانع في جمع التبرعات والصدقات والزكوات من غير أهل السنة والجماعة مثل الشيعة والصوفية والمعتزلة. إلا أنها لا تجوّز اعطاء هؤلاء مما جُمع منهم لأنها مخصصة فقط لأهل السنة وأهل التوحيد(٤) وكأن الشيعة وأمثالهم ليسوا من أهل التوحيد !!!

ويعمل الوهابيون السعوديون في مراكز هيئات الإغاثة الإسلامية في السعودية

معتبرين أنفسهم في منظمات خيرية دعوية تقوم بإدارة عدد من المؤسسات الصحية كالمستشفيات والمراكز الصحية ، ويسيّرون القوافل الطبية الدعوية والإغاثية لمختلف مناطق المملكة المحتاجة. وتسعى هيئات الإغاثة السعودية إلى التبشير بالأفكار الوهابية لذلك وضعت للعاملين فيها برامج تعليمية يتلقون فيها سلسلة من المحاضرات الدينية في التوحيد والفقه. ولديهم داعيات مهمتهن التبشير بالأفكار الوهابية بين مرضى عنابر التنويم بحجة توعية أمهات الأطفال التوعية الإسلامية الصحيحة. وبما أن الشيعة ليسوا على الطريقة الإسلامية الصحيحة بحسب وجهة النظر الوهابية ، فإنهم لا يستحقون الخدمات الصحية التي تشرف عليها هيئات الإغاثة في السعودية في حالات الطوارئ.

وتعتقد المؤسسة الدينية الوهابية السعودية بأن احتفالات المسلمين المذهبية محرّمة لأنها من البدع ، كالاحتفال بليلة النصف من شعبان أو رمضان أو بمولد الرسول (ص)(٥). وبرغم أن مثل هذه الآراء الدينية الوهابية المتشددة قد مضى عليها زمن طويل إلا أنها لا تزال تراوح مكانها بدون أن يطرأ عليها تغيير. وأبسط شواهد ذلك ما تروّجه مجلة السمو(٦) لأحد أشرطة الكاسيت المعادية للشيعة للشيخ ممدوح الحربي عبر مؤسسة الفالحين الإسلامية بالمدينة المنورة. وتنصح المجلة بتوزيع هذا الشريط في كل مكان وخاصة في مكة والمدينة وأماكن مغادرة الزوار في جميع أنحاء المملكة.

أما بناء مساجد الشيعة فلا تقوم السلطة السعودية بإنشائها ولا تسمح لهم مطلقاً ببنائها في مناطقهم إلا بشروط رسمية تتفق والشروط الوهابية للتعبد. كما تخلو العاصمة الرياض من أي مسجد شيعي برغم أن عددا كبيرا من الشيعة يعملون ويدرسون فيها. كما يمنع منعاً باتاً بناء الحسينيات أو إحياء المناسبات الشيعية في المدن السعودية كالعاصمة الرياض وجدة والمدينة المنورة والدمام والخبر والهفوف. أضف إلى ذلك، لا يمكن أن يتقلد أي شيعي منصب قيادي إداري (رئيس أو مدير) في مؤسسة حكومية في القطيف أو في أي مدينة أو قرية أخرى شيعية كانت أم سنية. فالشيعي لا يتقلد منصب رئيس أو مدير لبلدية وشرطة أو مصلحة للمياه أو غيرها. كما لا يُسمح لأي شيعي بتقلد منصب مدير عام للإدارة العامة للتعليم في المنطقة الشرقية أو في غيرها ، ولا حتى مدير إدارة فرعية أو رئيس قسم فيها. ويُمنع منعا باتا احتواء المكتبات المدرسية في المناطق الشيعية أي كتاب شيعي وكل منْ يخالف ذلك يعرض نفسه للمساءلة والعقاب. أما المعلمات الشيعيات فلا زلن ممنوعات من أن يكن مديرات ووكيلات في مدارسهن.

حقوق المواطنين المذهبية في التعليم الديني السعودي

جاء خطاب سعود الفيصل في الأمم المتحدة ومقال مدير المخابرات السعودي السابق تركي الفيصل الذي نشرته الواشنطن بوست في خانة الاعتذار وتلطيف السمعة التي تلوثت بسبب الاتهامات الأمريكية التي زعمت أن عددا من السعوديين اشتركوا في أحداث ١١ سبتمبر. إلا أن هذا السيل من الاعتذارات وحملات العلاقات العامة لم تفلح في إزاحة تهمة الإرهاب عن العقيدة الوهابية ومؤسستها الرسمية في العربية السعودية وبالتالي يجب عليها تغيير مناهجها الدينية التعليمية وتقليص صلاحيات المؤسسة الدينية. بالطبع لم تلتفت العيون الأمريكية لا للنموذج الديني السعودي ولا لهذه المناهج إلا بعد ١١ سبتمبر. فكل شيء كان على ما يرام في العربية السعودية قبل هذا التاريخ.

أصبحت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر متشددة إزاء الثقافة الدينية السائدة في السعودية وتحديدا إزاء مناهجها التعليمية الدينية وهو ما بات معروفا الآن كجزء من الإجراءات الأمريكية لإعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية في المنطقة العربية والإسلامية الأمر الذي سوف يضر بمصالح الشعوب العربية والإسلامية دون استثناء. وبرغم خطورة المقاصد الأمريكية على مصالح الشعوب في المنطقة ، إلا أن هذا لا يلغي وجود خلل حقيقي في بعض جوانب الثقافة الدينية والمناهج التعليمية الدينية في السعودية. المطلوب إزالة هذا الخلل بإجراء مراجعة صادقة لهذه الجوانب والمناهج ثم تغييرها لتفويت فرص استثمار الخلل خارجيا أو أمريكيا. أما الإنكار او التمويه على وجود الخلل فلا يجدي نفعا. إن التشدد الديني الوهابي المتبع في السعودية هو حقيقة. ومن غير النافع الآن أن يردد الأمراء السعوديون تصريحات صحفية في وسائل الإعلام المختلفة ويكونوا كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمل لكي تقنع نفسها والآخرين بأنها على ما يرام. فكثيرا ما يردد الأمراء السعوديون عبارات مؤسلمة مطاطة للتمويه مثل " الدولة دولة عقيدة "(٧) أو " الإسلام ديننا ولن نغير فيه حرفاً واحدا"(٨). فعن أي عقيدة أو إسلام يتحدث الأمراء ؟ هل قصدوا بالعقيدة أو الإسلام بحسب الرأي الوهابي أم بحسب أيضا الآراء المذهبية الأخرى في البلاد ؟ انهم يتجاهلون في تصريحاتهم التعددية المذهبية في شبه الجزيرة العربية ويتمسكون في الوقت نفسه وإلى أقصى حد باستمرار هيمنة المؤسسة الدينية الوهابية السلفية على مقاليد السلطة الدينية وخصوصا في مكة والمدينة المنورة حتى يضمنوا استمرار الشرعية الدينية للحكم. لأن ليس كل الآراء الإسلامية المذهبية تجيز لآل سعود احتكار السلطة والثروة الوطنية واستلابها من مستحقيها الشرعيين. وشاهد ذلك ، التعيين الأخير للشيخ صالح بن محمد بن إبراهيم آل طالب إماما وخطيبا بالمسجد الحرام بمكة المكرمة. وهو من مواليد الرياض عام ١٣٩٣هـ من أب نجدي هو الشيخ محمد بن إبراهيم بن محمد آل طالب الذي أسس مدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة لوزارة المعارف. وتلقى تعليمه الديني في الرياض من الابتدائية حتى الجامعة(٩). وهذا ليس سوى نموذج واحد لعدد من النماذج الأخرى التي تؤكد على ان الحكومة السعودية تسعى الآن إلى الإمساك بمنتصف العصا. فلا هي ترغب في التخلي عن الوهابيين كسلطة دينية توفر لها شرعية الحكم ولا هي ترغب كذلك في إغضاب الولايات المتحدة بعد أن طلبت منها تقليص دور السلطة الدينية. يبدو أن الحكومة السعودية لم تتعلم الدرس بعد نظرا لاستمرارها في تثبيت الوهابيين في مواقع دينية رسمية رفيعة بدون الأخذ بالاعتبار حقوق المواطنين الدينية والمدنية في الحجاز أو في غيرها من المناطق غير النجدية.

التصريحات الصحفية والعبارات المؤسلمة لا تُصلح الخلل في بعض جوانب الثقافة العقائدية الدينية السلفية الوهابية في السعودية التي نهل وينهل منها الكثير من أطفال وشباب الوطن. كذلك لا تؤثر هذه التصريحات في الركام الضخم من التراث العقائدي الوهابي المتشدد الذي شيّدته المؤسسة السعودية السياسية والدينية خلال أكثر من سبعين عاما ، وسمحت لهذا التراث بالتوسع والانتشار في داخل شبه الجزيرة

العربية وخارجها وبدون حسيب أو رقيب. في الواقع يجب على الأمراء السعوديين وعلى السلطة السعودية بشكل عام الاعتراف بأخطائها التاريخية عندما دعمت التوجهات الدينية الوهابية وباركت خطواتها في محاربة المواطنين الشيعة وغيرهم في البلاد وخارجها. كما يجب على هذه السلطة التخلي عن التراث السلفي المتطرف وان توفر الشروط التعليمية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تحترم حقوق الإنسان. وهذا يتطلب إصلاح سياسي حقيقي وتعليمي متمثل في تغيير ما تحتويه المناهج الدينية في المدارس من ثقافة عنف وتحريض وكراهية إلى ثقافة التآخي والتعايش المشترك بسلام بين المواطنين واحترام حقوقهم الدينية والمدنية. كذلك لا يجب إن تتحول الشهادتين الإسلاميتين المقدستين في عَلم الدولة إلى وسيلة لفرض القيم والقواعد الوهابية العقائدية أو إلى ديكتاتورية دينية مفروضة فرضا أو أن يكون السيف وسيلة لفرض الهيمنة السياسية على رقاب المواطنين باسم الدين الإسلامي.

من الأهمية أن نلفت انتباه السلطة السعودية إلى ان مناهجها الدينية في التعليم المدرسي لم تأت من فراغ ، انها نتيجة للعقيدة الوهابية التي تسيد تراثها المتشدد مجتمع شبه الجزيرة العربية بسيف هذه السلطة. ويبدو أنه قد أُريدَ لهذا التراث ان يكوّن ثقافة دينية وطنية إلا انه اصطدم بتراث مذهبي آخر لفئات من السكان كما في القطيف والاحساء والحجاز. وبرغم ذلك سمحت السلطة السعودية للتراث الوهابي بالتوسع والامتداد عن طريق الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي. فجميع البرامج الدينية الإذاعية والتلفزيونية والصحفية تشرف عليها المؤسسة الدينية الوهابية السعودية فقط. أما ما يُنشر من كتب ونشرات عقائدية فيجري بيعها وتوزيعها بسهولة وعلى نطاق واسع في البلاد. ونستشهد في هذا الخصوص بالسماح الرسمي ببيع كتب العقيدة الوهابية التي تتعرض بالتجريح والتشويه لقناعات المواطنين الشيعة في العربية السعودية وخارجها. فبينما يُسمح حاليا ببيع هذه الكتب في المكتبات السعودية بدون سلطة رقابية رسمية ، يجري منع ببيع الكتب العقائدية التي تعكس وجهة نظر الشيعة أو المعتزلة أو الصوفية في نفس هذه المكتبات. ومن أمثلة هذه الكتب العقائدية الوهابية التي تُباع علنا في المكتبات السعودية مثل مكتبة العبيكان في الرياض والدمام ، كتاب يناقش أهواء الفرق وأهل البدع وجاء في أربعة أجزاء طبعة ثانية لمؤلفه الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، وصدر عام ١٤١٧هـ عن دار الوطن بالرياض. ومن نماذج ما ورد في هذه الأجزاء الأربعة من وجهة نظر وهابية معادية للشيعة وأمثالهم ، أن هؤلاء أهل بدع يحدثون ".. في الدين ما ليس منه في الاعتقاد ، والأقوال ، والأعمال.."(١٠). ومن هذه البدع " الاحتفالات بيوم عاشوراء التي أحدثها الرافضة بعد مقتل الحسين سنة (٦١) وفيها كانوا يقيمون المآتم والنياحة الجاهلية كل عام إلى يومنا هذا " (١١). ومن غلو الشيعة وتعصبهم كما يعتقد هذا المؤلف أن ".. الغلو في الصالحين ضلت به طوائف كثيرة في تاريخ الإسلام ، كالرافضة والصوفية والمقابرة.."(١٢). كما وصف الشيعة أو الرافضة ".. بالكذب وقصب السلف (أي سب الصحابة وأئمة الهدى) والتقية (النفاق) والشركيات والبدع والمقابرة "(١٣). ويقول عن الشيعة كذلك " وأما الشيعة فإنها فارقت الجماعة في الاعتقاد والعمل ، وترى الخروج بالسيف لكنه مشروط عندهم بخروج مهديهم الموهوم. ومع ذلك كانوا يسارعون في الإسهام في كل فتنة تضر بالمسلمين" (١٤). وفي كتاب آخر صدر عن دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض عام ١٤١٩هـ ١٩٩٨ خم يناقش ظاهرة الغلو في الدين من حيث أسبابها ومظاهرها وعلاجها من إعداد عبود بن علي بن درع المحاضر بكلية الشريعة وأصول الدين فرع أبها وعضو وحدة البحث العلمي بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ويزعم معد هذا الكتاب في مقدمته أنه ضد العنف والتطرف والإرهاب ويحاول أن يقنع الآخرين بأن منهج السلف الصالح المتبع في السعودية لا يحمل ولا يشجع على التطرف والإرهاب والعنف. ومن هنا أراد ان ينفي تهمة الإرهاب والتطرف عن العقيدة الوهابية ليلصقها بغيرها من الفرق الضالة التي اعتبرها حركات تتبنى العنف والإرهاب والتطرف. وتتبنى ذلك لأنها تتصف بصفتين خطيرتين: الجهل بكتاب الله وبسنة الرسول وبمنهج السلف الصالح ، وتتّصف كذلك بالتكفير. وعلى هذا الأساس يوجه اتهامه للشيعة كإحدى الفرق الضالة بقوله: "وهاتان الصفتان متلازمتان لجميع من حمل معنى التطرف والعنف والإرهاب من الفرق الضالة عن منهج السلف الصالح في العقيدة والشريعة ، قديماً وحديثاً"(١٥). والفرق الضالة والطوائف المنحرفة كالخوارج ، والرافضة ، والقدرية ، هم بالتالي المخالفون لمنهج السلف الصالح والمتبعون لأهوائهم على حساب الشرع(١٦). ويتهم الشيعة بأنهم".. أول من فتح باب الغلو في هذه الأمة بغلوهم في علي خ رضي الله عنه خ والأئمة من ذريته حسب زعمهم.. " وانهم كذلك متأثرون " بالتراث المجوسي اليهودي لدى السبئية وفرق الغلاة.. وكان هؤلاء هم المعبر الرئيسي لانتقال العقائد الباطلة إلى الصوفية"(١٧). إن ادعاء عبود بن علي بن درع بأن العقيدة الوهابية ضد العنف والتطرف والإرهاب هو ادعاء زائف لأن موقفه العقائدي الوهابي إزاء الشيعة موقف متطرف بصرف النظر عن إدعائه بالاعتدال أو الوسطية. وإلا بماذا نقيّم آرائه الدينية الوهابية وهو يصف الشيعة بالكذب والانحراف العقائدي والضلال كما تبيّن. إن اضطرار المؤسسة الدينية وبعض العقائديين الوهابيين السعوديين إلى الادعاء بالاعتدال والوسطية ليس نتيجة لتطور آرائهم الفكرية وتحولهم عن نهج التشدد العقائدي الوهابي وإنما نتيجة لشعور المؤسسة السياسية السعودية بخطورة نتائج الخطاب الديني الوهابي المتطرف على الوضع الأمني الداخلي وعلى سمعة السعودية لا سيما بعد ١١ سبتمبر. وبرغم ذلك تستمر الهيمنة العقائدية الوهابية على قسم كبير من شعب شبه الجزيرة العربية لأن في هذا الاستمرار تكمن رغبة المؤسسة السياسية والدينية الخفية في إبقاء سيطرتهما على مقاليد الأمور الدينية والاقتصادية والسياسية.

ماذا في المناهج الدينية السعودية ؟

أخضع الوهابيون المناهج التعليمية وخصوصا الدينية منها لوصايتهم العقائدية المذهبية المتشددة. فاتخذوا مناهج التعليم وسيلة لاستئصال المذهب الشيعي من شبه الجزيرة العربية. فخضع الطلاب والطالبات لبرمجة عقائدية وهابية مستمرة عن طريق مناهج التعليم الدينية من مرحلة التعليم الابتدائي حتى مرحلة التعليم الجامعي. وعلى سبيل المثال يجد الطلاب والطالبات الشيعة بالمرحلة الثانوية أنفسهم مضطرين للإجابة على أسئلة الاختبارات التي تشكك في مذهبهم أو في خصوصيتهم الثقافية لأن

مخالفتهم لما جاء به المنهج التعليمي الديني سيترتب عليه رسوبهم. ومع ذلك لا تمانع السلطة السياسية البتّة في إبقاء واستمرار هذه الوصاية التعليمية الدينية الوهابية حتى لو زعمت غير ذلك عبر الصحافة والإعلام. فهذه السلطة تقر من جهة بصحة واستقامة مناهجها التعليمية الدينية وتتغافل من جهة أخرى عن كل ما تتضمنه هذه المناهج من تشويه لقناعات المواطنين الشيعة. كما تتغافل عن أن السلفية المذهبية الوهابية (الحنبلية السعودية) هي الجهة الوحيدة المشرفة على ما تتضمنه مناهج التعليم الدينية من موضوعات وتفسيرات بدون الالتفات لبقية الآراء الإسلامية الأخرى عند المذاهب الإسلامية في البلاد كالشيعة والمالكية والشافعية والحنفية. إنه نوع من القسر والهيمنة ليكون الجميع على رأي واحد أو مذهب واحد أو ثقافة واحدة.

تزعم السلطة السياسية السعودية أنها لا تحمي التطرف الديني ، وليست مسؤولة عنه. ولكن بماذا نفسر استمرار الآراء المذهبية الوهابية المتطرفة إزاء الفرق الإسلامية في منهج التوحيد في طبعتيه ٢٠٠١م و ٢٠٠٢م الذي أعدّ للمستوى الأول ثانوي والذي أشرف عليه التطوير التربوي بوازرة المعارف السعودية ؟ لن نبالغ إن قلنا أن ما يحتويه هذا المنهج لا يمكن أن يكون منهجا معتدلاً ووسطياً في مضمون موضوعاته العقائدية الإسلامية على أية حال. فما الذي يتضمنه هذا المنهج إذاً ومن أي صنف تلك الأفكار التي يزرعها في عقول الطلاب ؟

الموقف من العقل

يشدد مقرر التوحيد في طبعتيه (٢٠٠١ و٢٠٠٢) على كراهيته للعقل. فليس في هذا المنهج أية إشارة إلى احترام العقل والإبداع وحرية الفكر. فعندما يعرف العقيدة الصحيحة ، فإنه يلزم الطلاب بالإيمان المطلق بالمنطق الوهابي السلفي لمعنى العقيدة الصحيحة الذي يحرم فيه تنشيط العقل بالسؤال والتدبر. ولا يلتفت للآراء المختلفة إلا بكونها كافرة أو منحرفة أو مشركة وكأن الوهابية أو المدرسة السعودية الدينية قد ألمّت بكل شاردة وواردة(١٨). ويأتي التركيز على منهج السلف لابراز معنى العقيدة الصحيحة موحياً ببطلان ما يُظن انه ليس على منهج السلف كما هو متصور وهابياً ليخرجوا بذلك بقية الآراء الإسلامية من إطارها الإسلامي أو على الأقل تشويهها لأنها فرق ضالة ليست على منهج السلف الصالح. وعلى هذا الأساس سمح الوهابيون لأنفسهم بالتعبير عمّا يعتقدوه الرأي الإسلامي الصحيح في الموضوعات العقائدية المختلفة. وبالتالي عندما طرحوا آرائهم العقائدية في معنى أسماء الله وصفاته سبحانه وتعالى على سبيل المثال ، اعتبروا آراء غيرهم من الشيعة أو أمثالهم آراء شركية وضالة. ولهذا منحوا أنفسهم أو مُنِحوا حق اختيار ما يعتقدوه صحيحا من الأقوال والأحاديث والروايات التي تؤيد وجهة نظرهم العقائدية المتشددة لكي يلقنوها لعقول الطلاب ، كقول ابن قتيبة ونصه" وعَدْلُ القول في هذه الأخبار أن نؤمن بما صح منها بنقل الثقات لها فنؤمن بالرؤية والتجلي ، وأنه يعجب وينزل إلى السماء ، وأنه على العرش ، وبالنفس ، واليدين ، من غير أن نقول في ذلك القول بكيفية أو بحد أو أن نقيس على ما جاء ما لم يأت ، فنرجو أن يكون في ذلك القول والعقد على سبيل النجاة غداً إن شاء الله تعالى"(١٩). ونص آخر "أسماء الله وصفاته هو الإيمان بها كما جاءت من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ لأن ذلك داخل في الإيمان بالله عز وجل. (ويختارون كذلك).. ولا يقال لم؟ ولا كيف؟ إنما هو التصديق بها والإيمان بها وإن لم يعلم تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفى ذلك وأحكم له، فعليه الإيمان به والتسليم"(٢٠). لا شك إن مثل هذا التلقين الديني الوهابي لعقول الطلاب يشكل حجر عثرة أمام تنمية عقولهم. وان مساندة المؤسسة السياسية السعودية لوجهات النظر الدينية الوهابية في التعليم جعلتهم يفرضون رؤيتهم الدينية (المذهبية) فرضا على الطلاب بدون استثناء. وفي ظل هذا المناخ التعليمي الأحادي الطرح يغيب الرأي الإسلامي الآخر ويُغيّب معه العقل أو التفكير الحر في عقد المقارنات بين الأقوال والروايات الصادرة من جميع المذاهب الإسلامية دون تمييز. والنتيجة هي أن يجد الطالب نفسه في اتجاه واحد فقط هو الاتجاه الوهابي المعمول به في السعودية. وعلاوة على ذلك تعيّن وزارة المعارف السعودية عدداً كبيرا من معلمي المناهج الدينية في المدارس وقد أعدّوا إعداداً أكاديمياً في كليات الشريعة في الجامعات السعودية المختلفة وأن معظمهم يقف موقفاً معادياً لبقية المواطنين الشيعة وأمثالهم. وبرغم هذا الموقف العقائدي المعادي تكلفهم وزارة المعارف بتدريس المناهج الدينية للطلاب بدون استثناء. وهؤلاء المعلمون يعتقدون بأن جزءا من رسالتهم العقائدية هو تصحيح الانحراف العقائدي بترهيب أو ترغيب الطلاب الشيعة وغيرهم ممّن يعتنق آراء مخالفة للوهابية. ويحرض منهج التوحيد على أن يكون معلم منهج التوحيد ذا رسالة من مهامها التوقي من أضاليل العقائد المنحرفة. ويلخص المنهج سبل التوقي من هذه العقائد في الآتي:

١) الرجوع للكتاب والسنة كما فعل السلف الصالح والاطلاع على عقائد الفرق المنحرفة لمعرفة شبههم للرد عليها والتحذير منها.

٢) العناية بتدريس العقيدة الصحيحة خ عقيدة السلف الصالح خ في مختلف المراحل الدراسية وإعطائها الحصص الكافية من المنهج.

٣) أن تقرر دراسة الكتب السلفية الصافية ، ويبتعد عن كتب الفرق المنحرفة.

٤) قيام دعاة مصلحين يجدون للناس عقيدة السلف ويردون ضلالات المنحرفين عنها(٢١).

انها مقاييس ومعايير يجب اتباعها لتحديد المنهج الديني الصحيح ولاختيار المعلمين الأمينين على إبلاغ الرسالة العقائدية الصحيحة لمنع تسرب أضاليل الفرق المنحرفة مثل الشيعة والصوفية والمعتزلة وغيرهم. وواضح هنا احتكار الوهابيين للطريقة التي يجب اتباعها لتنمية عقول الطلاب. انهم ولاشك ينمّون عقولا مغلقة ويقتلون فيها التفكير العاقل المتحرر من قيود الجمود العقائدي والمذهبي. هذا فضلا عن تأجيج الصراع الطائفي بين الطلاب السنة والشيعة.

الموقف من الآخر المسلم

ينطلق المنهج الديني السعودي من أفضلية متميزة للسنة والجماعة لأنهم الفرقة الناجية. ومقرر التوحيد للمستوى الأول ثانوي في التعليم السعودي(٢٢) يؤكد على هذه الأفضلية المتميزة معمّقا بذلك الفرقة بين المواطنين وبين المسلمين. فالشيعة والأباضية والمعتزلة وغيرهم فرق أو مذاهب ضالة أو كافرة أو متزندقة أو مشركة أو في أحسن الأحول مسلمة ولكنها منحرفة عن العقيدة الصحيحة. وبالتالي فإن السنة والجماعة هم منْ تنطبق عليهم مواصفات الفرقة الناجية بحسب المعايير الدينية

الوهابية. وبهذا المعنى للفرقة الناجية يبشر مقرر التوحيد للمستوى الأول ثانوي بالإنسان الرفيع الدرجة (السنة والجماعة) والإنسان المتدني الدرجة (الشيعة وأمثالهم). أنها صورة بشعة لثقافة التمييز الطائفي والعنصرية النجدية القائمة على أساس ديني أيديولوجي مناطقي.

إن العقيدة الوهابية وضعت لنفسها معايير خاصة للحكم على المسلمين. فأعطت لنفسها أو أُعطيَ لها الحق في احتكار معرفة العقيدة الصحيحة ومن ثم وضع الوهابيون كل منْ يخالفهم الرأي الديني في خندق الزندقة أو الكفر أو الانحراف أو الشرك. انهم يعلّمون الطلاب بأن الفرق المخالفة غير أمينة على حفظ وحماية الإسلام. وعندما يتحدث الوهابيون السلفيون عن التقليد الأعمى فإنهم يشوهون كل منْ خالفهم منهجهم. يقولون في منهج التوحيد السعودي: "التقليد الأعمى بأخذ أقوال الناس في العقيدة بغير معرفة دليلها ومعرفة مدى صحتها ، كما هو الواقع من الفرق المخالفة من جهمية ومعتزلة وأشاعرة وصوفية وغيرهم(٢٣) حيث قلدوا من قبلهم من أئمة الضلال فضلّوا وانحرفوا عن الاعتقاد الصحيح"(٢٤). لقد تحول المنهج المدرسي الديني في السعودية إلى وسيلة لتشويه المخالفين للآراء الوهابية وهذا يشجع على استمرار التشدد ديني في السعودية مما يعمق عدم الانسجام وعدم التسامح بين المواطنين أنفسهم وبين بعض المسلمين والبعض الآخر. وأبسط مظاهر عدم الانسجام وعدم التسامح الوهابي الموقف العقائدي المتشدد من المناسبات الشيعية كالاحتفال بمولد الرسول (ص) والأئمة الأثنى عشر (ع). بل يعتقد الوهابيون أن كل مسلم يحتفل بالمولد النبوي في الجزيرة العربية أو مصر أو سوريا أو المغرب أو أندونوسيا إلى غير ذلك من بلدان إسلامية وعربية يرتكب إثما كبيرا ويبتدع بدعة وكل بدعة هي وصاحبها في النار. ومن هذه المواقف المتطرفة يتعلم الطلاب في المدارس السعودية الاتجاهات المتطرفة والعنصرية والمعادية للعقل وللمسلمين الآخرين.

ليس هناك مبالغة إذا قلنا أن التشدد العقائدي الوهابي لا يختلف في المضمون بين الذي يرد في بعض النشرات العقائدية الرسمية أو في المنهج المدرسي الديني السعودي وبين الذي يرد في نشرات بعض السلفيين الوهابيين غير الحكوميين أو في مشاركات بعضهم في مواقع الإنترنت كالساحات العربية(٢٥). مما يعني أن التيار السلفي الوهابي بشكل عام ينمي ثقافة عقائدية متشددة في السعودية ويجد منْ يدافع عنه في الوسط الرسمي السعودي لأهداف سياسية سعودية. أما تردد السلطة السعودية في إحداث إصلاحات تضمن حقوق المواطنين بدون استثناء فسيكون كارثة على اللحمة الوطنية والتماسك الداخلي أمام أية هجمة قادمة محتملة. وسوف يكون هذا التردد عاملا مساعدا للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشئون الداخلية للبلاد(٢٦) لكي ترتب أولوياتها في شبه الجزيرة العربية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في القرن الجديد.

الموقف من الآخر غير المسلم

لا يُسمح في العربية السعودية مطلقا للمسيحيين بممارسة عباداتهم علنا. ويتعرض كل منْ يتعبد بالمسيحية للعقاب والترحيل خارج البلاد. ولم يعد الموقف السعودي من عبادات المسيحيين خاف على أحد حيث هناك عشرات القضايا والمواقف الاحتجاجية لمنظمات حقوق الإنسان ضد انتهاكات حقوق المسيحيين الدينية داخل السعودية. والموقف العقائدي الوهابي السعودي المعادي للمسيحيين يبرزه المنهج الديني الدراسي للصف الأول ثانوي في تفسيره للولاء والبراء. فكل الشعوب التي لا تتفق مع العقيدة الوهابية هي إما كافرة أو مشركة أو مشكوك في دينها ، وبالتالي لا يجب التعاطف معها أو التعامل معها بإنسانية. لذلك تجب البراءة منهم وعدم مشاركتهم أفراحهم وأحزانهم. فالناشئة من الطلاب يتغذون من هذا النبع التعليمي الذي يصيغ معنى الولاء والبراء وفقاً لوجهة النظر العقائدية الوهابية المتشدد ضاربة بعرض الحائط بقيم التسامح والتآخي الإسلامية بين الشعوب الإسلامية والشعوب المسالمة غير الإسلامية. ومن وجهة النظر هذه يحرض الوهابيون على عدم مشاركة المسيحيين في أعيادهم كعيد المسيح عليه السلام. ويؤكدون على أن " من أعظم مقتضيات بغض الكافرين ومعاداتهم هجر شعائرهم وطقوسهم، وأعظم شعائرهم أعيادهم المكانية والزمانية، فيجب على المسلمين هجرها والابتعاد عنها.. فلا يذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله أو في مكان يتخذه الكفار عيداً لهم يجتمعون فيه (وهو من أعيادهم المكانية) ، لأن هذا فيه مشاركة لهم وإعانة لهم في تعظيم شعائرهم وتشبهاً بهم ؛ لأنه وسيلة إلى الشرك. ومنه أيضاً مشاركتهم في أعيادهم الزمانية، كعيد النيروز، وعيد الميلاد؛ لأن فيها ولاء لهم ومشاركة لهم في إحياء شعائرهم وتشبه بهم. وإظهار الفرح في عيدهم وتعطيل الأعمال وطبخ الأطعمة بهذه المناسبة وغيره. وكذلك استعمال التاريخ الميلادي؛ لأنه إحياء لذكرى عيد الميلاد عندهم"(٢٧). ويذهب الوهابيون أبعد من ذلك عندما يحرمون التعاطف الوجداني مع الشعوب الأخرى في أفراحهم وأحزانهم. فالتعاطف مع غير المسلمين كالمسيحيين من الأمور غير المباحة التي تؤدي للكفر، والنص الآتي يقول: " أما مشاركتهم في أفراحهم وأتراحهم بالأمور المباحة، وتعزيتهم في المصائب، فالصواب أنها لا تجوز تهنئتهم ولا تعزيتهم كما جزم به كثير من العلماء ، وعللوا ذلك بأنه تحصل الموالاة لهم وتثبت المحبة بسبب ذلك، ولما فيه تعظيمهم، فيحرم لهذه المحاذير، كما تحرم بداءتهم بالسلام والتوسع لهم في الطريق"(٢٨). وهذه دعوة علنية لمعاداة الشعوب سواء كانت شعوب إسلامية أم غير إسلامية.

ماذا بعد ١١ من سبتمبر؟

من الواضح أن السلطة السعودية لا تزال مترددة في إحداث تغيير جوهري في بعض جوانب ثقافتها الدينية الوهابية وفي مناهجها التعليمية الدينية. وأثناء زيارة الأمير نايف وزير الداخلية لمنسوبي الهيئة في مقرهم في الرياض أكد على " دعم الدولة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موضحا أن ذلك نهج المملكة منذ عهد جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله"(٢٩). وهذا يشير إلى أن السلطة السعودية لا زالت لا تريد إغضاب المؤسسة الدينية الرسمية برغم الضغوط الأمريكية نظرا لدورها الأمني والسياسي المستمر حتى الآن. كذلك يشير موقف هذه السلطة إلى دعمها للخطاب الديني الوهابي معتبرا إياه جزءا لا يتجزأ من الحياة الدينية السعودية ومتجاهلاً التعدد المذهبي والأيديولوجي في البلاد. ولذلك يرفض الأمير نايف وجود تيارات دينية وليبرالية وغيرها. يقول الأمير " التيارات.. مرفوضة وبالنسبة للدولة فهي دولة عقيدة ودولة دين وليست لشخص معين وليس

مقبولا ان يزايد احد في هذا الأمر.. ولا نقبل أن يأتينا أحد بأفكار دخيلة على الإسلام ويحاول أن ينشرها هنا أو تعطي الإسلام وجها لا يليق بالإسلام والدين.."(٣٠).

لم تعد المؤسسة الدينية مقبولة لدى كثير من المواطنين لا سيما الهيئة لكثرة ما تمارسه من انتهاكات لحقوق وخصوصيات المواطنين الشخصية. أما الأمير نايف فصب عبارات المدح على رجال الهيئة ودافع عنهم مؤكدا على أن " كل المسؤولين في الهيئة دائما تواقون إلى تنظيم الأمور بالشكل الذي يحقق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بما أمر به التشريع الإسلامي وورد في كتاب الله وفي سنة نبيه وما كان السلف الصالح.."(٣١). وحول تصرفات رجال الهيئة قال " هذا على كل حال من مسؤولية الهيئة على الحق والصواب ، وقد يحدث شيء فيبالغ فيه فرجال الهيئة بشر قد يقع منهم خطأ ولكن لا نحمل الأمور إلا على المحمل الحسن ، وإذا وقع خطأ من واحد فلا يعمم على الجميع.. بالنسبة للعقيدة واضحة وهي الحامية وهي التي تعلم هذا الشيء ممثلة في المناهج الدراسية وهيئة الإرشاد وهيئة الأمر بالمعروف وأئمة المساجد ولسنا محتاجين لأحد، وهناك التيارات الدنيوية الأخرى مرفوضة كل الرفض.."(٣٢). والأمير في لقائه مع منسوبي الهيئة أكد مساندته للمؤسسة الدينية طالما استمرت تؤدي دور الضامن لاستمرار الشرعية الدينية للحكم السعودي الذي يفتقد للشرعية الدستورية والشعبية. ودافع باستماته خلال تصريحاته الصحفية لجريدة السياسة الكويتية عن الهيئة (الشرطة الدينية) وعزى مشكلات السعودية من تطرف وتشدد ديني إلى جماعات من خارج البلاد التي كانت تمد الجماعات السعودية الدينية بالأفكار المتطرفة. فزعم الأمير أن مراجع المعتدين على الحرم الذي قادهم جهيمان العتيبي من الكويت من خلال الكتب الصادرة عن دار الطليعة. وهاجم الأمير بشدة الأخوان المسلمين ورموزهم واتهمهم بانهم أصل البلاء وانهم أساءوا للسعودية(٣٣). وتفسر جهات داخلية معارضة تصريحات الأمير نايف مؤخرا لجريدة السياسة الكويتية بانها تصب في خانة المساندة الرسمية السعودية لمؤسستها الدينية ولموقفها المعلن من مناهج التعليم الديني الذي يعتقد الأمير أنها خالية تماماً من أي تطرف او تشدد(٣٤). وجاء توقيت هذه التصريحات في الوقت الضائع. فهو لم يصرح بمثل هذه الآراء المتشدد ضد الأخوان المسلمين من قبل لأسباب سياسية ، واختار التصريح بها الآن لنفس لأسباب سياسة متعلقة بحماية المؤسسة الدينية التي يعتد عليها الحكم السعودي في بقاء شرعيته الدينية. ويعتقد معارضين آخرين في الداخل بأن تصريحات الأمير نضعها ضمن محاولات الأمير المستمرة لردم عيوب النهج المذهبي الوهابي السعودي المتطرف الذي افرزه النهج السياسي للحكم السعودي المتبع في التعليم والدعوة والإرشاد من خلال السماح للمؤسسة الدينية بالتدخل بالطريقة التي يحلو لها بدون رقابة وبحرية واسعة. وإن إلقاء اللوم على الآخرين في الخارج لا يعدو ان يكون محاولة من الأمير لتخفيف الانتقادات عن المؤسسة الدينية السعودية واعتبار الجماعات الدينية السعودية المتشدد أو المتطرفة ضحايا التغرير بهم وتضليلهم من قِبل الآخرين وليس نتيجة لتطرف الأفكار الوهابية السعودية التي لم تلقَ اعتراضاً سعوديا رسميا فعاثت في أرض الوطن فسادا تغذي عقول الطلاب والشباب بالتطرف والتشدد المذهبي الذي يأخذ طابعا إسلاميا هو بالضد من كل منْ يخالف هذه الأفكار الرأي والأيديولوجيا سواء في داخل الوطن أم في خارجه. وبهذه المحاولات يكون الأمير نايف قد أعطى دفعة جديدة لمناصرة الخطاب الديني الوهابي السلفي السعودي وأظهر مساندته الرسمية القوية له. أما تحذير الأمير عبد الله نائب الملك للطلاب بعدم الغلو والتطرف ومطالبتهم بالاعتدال فليس له ولا لمطالبته أهمية تذكر ما دامت المؤسسة الدينية السعودية تحتكر تقييم الثقافة الوطنية كما تحتكر إعداد المناهج الدينية التعليمية ، وما دام يُسمح لها كذلك بالتدخل في حياة الناس الشخصية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية تحت مبرر الحفاظ على النهج الإسلامي الصحيح وحماية المجتمع من الفساد والرذيلة.

بكل تأكيد ليس من صالح الوحدة الوطنية ولا سمعة البلاد الخارجية استمرار النهج الديني السعودي المتطرف وهيمنته على مقاليد شؤون المواطنين الثقافية والاجتماعية والدينية والتعليمية. وليس من الصالح كذلك أن يجد هذا النهج من يسانده في السلطة السياسية السعودية أو يقف معه ليبرئه من كل تشدد أو انتهاك لخصوصيات المواطنين. فبأي مبرر يقتنع الآخرون بصدق نوايا الحكومة السعودية وخطابها الديني لا يزال يتسلط على الثقافة الوطنية و ينمي التطرف العقائدي في مناهج التعليم الديني في المدارس. إن استمرار هذا الخطاب سيزيد من الانقسامات الداخلية ويعرض الوطن للتجزئة والتفتت وتحويله إلى كانتونات مذهبية ومناطقية وحتى قبلية. من المعيب أن يتستر المسؤولون السعوديون عن انتهاك حقوق المواطنين الدينية والمذهبية والأيديولوجية من خلال غض النظر عن الممارسات الوهابية العنصرية داخل البلاد ، وغض النظر كذلك عمّا يحتويه المنهج المدرسي الديني في مدارسنا من تشدد عقائدي. ألم تنتبه كل طواقم وزارة المعارف وعلى رأسها محمد بن أحمد الرشيد وزير المعارف لما يسببه التشدد العقائدي الوهابي من تدمير لعقول الطلاب الذين هم عماد المستقبل وعجلة بناء التنمية الوطنية ؟ ألم تتوصل وزارة الداخلية والإعلام والمعارف بكل طواقمها الأمنية والإعلامية والتربوية إلى معرفة أن مناهج التعليم السعودية وبعض النشرات والكتب العقائدية الوهابية المتشددة لازالت تُوزّع وتُباع علنا في المكتبات السعودية برغم مما يثيره ذلك من تمييز طائفي ومذهبي بين المواطنين ؟ أبهذه الطريقة يُبنى الإنسان داخل الوطن ؟ هل بالتمييز الطائفي والمذهبي والأيديولوجي يتماسك الوطن أمام التحديات والأخطار ؟ أهكذا يتقلص التطرف العقائدي وينمو التسامح والتآخي ؟ ألم يحن الوقت لكي تسود الحكمة وتبدأ المسيرة بإزاحة الشوائب المتخلفة من مناهج التعليم ومن المؤسسات الدينية المتطرفة ومن الحياة الثقافية الاجتماعية ؟ ألم يحن الوقت لتكن مناهجنا التعليمية وإعلامنا ممثلاً لكل المذاهب الإسلامية ولكل الآراء دون تمييز ؟ ألم يحن الوقت لرد الاعتبار الرسمي لجميع الذين وطأتهم مطرقة الطائفية والتدخل الوهابي في خصوصياتهم المذهبية والثقافية في الوطن ؟ ألم يحن الوقت للاعتراف الرسمي القانوني والحقوقي بالتعدد المذهبي والثقافي في البلاد ؟ ألم يحن الوقت لكي تتخلص ثقافتنا الوطنية من الوصاية الوهابية قبل فوات الأوان؟

هوامش

(١) تقع في المنطقة الشرقية مصادر الطاقة من نفط وغاز ويقع في الحجاز الحرمان الشريفان. وجرى توظيف النفط والحرمين

الشريفين من اجل بقاء السيف السعودي سيفا إرهابيا ضد الخصوم السياسيين.

(٢) وثيقة لفتوى عن الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين صدرت عام ١٤١٢هـ. ولازالت السلطة السياسية السعودية تعتبره أحد العلماء الدينيين الذين يُشار لهم بالبنان.

(٣) صفحة ٤٦ ، كتيب ١٠٠ سؤال وجواب في العمل الخيري يجيب عليها الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين خ هيئة الإغاثة خ مكتب الاحساء

(٤) صفحة ٥٠ ، المصدر السابق

(٥) وثيقة لفتوى صدرت عام ١٣١٣هـ عن هيئة كبار العلماء السعوديين التي كان يرأسها الشيخ عبد العزيز بن باز رئيس إدارات البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد. وفي جريدة النخبة ١٩ أكتوبر ٢٠٠٢م أُعيد نشر الآراء الدينية الوهابية التي ترى أن الاحتفال بليلة النصف من شعبان ورمضان من أعمال البدع المحرمة. وبالمناسبة توزع هذه الجريدة داخل العربية السعودية إلا أنها تطبع في البحرين بمطابع مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر. وإن معظم ما ينشر فيها من مواد وموضوعات يهتم بالشأن السعودي عامة والأسرة المالكة السعودية خاصة مما يرجح أن من ينفق عليها هي جهات حكومية سعودية.

(٦) مجلة السمو (العدد ١٠) سبتمبر ٢٠٠٢م. تصدر هذه المجلة من الكويت ويقوم مكتب بالرياض بإدارة الاشتراكات والتوزيع في العربية السعودية. وتزعم المجلة بأن طابعها إسلامي وسطي. ولكن وسطيتها لم تمنعها من ترويج دعائي لأشرطة كاسيت تتضمن أفكاراً معادية لقناعات الآخرين المذهبية.

(٧) لقاء الأمير نايف وزير الداخلية السعودي مع منسوبي الهيئة. جريدة الرياض ٤ خ نوفمبر ٢٠٠٢م

(٨) مقابلة صحفية مع الأمير تركي الفيصل مدير المخابرات السعودي السابق. جريدة الرياض ٩ خ نوفمبر ٢٠٠٢م

(٩) جريدة الندوة – ٥ نوفمبر ٢٠٠٢م

(١٠) صفحة ٢٧ من كتاب مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع لمؤلفه الدكتور ناصر عبد الكريم العقل الجزء الأول ١٤١٧هـ

(١١) صفحة ٤٩ من كتاب الحلقة الثانية الأهواء والفرق والبدع عبر تاريخ الإسلام مسيرة ركب الشيطان النشأة والأسباب لنفس المؤلف الجزء الثاني ١٤١٧هـ

(١٢) صفحة ١٨٣ من نفس الكتاب الجزء الثاني

(١٣) صفحة ١٢ من كتاب مناهج أهل الأهواء والافتراق والبدع وأصولهم وسماتهم لنفس المؤلف الجزء الثالث ١٤١٧هـ

(١٤) صفحة ١٩ من كتاب الخوارج أوّل الفرق في تاريخ الإسلام مناهجهم وأصولهم وسماتهم خ قديماً وحديثاً وموقف السلف منهم لنفس المؤلف الجزء الرابع ١٤١٧هـ

(١٥) صفحة ت من مقدمة كتاب ظاهرة الغلو في الدين الأسباب خ والمظاهر خ والعلاج ، إعداد عبود بن علي بن درع ١٩٩٨م

(١٦) الفصل الثالث الصفحات من ١٣١ إلى ١٤٦ من نفس المصدر السابق

(١٧) صفحة ٢٥٧ من كتاب ظاهرة الغلو في الدين الأسباب ـ والمظاهر ـ والعلاج ـ الكتاب السابق

(١٨) في برنامج حواري بثته القناة الأولى للتلفزيون السعودي يوم الاثنين ١٤٢٢/١٠/١٦ هـ قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ضمن حديثه أن "الدعوة السلفية صالحة لكل زمان ومكان". إذاً كل ما ليس سلفيا ليس صالحا لكل زمان ومكان. وهذه دعوة صريحة للتطرف والتمسك المتشدد بالسلفية الدينية الوهابية وتبرير يشرعن إقصاء الآراء المذهبية الإسلامية والأيديولوجية الأخرى في البلاد.

(١٩) صفحة ٦١ من منهج التوحيد في طبعتيه ٢٠٠١ و٢٠٠٢م

(٢٠) صفحة ٦٠ من منهج التوحيد في طبعتيه ٢٠٠١ و ٢٠٠٢م

(٢١) صفحة ١٤ من منهج التوحيد في طبعتيه ٢٠٠١ و٢٠٠٢ م

(٢٢) صفحة ٩ من منهج التوحيد في طبعتيه ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ م

(٢٣) معروف في الخطاب العقائدي الوهابي السلفي أن الفرق المخالفة هي فرق ضالة ولا يستثنون منها الشيعة لذلك فمنهج التوحيد قد شمل الشيعة ضمن الفرق المخالفة حتى لو لم يرد ذكرهم باللفظ. وكلمة وغيرهم الواردة في النص إشارة للفرق التي لم يرد ذكرهم الذين على شاكلة الجهمية والمعتزلة والصوفية. ويعتقد الوهابيون أن الشيعة من هذه الفرق المخالفة مثل ما هو معروف في أدبيات الوهابيين المعلنة. وبالتالي لم يسقط منهج التوحيد كلمة الشيعة من نصوصه نتيجة لقناعة المؤسسة الدينية السعودية بصلاح المواطنين الشيعة عقائديا بل لتفادي ردود الفعل. وهو شكل من أشكال التقية التي يعيبونها عقائديا على الشيعة علناً.

(٢٤) صفحة ١٢ من منهج التوحيد في طبعتيه ٢٠٠١و ٢٠٠٢م

(٢٥) مثل البيان الذي أصدره الأصوليون السعوديون في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٢م حول المخطط الأمريكي في العدوان على العراق والأمة الإسلامية. فبرغم أنهم نادوا بالوحدة الإسلامية وعدم التفرّق لمواجهة الهجمة الأمريكية إلا أنهم عبروا عن توجهاتهم الوهابية المتطرفة ضد شيعة العراق الأمر الذي يعكس موقفهم المتطرف من الشيعة في الخليج والجزيرة العربية وفي كل مكان.

(٢٦) ذكرت نشرة الاصلاح في عددها ٣٤٠ في نوفمبر ٢٠٠٢م التي يصدرها المعارض السعودي في لندن سعد الفقيه أن وثيقة مصورة وزعت في الإنترنت بتاريخ ٢٢ شعبان تقول أن موظفا أمريكيا في وزارة الخارجية الأمريكية يدعى جورج إيرفنج عُين رسميا كمراقب في مركز التطوير التربوي بوزارة المعارف في المملكة. وبسبب الحرج الذي سببه وجوده الشخصي في المركز فقد نقل مكتبه إلى أكاديمة الملك فيصل المقابلة للمركز مع استمرار نشاطه في المركز. وأفادت الوثيقة أن شخصا أمريكيا آخر هو برايان شوكان السكرتير الثاني في سفارة الولايات المتحدة في المملكة اجتمع بشكل متكرر مع لجنة التطوير التربوي في الوزارة وشارك في الاجتماع موظفون آخرون من سفارة أمريكا.

وحسب الوثيقة يحرص هذان الموظفان (جورج وبرايان) على جمع معلومات عن رأي موظفي الوزارة وغيرهم من الشخصيات ذات العلاقة بعدة مسائل أهمها، قضية دمج رئاسة البنات مع وزارة المعارف، وعدم وجود الاختلاط في المدارس، وفروقات مناهج البنات عن البنين، وإن كان هناك اختلاف في المناهج التي تدرس في مناطق المملكة. وأفادت الوثيقة أن سفارة الولايات المتحدة رعت لحد الآن أكثر من أربع اجتماعات مع موظفي قسم المناهج في وزارة المعارف وعدد من مسؤولي الوزارة وكان الدكتور خضر القرشي وكيل الوزارة لشؤون تعليم البنات هو الذي يتولى ترتيب الجانب السعودي في هذه الاجتماعات.

(٢٧) صفحة ٨٨ من منهج التوحيد في طبعتيه ٢٠٠١ و٢٠٠٢م

(٢٨) صفحة ٩٠ من منهج التوحيد في طبعتيه ٢٠٠١ و ٢٠٠٢م

(٢٩) جريدة الرياض ٤ نوفمبر ٢٠٠٢م

(٣٠) جريدة الرياض – ٤ نوفمبر ٢٠٠٢م

(٣١) جريدة الرياض – ٤ نوفمبر ٢٠٠٢م.

(٣٢) جريدة الرياض – ٤ نوفمبر ٢٠٠٢م.

(٣٣) جريدة المدينة ٢٧ خ نوفمبر ٢٠٠٢م. أعادت جريدة المدينة نشرة نص المقابلة التي نُشرت بجريدة السياسة الكويتية.

(٣٤) " المناهج ما فيها شيء " بهذه العبارة استهل الأمير نايف الإجابة عن سؤال يستطلع رأيه في المناهج التعليمية. ويبدو أن الأمير لا يعرف أو لا يريد ان يعرف أن منهج التوحيد المقرر على الصف الأول ثانوي في مدارس السعودية مليء بالأفكار الوهابية المتشددة والمتطرفة ضد الشيعة والفرق الإسلامية الأخرى في السعودية وخارجها. وقد سقنا الكثير من الأدلة والنصوص التي تؤكد عكس ما يصرح به الأمير.

مجبرون على المساهمة في الحرب

السعودية الخوف من التصنيف ضمن المعسكر الأميركي

عبد الله الراشد

المتتبع للمواقف السعودية تجاه الحرب يلاحظ الحماسة الزائدة التي يبديها المسؤولون السعوديون في التأكيد المرة تلو الأخرى بأن المملكة لا تشارك في الحرب ضد العراق ولن تشارك في المستقبل. لا تختلف القيادة في المملكة عن كل القيادات العربية الأخرى، فهي تزعم أنها بذلت كلّ جهدها لحل المشكلة العراقية سلمياً، مثلما أعلن الرئيس المصري والملك الأردني، ولكن المشكلة هي أن العراق لم يلتزم بالقرارات الدولية، في حين أن أميركا لم تعط وقت كافياً، كما قال الأمير عبد الله في كلمته للشعب السعودي عشية الحرب (٢٠٠٣/٣/١٧). والمعنى أن المملكة فعلت ما عليها، فلا يلومنها مواطن أو مسلم أو عربي على تقصير بدا، فالمشكلة تنحصر في العراق، وهو المسؤول وحده عن مشاكله. وقد تحدث مصدر مسؤول في نفس التاريخ عن اطمئنان القيادة السعودية وقدرتها في تجاوز أزمة الحرب التي هي 'نتيجة أخطاء حكومة العراق' وعجزه 'عن الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة ، وعن التصالح مع نفسه وأهله وجيرانه' كما قال المصدر.

موضوع التقصير في حل الأزمة، والقصور في الدفاع عن العراق ولو بشقّ كلمة، خلاف مقررات الدفاع المشترك، أمرٌ يمكن تحمّله وهضمه، فكل الدول العربية فعلت ذلك، ولكن ما أرعب المسؤولين السعوديين بحق هو أن ينظر إليهم شعبهم كداعمين للحرب الى جانب 'الكفار' الأميركيين، وهو أمرٌ لا يمكن للأمراء أن ينفذوا بجلدهم بدون خسارة إن أقدموا عليه بصراحة وعلانية، ولا يوجد في أدبيات المذهب السلفي ما يمكن الركون إليه، خاصة وأن هناك فتاوى قديمة وحديثة تكفّر من يدعم الحملة الأميركية البريطانية على العراق.

والمسؤولون السعوديون الذين يعرفون حجم ردّة الفعل الشعبية، والخسارة الكبيرة التي تلمّ بهم في حال وقفوا مع الحملة الأميركية، عقدوا ما يشبه الصفقة مع الإدارة الأميركية بشأن المساهمة السعودية في الحرب (استخدام الأجواء والقواعد العسكرية) على أن يبقى الأمر طيّ الكتمان. الأميركيون حسب الصحافة الأميركية وعدوا بذلك، والتزموا من الناحية الرسمية حتى الآن بما اتفق عليه الى حد أن الإدارة الأميركية قالت أن هناك ١٥ دولة تدعم الحملة العسكرية وقد رفضت إعلان إسمها علنياً، وليس بين هذه الدول أي دولة عربية، حتى الكويت وقطر اللتان تشاركان بشكل علني في الحرب، ولا شك أن السعودية من بين الـ١٥ دولة تلك.

لكن الإدارة الأميركية وهي إذ تحاصر برفض عالمي بحثت عن أصوات مساعدة داعية ومؤيدة للحرب، وسرّبت الى الواشنطن بوست خبر اتفاقها مع السعوديين، فما كان من الأخيرين إلاّ أن نفوا ذلك بشدّة، وأعلن سعود الفيصل أن المملكة لن تشارك في أي حرب على العراق، وأنها لم تمنح أيّ تسهيلات عسكرية لمهاجمته. وخمدت المسألة أسبوعاً لتنفجر القضية مرة أخرى حين أُغلق مطار عرعر لاستخدامه عسكرياً من قبل القوات الأميركية، فبادر وزير الخارجية ونفى حدوث ذلك، ثم ظهر وزير الدفاع الأمير سلطان فاعترف بإغلاق المطار وبوجود القوات الأميركية فيه لتساعد حكومته في متابعة القضايا الإنسانية للاجئين العراقيين المحتملين! كما اعترف بوجود قوات أميركية في قاعدة تبوك للتدريب المشترك، ولكنه نفى مرة أخرى بأن تكون بلاده قد منحت تسهيلات لمساعدة الأميركيين وأكد أنها لن تشارك في الحرب.

بعدها ظهر الأمير سلطان على شاشة التلفزيون السعودي ليؤكد بأن المملكة لم ولن تشارك في الحرب على العراق في وقت تمّ فيه إغلاق مطار ثانٍ وهو مطار الجوف أمام الملاحة المدنيّة الجويّة، ثبت فيما بعد ـ وحسب وزير الدفاع العراقي ومحطات تلفزة كالبي بي سي ـ أنه استخدم للسيطرة على القاعدة العسكرية في غرب العراق والتي تعرف بـ H2.

قبل الحرب بيومين، صدر بيان للملك ألقاه الأمير عبد الله خاطب فيه المواطنين استهدف التأكيد على المخاطر التي تتعرض لها المملكة والمنطقة ومحاولات القيادة السعودية لمنع الحرب. وأشار الى أخطاء الحكومة العراقية ولكن 'لا يجب أن يدفع الثمن، وأن بقاء العراق موحداً حراً مستقلا مبدأ لا يقبل النقاش والمساومة'. ومادام العد التنازلي ـ كما يقول البيان ـ قد بدأ 'لا بدّ لجهودنا.. أن تتحرك في اتجاه جديد وهو تجنيب وطننا الغالي ومواطنيه الأعزاء آثارها وتداعياتها'. وأوضح البيان موقف الحكومة وخطواتها، حيث جاء في مقدمتها: 'إن المملكة لن تشارك بأي حال من الأحوال في الحرب على العراق الشقيق، ولن تدخل قواتها المسلحة تحت أي ظرف، شبراً واحداً من الأراضي العراقية'.. ولكن البيان لم يشر الى ما دون المشاركة بالقوات، كالمساعدة بالقواعد العسكرية مثلاً. وقال البيان أن المملكة ضد الإحتلال العسكري وأن تمس وحدة العراق، مبرراً موقف المملكة بأنها لا تريد أن تدخل 'في مغامرة غير محسوبة تعرض سلامة وطننا وشعبنا للمخاطر'. ولأن هذا الموقف لا يكفي وضعيف لا يرضي المواطنين أو لنقل دون مستوى طموحاتهم، وعد البيان 'إنه إذا اتخذت الأحداث مجرى غير الذي أوضحنا، أو تجاوزت الحرب أهدافها المعلنة فعندها سوف يكون لنا موقف مختلف، ولكل حادث حديث'.

ودعا البيان الى التمسك بالعقيدة الإسلامية والوحدة الوطنية 'وبمنهجنا التنموي الإصلاحي، وبحماية منجزاتنا من أي عبث سواء جاء من الخارج أو الداخل'. وهذا هو هدف البيان، وهو تهدئة الشعب من خلال تبرير موقف الحكومة من الحرب ضد العراق من جهة، والطلب من المواطن الهدوء فهناك إشارة الى الإصلاح! وأخرى الى أن أمريكا ستحل القضية الفلسطينية بعد الإنتهاء من العراق! بل وتبرير الحرب وأنها ستنتهي بمجرد تطبيق القرار ١٤٤١!

ما يقلق الحكومة من التأكيد الدائم على عدم المشاركة في الحرب، هو خشيتها من حدوث أعمال شغب وعنف وانتقام من المسؤولين، ولذا طالب البيان بأن تتكاتف الجهود 'وألا نسمح للدخلاء والمفسدين المساس بقيمنا .. وأمن وطننا واستقراره'.

إلى أي حدّ أقنع الأمراء المواطنين ببيانهم هذا، وهل تخرج علينا الحرب بمواقف تفضح المساهمة السعودية، وهل هناك قوى محليّة مستعدة وراغبة في تنفيس غضبها وحنقها ضد السياسة الحكومية، انتقاماً لما يجري في العراق؟ أسئلة تنتظر المستقبل القريب للإجابة عليها.

هويّات فرعيّة سائدة

هل هناك هويّة وطنيّة سعودية؟

د. خالد الرشيد

تستعصى أزمة الهوية الوطنية في المملكة العربية السعودية في أحيان كثيرة على التفكيك والتحليل وتالياً الفهم. السؤال المباشر الذي يواجه الباحث هو: هل هناك هوية وطنية في السعودية؟ والجواب قد يكون احتجاجياً: وهل يمكن أن لا تكون هناك هويّة وطنيّة في عصر الدولة القطرية.. عصر الحدود والإنتماءات القطرية؟! غير أن هذه الإجابة أبعد ما تكون عن توضيح المشكلة. فأزمة الهويّة في المملكة لها خصوصيتها، والمملكة دائماً تتحدث عن خصوصية من نوع ما في كلّ شأن من الشؤون! هذه الخصوصية تستلزم قراءة أكثر عمقاً تستحضر فيه شتّى القضايا والمؤثرات المتعلقة بتلك الهوية.

سأجادل ابتداءً بأن ليس هناك هوية وطنيّة في المملكة، وليست هناك ثقافة وطنية، ولا قيادة وطنيّة، ولا دين وطني (بمعنى عقيدة جامعة لمواطني المملكة). وجدلي قد يمتدّ الى أبعد من هذا، فأقول بأن الهويّة الوطنيّة في المملكة ليست مرغوبة من العائلة المالكة ولا من المؤسسة الدينية ولا من القوى المناطقية المنتفعة بغنيمة السلطة، بل وقد أزيد بأن عدداً غير قليل من المواطنين لا يعرفون كنه الهوية الوطنية ولا يعيرونها بالاً.

الهوية السائدة في المملكة اليوم هوية جزئيّة مناطقية، هي هويّة المنطقة الغالبة، والمذهب الغالب، والطاقم السياسي الحاكم وتراثه.

ليست المسألة محسومة تماماً بين هويّة دينيّة تمثّلها (الوهابيّة) وبين هويّة وطنيّة غير موجودة وتُعطى مسمّى الهويّة السعوديّة.

الواضح أن هناك ثلاث هويّات نجديّات، متداخلة فيما بينها، متعاونة متنافسة متشابكة في العناصر، متّحدة بقدرٍ كبير في الغايات والوسائل. هذه الهويّات الفرعية الثلاث هي مكوّنات ما يزعم أنه هويّة وطنيّة سعودية.

الهويّة الأولى: الهوية السعودية (Saudism) وهي تعني تحديداً نسبة الشعب الى العائلة المالكة، التي منحته هويتها واسمها، وهذه الهويّة تربط المواطن بالعائلة المالكة قبل أن تربطه بالإنتماء الى أرض أو إقليم مشترك بين السكان. وهذه الهوية السعوديّة تحاول أن تكون الأولى بين الهويات الثلاث، وأن تكون لها الأسبقية، لكنها هويّة بدون مضمون ثقافي، إذ لا يكفي خضوع المواطنين الى نظام سياسي واحد، او الى عائلة مالكة بنت دولة أن تشكل هوية وطنيّة، خاصة إذا ما كانت العائلة المالكة تطرح الإنتماء اليها قبل الدولة إن لم يكن في مقابلها.

الخواء الداخلي للهوية السعودية هو الذي جعلها مجرد إطار فارغ جاءت الهويتان الأخريان (الوهابية والنجدية) فملأته. ولهذا عدّت الهوية السعودية وجهاً آخر للهوية الوهابية أو النجدية أو كليهما. قد لا ينزعج المواطن من انتمائه لوطن وعائلة مالكة بمضمون ثقافة وطنية عامّة مساواتية، ولكنه يرفض الهوية السعودية إن كانت مجرد إسماً، ومحتواها يؤكد الثقافة الجزئية والإنحياز المناطقي.

الهوية الثانية: الهوية الوهابية (Wahhabism) وهي هوية تسعى لأن تسود نجد أولاً ومن ثم الإنطلاق منها الى بقية المواطنين. هذه الهوية دينية وتعتمد تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ورغم أن لها ارتباطاً محلياً قوياً بحكم المنشأ والجذور والقيادة والمناخ، إلا أنها تعتقد بأنها يجب أن تسود على كل الهويات الأخرى، وعلى الإنتماءات الضيّقة القبلية وغيرها. ولكنها لأسباب عديدة غير قادرة على التوسع والتحول الى عقيدة وطنية أي الى مذهب وطني بمعنى شموليته لكل المواطنين، فالوهابية أقل إغراءً، ولا يساعد مظهرها الخشن على القبول بها، وبدل أن تجسّر العلاقة مع الآخرين في محاولة لامتصاصهم مذهبياً أو ثقافياً، فإنها باعدت بين ذاتها وبين الآخرين. في محيط نجد فإن الهوية السعودية أو الهوية النجدية يحدّان من تغلغل الهوية الوهابية وسيادتها على كامل الإقليم، أي أن هناك من يعتبر الوهابية جزءً من هويته، ولكنه لا يمارسها ولا يقبل بأن تكون موجّهة للمجتمع المحلي المناطقي.

الهوية الفرعية الثالثة: هي الهوية النجدية (Najdism) التي تشير الى منطقة محددة والى ثقافة محددة والى مجموعة سكانية محددة. وهذه الهوية أعمّ من نظيرتيها، فهي تمتلك مخزوناً ثقافياً، وترى أن كل الإنجازات التي حققتها الهويتان السابقتان من قيام الدولة والإستفراد بمغنمها تعود الى (أهالي نجد) قاطبة والى (الشعور الجمعي النجدي). وتفترض هذه الهوية تقليصاً لدور المؤسسة الدينية ودور العائلة المالكة دون إلغائهما، بل تنشيطهما لخدمة الحس الجمعي.

هذه الهويات الثلاث غير متعارضة وإن كانت متنافسة، فالهوية السعودية في محتواها نجدي صرف، والهوية الدينية نجدية صرفة عززت وحدة الإقليم النجدي ورسّخت هويّته المناطقية، في حين أن الهوية النجدية جماع لكل ذلك، فمحتواها الثقافي يقوم على التميّز النجدي ديناً وفكراً وعادات وتقاليد ورموز سياسية وغير ذلك. لا تسعى الهويتان النجدية والوهابية الى إلغاء الهويّة السعودية، فالإنتماء الى العائلة المالكة مطلوب، وهي رمز لوحدة نجد وزعامتها. أيضاً فإن الهوية الدينية (الوهابية) ليست نقيضاً للنجدية، والعكس صحيح. فالمسألة لا تعدو أولويات لم تحسم بعد، وإن كانت المسحة الظاهرية للهوية تشير الى انتصار (الهوية النجدية) على ما عداها، كونها أكثر اتساعاً في المنظور الثقافي، وأكثر قدرة على تعزيز العنصر النجدي في الهوية.

يمكن للهوية السعودية، أي الإنتماء الى عائلة مالكة، والى أرض مشتركة، أن تفرض نوعاً من المساواتية بين المواطنين، بمعنى أن كل المواطنين متساوون من حيث الإنتماء الى أرض الدولة والى رأسها السياسي. ويمكن لها أن تتطور الى (هوية وطنية) حقيقية في حال تخلت عن المحتوى الثقافي الجزئي النجدي (تاريخاً ومذهباً). أي إذا رسمت

فاصلاً بينها وبين الهويتين الأخريين، وأدخلت المحتوى الوطني الثقافي العام الذي يؤطر كل مناطق المملكة بحيث تتحول الى ما يشبه (قدر الصهر) للتراث المناطقي للمملكة كله.

لذلك كلّه، فإن المجادلة بعدم وجود هويّة وطنيّة في المملكة له ما يبرره.

هذا الأمر يطرح مشكلة الجدل القائم حول عناصر الهوية الوطنية في المملكة. هذه العناصر مستلّة في واقع الأمر من هذه الهويات الفرعية الثلاث:

١ ـ العائلة المالكة كعنصر مكوّن من عناصر الهوية. فالإنتماء الى نظام سياسي، والخضوع الى نظام قضائي وتعليمي واحد قد يشيع حسب الباحثين نوعاً من الشعور الجمعي، مضافاً إليه حمل المسمّى الواحد (الإنتماء لدولة سعودية) وحمل جواز سفر واحد، وغير ذلك.

لكن حقيقة الأمر ليست كذلك في بلد مثل المملكة. فالعائلة المالكة متهمة بالمحاباة وعدم المساواة بين مواطنيها، وعدم احترام خصوصياتهم. ولمنشئها النجدي وطبيعة علاقاتها التاريخية بالوهابية ظهرت العائلة المالكة الممثلة للهوية (السعودية) في طرف المعادي، وصار الإختلاف عليها وحولها شأنها شأن القضايا الأخرى المتعلقة بالهوية. فهي، بالنسبة للبعض ليست إلاّ تفرّعاً من الهوية النجدية، أو نتاجاً للوهابية المتطرفة.

٢ ـ الوهابية كمذهب وعنصر ثقافي مكوّن للهوية، وهذا المذهب وما يقدّمه من ثقافة حادّة صارمة وعدائية، جعلها مكوّن هويّة لنجد، لا للهويّة الوطنيّة. فالوهابية مذهب أقليّة حتى الآن، وبإمكانها المساهمة في الهوية الوطنية ولكن على قدم المساواة مع المذاهب والثقافات الأخرى. ولذلك فإن الوهابية ليست في وضعها الحالي عنصر توحيد ومكوّن للهوية الوطنية في المملكة، مهما بالغ البعض في تضخيم دورها. ولعلّ تضخمّها سبب في غياب الهوية الوطنيّة.

٣ ـ الإشتراك في أرض واحدة (هوية الإقليم أو الأرض) Territorial Identity، حيث يشار دائماً الى أن سكان بلدٍ ما وبحكم انتمائهم لأرض واحدة محددة المعالم والحدود، يخلق بينهم ذلك حسّاً جمعياً يمكن أن يُبنى على أساسه هوية وطنيّة. وهذا الموضوع لا شكّ فيه صحيح من الناحية النظرية، ولكن لطبيعة نشأة الدولة السعودية حيث التقاتل بين الأقاليم، وبسبب استمرار الصراع القديم قبل قيام الدولة وامتداده الى الوقت الحالي بين المناطق والمذاهب، وبسبب السياسات الحكومية غير المتوازنة تجاه الفئات السكانية المختلفة وغياب المساواة في الخدمات الإجتماعية وفي حقوق المواطنة.. فإن الشعور العام يطغى عليه الإنتماء الى المنطقة لا الى الدولة كإقليم ترابي، وقد لا تعني حدود الدولة شيئاً إذا ما انتهكت من قبل عدو خارجي، فالمهم هو حدود الإقليم، وحدود المصالح المتشكلة على ضفافه.

هذه هي العناصر الثلاثة العامّة التي تناقش دائماً، وهناك عناصر اخرى كثيرة تأتي في المرتبة الثانية، ولكن كما هو ملاحظ، فإن أزمة الهوية الوطنية في المملكة أعمق مما يتخيّل المرء، وتعزيزها قد لا يكون في صالح الهويات الفرعية النجدية الثلاث التي اختطفت الهوية الوطنية.

فاصلة

تداعيات الحرب على الوضع الشيعي السعودي

مع الوحدة والإصلاح.. والتقسيم خيار أخير

واحدة من مخاوف الأسرة الحاكمة من تداعيات الأزمة والحرب على العراق، أنها قد تأتي بالشيعة الى الحكم في بغداد، ومن ثمّ تنعش الآمال بالنسبة للمواطنين الشيعة المضطهدين بالعمل على تخليص أنفسهم من براثن التمييز الطائفي الذي يتعرضون له. مما لا شك فيه أن هناك آثاراً نفسية ستترجم نفسها في الفعل السياسي داخل المملكة من قبل الشيعة. وإذا ما تحقق السيناريو المتوقع فإن أصواتاً ستتعالى لأخذ ما تراه حقاً، وتعارض ما تراه تجاوزاً لها.

كتب ياروسلاف تروفيموف من صحيفة وول ستريت جورنال مقالاً من القطيف في ٢٠٠٣/٢/٣ قال فيه أن "الشيعة القاطنين في المنطقة الشرقية والتي تعادل مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة بريطانيا العظمى والتي تعد مستودع ثروة البلاد النفطية.. هؤلاء يعتقدون أن أي تحرك باتجاه الديموقراطية سوف يمنح شيعة العراق قوة لا سابق لها، وقد يستطيعون استخدامها لمساعدة اخوانهم السعوديين في انهاء الإضطهاد المسلّط عليهم". ونقل عن أحد المحامين قوله: "من الصعب جدا تغيير الوضع هنا ما لم يكن هناك ضغط خارجي.. ولاحظ أن تقارير وزارة الخارجية الأمريكية السنوية الخاصة بحقوق الإنسان لم تهمل المعلومات المتعلقة بانتهاك الحقوق الاساسية لشيعة المملكة".

وفي حين تأتي أقوى الدعوات المطالبة بالاصلاح في السعودية من وسط الشيعة ـ حسب المقال ـ فإن دعوات مماثلة تتعالى من مختلف انحاء المملكة حيث يؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي الى تعميق الأزمة بين الحكومة ومواطنيها. ورأى الصحافي أن أحداث سبتمبر "حدّت من قدرة العائلة المالكة في قمع المعارضين السياسيين، وتتزايد الضغوط حاليا من أجل إعادة صياغة جذرية لنظام الحكم السعودي، كبديل وحيد عن إنقلاب مسلح يقود الى سيطرة الاصوليين او انفراط وحدة المملكة وانهيار نظامها". ورأى جعفر الشايب، رجل أعمال، "أن إمكانيات إنفراط وحدة المملكة موجودة.. إنها قنبلة موقوتة".

وأبرز الصحافي الرأي الرسمي، ففي حين أصرّ توفيق السديري وكيل وزارة الاوقاف، على أنه لا وجود لأي تمييز طائفي وأنه أمر غير مقبول منذ تأسيس المملكة حتى يومنا هذا.. اعترف الأمير طلال "إن الشيعة يعانون، وهم يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية، وهذا صحيح فهم محرومون من حقوقهم" وأضاف: "إن الأقلية التي تعتقد أن تمييزا يمارس ضدها ستتحالف حتى مع الشيطان وليس مع أميركا فحسب". أما الشيخ عبد الله السعدون، أحد مشايخ الوهابية في الرياض، فقال: "الشيعة؟ إنهم العدو رقم واحد.. هل يجب علينا أن نعامل الشيعة بالحسنى لا لشيء الا للخوف على الوحدة الوطنية؟".

وأضاف الصحافي: (الكثير من السعوديين من السنة والشيعة على حد سواء توصلوا إلى قناعة مفادها أن لدى واشنطن خططا لفصل المنطقة الشرقية وتحويلها إلى كيان مستقل عن المملكة ثم السيطرة على احتياطيها النفطي بمجرد الإنتهاء من احتلال العراق.. وفي حين ينظر معظم السنة إلى مثل هذا التطور ـ التقسيم ـ على أنه كارثة وطنية، يقول بعض الشيعة بصورة غير مباشرة: إذا كان الإنفصال يعني أننا سنحصل على حقوقنا ، فإننا نريد هذا الإنفصال).

لكن الصحافي يعود فيعترف بأن أفضل سيناريو للشيعة هو الحصول على حقوقهم كاملة ضمن المملكة ورفع مستوى مشاركتهم في إدارة شؤون البلاد.. هذا ما يراه الصحافي محمد محفوظ الذي يؤكد أنه "إذا أصبح الشيعة شركاء، فإن مشاكلنا يمكن حلها محليا بدون انتظار تغييرات تفرض من الخارج".

قراءة في ملف العنف السياسي في السعودية

'سعودة' العنف.. لماذا؟

مرتضى السيد

منذ مدّة غير قصيرة لا يكاد يمر أسبوع دون حادث عنف كبير يقع في إحدى مدن المملكة وبالخصوص عاصمتها الرياض، حتى أصبحت أخباراً من هذا النوع مما اعتادت الأذن سماعه. لماذا حدث هذا، وقد كانت البلاد والى وقت قريب تفاخر بأنها الأكثر أماناً في العالم، أو هكذا تزعم، طالما أن الإحصاءات تعوزنا في هذا الشأن، أو هي غير موثوقة؟
يمكن قراءة أحداث العنف بعيون محلية من زوايا مختلفة، وفي هذه المقالة إستجلاء لعدد من الأبعاد والمضامين.

أولاً ـ فشل عملية التحديث

تشير حوادث العنف المتصاعدة الى فشل سياسة التحديث في امتصاص مخزون العنف غير العادي في المجتمع السعودي، بل قد تكون تلك السياسة قد ساهمت في زيادته. فالمملكة رغم مرورها بعملية تحديثية هائلة ومستمرة لبناها الإقتصادية والإجتماعية منذ عقود عديدة، نجحت في جوانبها المادية من جهة تأسيس بنية اقتصادية واجتماعية معقولة، وتوفير قدر من الرخاء والحياة الكريمة للمواطنين، ولكنها، من جهة أخرى، لم تستطع فيما هو واضح إضعاف العصبيات المذهبية/ الطائفية والمناطقية والقبلية التي يعج بها المجتمع بعد أن أضعفها السيف أثناء قيام الدولة ونشأتها. بمعنى أنها لم تؤدّ الى خلق أطر وطنية أوسع، وتخفف من حدّة الإنتماءات الضيقة، وتعدّل من التوجهات الحادّة تجاه الآخر المختلف، أياً كان منبته او توجهه. من جهة أخرى وفرت عملية التحديث مبررات إضافية للتوتر داخل المجتمع، حيث رافقها موجة من قيم 'التغريب' اصطدمت بعنف مع قيم وتقاليد المجتمع كما رافقها صراع بين الفئات الإجتماعية المختلفة حول 'حصصها' من 'ثمار' التحديث، الأمر الذي جعل المناظرة مع (الآخر) الداخلي مدخلاً للنزاع والتباغض والتحاسد وتأكيد الهوية الخاصة ـ الفرعية. والمسألة الأخرى التي ينبغي الإشارة اليها هنا، هي أن عملية التحديث كانت عرجاء، أي أنها جُرّدت منذ البداية من مضمونها السياسي والمعنوي، فاقتصرت على الجوانب غير السياسية، بالشكل الذي يبقي المؤسسة السياسية دونما تغيير يذكر، وقد أدّى هذا الإنحباس الى البحث عن قنوات أخرى 'محرّمة' للتعبير السياسي بشكليه العنفي والسلمي.

ثانياً ـ مولّدات العنف المحليّة

هناك من يسعى بين النخب السعودية الى تحميل 'الخارج' دولاً ومنظمات سياسية مسؤولية العنف المحلّي، أي محاولة تضخيم دور القوى الخارجية في 'تصدير' العنف الى داخل المملكة، دون إعارة إهتمام كاف لمسبباته الحكومية التي انعكست على الأوضاع النفسية والإجتماعية.. هذه المسببات أهملت لأنها تحتمل نقد الذات وهو ما لا يرغب فيه المسؤولون الكبار في الحكم، الذي يرغبون في تصوير أنفسهم دائماً (وخاصة في الخطاب السياسي الخارجي) بأنهم مجرد ضحية للإرهاب، وليسوا صناعاً له أو مساهمين فيه، وهم بهذا يحاولون قطع جذوره الخارجية بالمعاهدات الأمنيّة المشتركة، وزيادة الإنفاق على الأجهزة الأمنيّة دون الإعتناء كثيراً بجذور العنف المحلية في الثقافة والتعليم والسياسات الأمنية والإختناق السياسي والمشاكل الإقتصادية.

ويظهر في الطرف الآخر، ومن خلال الجدل المحتدم داخل المملكة الآن، أن هناك من يحاول الإستفادة من حوادث العنف المخيفة لتصفية حساباته مع التيار السلفي داخل جهاز الدولة، فيطالب بأقصى ما يمكن المطالبة به: إنهاء المؤسسة الدينية الرسمية وتأميم نشاطاتها، وحذف مناهج التعليم الديني باعتبارها مصدر الشرور كلّها، وإلغاء القضاء الشرعي وقطع احتكار رجال المؤسسة الدينية في ميادين القضاء والإعلام وغيرهما، والأخذ بشدّة على يد عدد من أقطاب ذلك التيار ومحاكمتهم، وغير ذلك. ومع أن هذه الدعوات تلقى استحساناً لدى كثير من المواطنين وفي بعضها لا تخلو من وجه صحيح، إلاّ أن المآخذ عليها في الجملة كثيرة أهمها، أن هذه الدعوات 'استئصالية' هدفها استعداء الحكومة وجهاز الدولة ضد تيار هو في أمسّ الحاجة الى ترشيد. كما أن هذه الدعوات تفترض تبرئة ساحة الحكومة والتغطية على خطأ سياساتها، رغم أنها هي ـ في آخر المطاف ـ من قرر ويقرر حجم السلطة بيد ذلك التيار. ويضاف الى ذلك أن السياسات الإستئصالية، والتي جُربت ولا تزال تجرّب في أكثر من بلد عربي، لا تحلّ مشكل العنف، بل تعمّقه الى أبعد الحدود، وتدفع بجمهور التيار السلفي وليس أفراداً منه فحسب الى الإنغماس في دائرة العنف.

لا شك أن مناهج التعليم بمجملها تصنع توجهاً أحادياً وعقلية تميل الى العنف، يشترك معها في ذلك الإعلام الحكومي والصحافة المحليّة، وطبيعة السياسات الداخلية تجاه الجماعات والأفراد.. كل هذه، لا تعطي فرصة يعتدّ بها لتعدد الإجتهاد، ولا لتسامح مع المختلف فكراً وثقافة. إننا أمام حالة عامة تساهم فيها كل أجهزة الدولة، ودون وعي

منها، وليس تياراً بعينه بالضرورة.

ثالثاً ـ مكافحة الإرهاب بالإرهاب

بين النخب الخليجية هناك من يتبنّى الشعار الستاليني القائل بأن لا حرية لأعداء الحرية. والحقيقة أن النظم العربية مجملاً لا تسمح ولا تعطي حرية لأحد من المواطنين. السؤال: كيف يمكن مواجهة العنف الداخلي بعنف مضاد وبأنظمة ديكتاتورية يعد وجودها بحدّ ذاته مولّداً للعنف؟ كان التصور الغربي يقول بأن الديمقراطية غير مرغوب فيها خاصة في الدول التي تتجذّر فيها الحركات الإسلامية. إذن، فأنظمة القمع هي الدواء الناجع ضد الإرهاب 'الأصولي' ويجب أن تُدعم وتطلق يديها لمواجهته. وأما الديمقراطية والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان وحرية التعبير في حدودها الدنيا فليس وقتها. وقد اشتركت النخب العربية يسندها في ذلك (بعض) النخب العلمانية في تأكيد وتسويق مقولة أن وجود الحركات الأصولية (الإسلامية) معيق لعملية التنمية السياسية، وإذا ما أُريد لتلك العملية أن تبدأ، فبإقصاء التيارات الدينية وقمعها، وعدم شرعنتها ضمن الإطار السياسي المحلي، أي عدم السماح لها بالنشاط والنمو العلني.

ولكن التجربة الحالية أوضحت فشل الدول العربية التي انتهجت هذه السياسة (تونس ومصر والجزائر مثلاً) وكشفت أن العنف لا يكافح بعنف أعمى وخروج على القانون وهدر الحريات العامة، وأن قوّة النظام السياسي ونجاحه لا تكمن في 'إقصاء' الآخر، بل في 'احتوائه' وإشراكه وإقناعه بالدخول في اللعبة السياسية لكي يخرج من سريته الى العلنية، ومن نهج الشدّة الى خيار الإعتدال والتسامح، ومن الجهل بالآخر وتكفيره الى ساحة الوضوح والفهم المشترك.

هذا يفرض حداً معقولاً من إصلاح النظام السياسي بشكل يستطيع أن يشكل إغراءً للتيارات السياسية للدخول فيه واعتباره خياراً آمناً ومعقولاً. وبدون توافر الحد الأدنى من الإصلاح فإن النظام السياسي الحاكم في المملكة لن يكون قادراً على مقاومة إغراءات العنف وشرعنته، كما لن يكون قادراً من الناحية العملية على إنجاح سياسة الإحتواء واستيعاب الطموحات في داخلها. إن إبقاء الهيكل السياسي على جموده وانغلاقه وممارسة دور الكابح بعنف لتطلعات الأجيال المتعاقبة، يتعارض مع أي سياسة لتطويق العنف، وينتج عن ذلك تآكل في شرعية النخب الحاكمة كلما توسّعت في استخدام القوة، الى حد انفجار مخازن البارود في وجهها. والنظام السياسي في المملكة، هو اليوم أكثر حاجة من معظم النظم العربية الأخرى الى الإصلاح، أو تطوير ما هو موجود من مؤسسات سياسية وطنية على الأقل، بدل سرد الأعذار غير الواقعية (نحن نختلف عن غيرنا).

رابعاً ـ الأفق المذهبي

في سبتمبر ٢٠٠١، ولأول مرّة في تاريخ المملكة، يشارك سعوديون في عمل عنفي انتحاري وبعدد كبير أيضاً. وقد فرضت حوادث نيويورك وواشنطن تساؤلاً ملحّاً على المواطنين مفاده: هل من المحتمل أن يتوجه العنف الخارجي لتدمير 'الذات' داخلياً، وكيف يمكن مواجهة هذا الإحتمال، وأيضاً ما هي الآثار التي يمكن أن تنشأ عنه فيما لو وقع؟

من الناحية الميدانية بدأ العنف فعلاً يتوجه خطوة خطوة مستهدفاً أشخاصاً ومؤسسات داخلية، ومن المحتمل أن يتم تسارع هذا التوجّه العنفي الداخلي بسبب نشوب الحرب ضد العراق.

لا شكّ أن تحوّلاً من نوع ما قد طرأ على الفكر السلفي ـ السعودي، أو بعبارة أخرى إن فهماً جديداً للنصوص وتطبيقاتها على أرض الواقع أخذ بتعزيز مواقعه. فلسنوات طويلة امتدت لأكثر من سبعة عقود، بدا وكأنّ المذهب الرسمي (ونحن هنا مضطرون لتسميته بالوهابي من أجل التمييز فحسب) قد تمّ احتواؤه ضمن إطار الدولة القطرية، منذ أن تمّت تصفية الجناح الراديكالي (حركة الإخوان) بين عامي ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠. تلك الحركة التي كانت تمثل الجيش السعودي الذي استولى على بقية المناطق من منظور عقدي، وهو إدخال الكفار الى عالم الإسلام بحسب التفسير (الوهابي).. تمت التضحية بها من أجل أن تنشأ دولة قطرية بحدودها المعروفة اليوم. ومنذئذ، بدا أن المذهب الرسمي ورجاله أكثر طواعية للعمل ضمن إطار الدولة، وكان اهتمامهم بالخارج العربي والإسلامي وقضاياه ضعيفاً (بما فيها قضية فلسطين وقضايا التحرر من الإستعمار) وانحصر الإهتمام في نشر المعتقد بين أُناس رخوي الإسلام في الداخل والخارج، أما موضوع الجهاد فلم يتغيّر من الناحية النظرية وإن تمّ تعطيل مفاعيله عملياً.

وما تشير إليه حوادث العنف المحلية وانغماس مواطنين سعوديين من أتباع التيار السلفي السعودي في حروب أفغانستان والشيشان والبوسنة والهرسك وربما العراق وغيرها، هو أن المذهب الرسمي للدولة السعودية ـ كما الإسلام في تعاليمه العالمية ـ أثبت أنه عصيّاً على التطويع والتأطير ضمن الدولة القطرية، أي يصبح الإسلام أو المذهب مؤسسة محلية (Nationalised) بالرغم أن الأخير (الوهابية) بنظر الكثيرين من أكثر المذاهب قطرية بل ومناطقية، من جهة منشئه ومنظريه وقيادته وقاعدته العريضة. ولعلّ انخراط أتباعه في الجهاد في أفغانستان كان التجربة الأولى للخروج من أزمة (تعطيل الجهاد) التي اشتكى منها جهيمان ليس ضد الداخل المختلف (الشيعة، والصوفية، والإسماعيلية وغيرهم) بل هذه المرّة ضد الكافر (الغرب وأميركا). وأصبحت مبررات الجهاد (فوق قطرية) لا تنحصر بموضوع السعودية وإن لم تهملها، وأولوية الجهاد قدّم فيها العدو الخارجي، الشيوعية أولاً وأميركا والرأسمالية ثانياً. هذا أفضى الى شيء من التألّق والحيوية بنظر البعض للمذهب الوهابي نفسه، الذي طالما اتهم من قبل أعدائه بأنه تبريري يدعو الى الخضوع والقعود عن الجهاد، وأنه مذهب لا يهتم بغير مواضيع (العقيدة) وتضخيمها. يحتمل أن يؤدي هذا التألّق بنظر البعض الى انخراط مجاميع عديدة من الشباب المتحمّس في ممارسة العنف والإلتحاق بركب مواجهة (الكفار).

الخوف الحقيقي لدى صانع القرار السعودي، والنخب الليبرالية (أو العلمانية) يكمن في إمكانية تحوّل مجاميع من المؤيدين للفكر السلفي باتجاه استخدام العنف داخلياً وعلى نحو واسع. من الواضح أن المحسوبين والمتعاطفين مع خط أسامة بن لادن فكراً وممارسة يخشون من تفتت الإجماع فيما لو تحول العنف الى الداخل، أي ضد الحكومة. فحتى المعارضين للأخيرة من بين التيار السلفي، هناك من لا يرى معارضتها بأكثر من اللسان، أي أن الخروج عليها والسعي لتغييرها سلماً أو عنفاً لا يحظى بإجماع حتى بين المعارضين. ولعلّ هذا يفسّر لماذا كانت الضربات تتوجّه مباشرة الى الوجود الأميركي داخل السعودية (انفجاري العليا والخبر) وتتقصد الغربيين كأفراد وليس الى المنشآت المدنيّة والعسكرية الوطنية. مع ملاحظة أن هذه القاعدة قد خرقت بنحو أو بآخر، وهي في طريقها على الأرجح باتجاه خرقها كاملاً، حيث تتعالى الدعوات الى مواجهات مكشوفة مع أجهزة الأمن السعودية ومهاجمة رموز العائلة المالكة وإسقاط نظام الحكم.

ومن هنا نتفهم المأزق الذي تواجهه حكومة المملكة، ومحاولات إعلان براءتها من الحرب الأميركية على العراق، وأنها لن تساهم فيها، وأنها لن تدخل شبراً من الأراضي العراقية، وغير ذلك من الكلام المكرور، والذي يعلم الجميع أنه غير دقيق، خاصة وأن القواعد العسكرية تدار منها قيادة الحرب الأميركية. لكن القوى الدافعة باتجاه العنف في داخل المملكة متحفزة اليوم أكثر من أي مضى للإنتقام من العائلة المالكة وحلفائها، وهذا ما يجعل الحكومة السعودية في وضع محرج، فلا هي تحبّذ المزيد من العنف ولا هي قادرة على مواجهته. والتحريض على نهج العنف يجد في القضية العراقية حالياً محفزاً شديداً له، كما يجد له محفزاً آخر في رفض العائلة المالكة للإصلاح السياسي، وعدم قدرتها على حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية المتفاقمة.

الأزمتان السياسية والإقتصادية وتفاقم ثقافة التطرف بعض محفزاته

مصادر العنف السياسي في المملكة

حمزة الحسن

شهدت المملكة خلال العقد الماضي حوادث عنف غير عادية، أو هي نادرة الحدوث من حيث النوع، ولكنها متصاعدة من حيث العدد والأهداف والمسببات (انفجار الخبر، انفجار العليا بالرياض، المواجهات المسلّحة العنيفة في الجنوب، التمرد في السجون، اختطاف الطائرات، اغتيالات واختطاف ومظاهرات أدّت الى مصادمات، ناهيك عن تصاعد الجريمة المسلّحة في السرقات والإعتداءات، وتصاعد عدد جرائم القتل وغيرها، إضافة الى حالة الإنفلات الأمني التي تظهر بين الفينة والأخرى والتي يقوم بها جمهور من الشباب في مناسبات عامّة 'تجمعات كروية مثلاً' أو الشغب الذي يظهر في وجود تجمعات أمام المؤسسات الحكومية).. كل هذه الأمور أُعطيت تفسيرات سريعة سطحية، وتمّ تناول بعضها بصورة شخصية. ومن التفسيرات الملفتة والمتكررة القول بأن هذه الأحداث مستوردة من الخارج أما بتأثير مباشر منه أو محاكاة له، وهي بهذا تدخل عنصر التآمر الخارجي على الأمن الداخلي كسبب رئيس لها.

وكما أن هناك خللاً أو نقصاً في تشخيص المشكلة، كذلك في التعاطي مع حلولها، وأول الحلول المطروحة: الحل الأمني، ولكن هذا الحلّ وحده، وإن كان ضرورياً، لا يكفي ولا يعالج المشكلة. فهذه الأحداث وقعت في وجود الشدّة والقسوة وعدم التراخي الأمني، مما يجعل الإعتماد الزائد على 'الحل الأمني' في معالجة الظواهر الإنشقاقية الإجتماعية والسياسية دون تتبّع الجذور الحقيقية للمشكلات، لا يؤدي على المدى المنظور الى تباطؤ في مستوى الجريمة، ولا في مستوى العنف من حيث الحدّة أو النوعية أو الحجم.

هذا المقال يحاول رسم ملامح عامّة لأسباب المشكلة، وآفاق تطوراتها، والأشكال التي تظهر بها، ووسائل ضبطها قدر ما يتوفر من مساحة مكانية وزمانية.

محفزات العنف

من الصعب الفصل من حيث الأسباب على الأقل بين العنف السياسي والعنف الأجتماعي، إذ أن جذورهما تنبثق في كثير من الأحيان من قواسم مشتركة. ومع أن الجهات الأمنية المسؤولة لا تقدّم تعريفاً خاصاً لما يسمّى بـ (الجريمة السياسية) الأمر الذي يجعل من استخدامها بشكل شمولي أمراً ممكناً حسب المسؤول الأمني (المجتهد)، وقد تبدأ بمشاجرة مع شرطي المرور حول مخالفة سير، مروراً بالتعرّض لمؤسسات الحكومة بالنقد الكلامي أو الكتابي، والكتابة المنتقدة على الجدران، الى تأسيس تجمعات معارضة أو ذات رأي دون المعارضة.. وانتهاءً باستخدام العنف سواء ضد جهاز الدولة مباشرة، أو ضد مصالح أجنبية على أرض المملكة.

مع هذا ينبغي التفريق بين الجريمة السياسية والجريمة العامّة كالسرقة أو القتل لأسباب شخصية أو الإعتداء على الممتلكات العامة والخاصة. بيد أن العقاب يختلف من حيث نوع الجريمة، حيث توقع العقوبة الشديدة على مرتكبي الجريمة السياسية أكثر من غيرها، حسب الجهة التي تتولى التحقيق، وحسب انتماءات المتهم المناطقية والقبلية والمذهبية.

وفي المجمل يمكن تحديد مصادر العنف في أربعة أسباب رئيسية، هي حسب التسلسل في الأهمية:

١ـ سيادة ثقافة التطرّف وعدم التسامح

مواصفات هذه الثقافة، أنها ثقافة أحادية، بمعنى أنها تفترض إمتلاك الحقيقة المطلقة، وأنها ثقافة إقصائية لمن خالفها، فهي لا تحترم الرأي المخالف حتى ضمن الدائرة الفكرية الواحدة، وضمن المذهب الواحد. وهي فوق هذا ثقافة تميل الى العاطفة أكثر من العلمية، وتنهج الى الشعار والحماسة وإلهاب عواطف الجمهور من أجل حشده وتحريكه، لا من أجل ترشيده، ولذا فهي تميل الي التحريض، وتميل الى التكفير، وهي أخيراً لا تفكر كثيراً في العواقب السلبية، لا في المدى المنظور ولا البعيد.

لسوء الحظ فإن هذا النوع من التوجه الثقافي موجود لدى الجهاز الحكومي، ولدى المؤسسة الدينية، ولدى شرائح المجتمع الأخرى التي تفعل ذات الأمر من جهة الفعل وردّ الفعل.

التعليم يعدّ أهم وسائل الدمج الإجتماعي، وإيصال ثقافة التعايش والإعتدال؛ ولأن السياسة القائمة تستهدف (الصهر الديني/ المذهبي) للسكان وليس (الدمج الوطني) الذي يتطلب ثقافة مختلفة، هي فوق المناطقيات وفوق المذاهب.. لذا، فإن التركيز على فرض الرأي الواحد يبدأ مع الطفل في المدرسة قبل البيت، ونزعة التطرّف تنمو لديه بالشكل (القانوني). فمناهج التعليم تولّد أجواء التطرّف وتغذّيه، وقد باعدت بين المواطنين، وزادت الهوّة بين الجمهور والحكومة، وخرّجت أجيالاً طائفية بالمعنيين المذهبي والمناطقي. لا المناهج الدينية ولا مناهج التاريخ بوضعها الحالي، يمكن أن تساهم في جلب ثقافة معتدلة سواء تجاه الآخر الداخلي كان مواطناً أم حكومة، ولا تجاه الآخر الخارجي أياً كان تصنيفه السياسي أو الديني.

كيف يمكن لمناهج تعلّم الطلاب منذ نعومة أظفارهم أن الحق المطلق يوجد عند جهة واحدة، وتعلّمهم تصنيف بعضهم البعض على أسس مذهبية ومناطقية، وتكفير وتفسيق وتجريم بعضهم لبعض، أن تفضي لاستقرار داخلي ونفسي؟ وكيف يمكن مع تغليب ثقافة مناطقية محددة وتجاهل المناطق الأخرى أن تسود ثقافة مشتركة تهتم بالقواسم العامّة، وطنية أو دينية؟ إن مناهج التعليم تقدّم مسلّمات لا تراعي مشاعر مواطنين آخرين، وهي من الحدّة بحيث أدت الى (انقلاب) على (الدين) وضعف الوازع الديني خاصة بين الأجيال الجديدة، بل وأدت الى صراعات شارفت على استخدام السلاح.

ذات الثقافة الدينية التي قام عليها بنيان المملكة السياسي الموحّد، لم تحتمل الرأي الآخر من أتباع المدرسة، فمن يخرج قيد أنملة على المسلمات والقوالب يخشى على نفسه من التكفير، وقد وصل الأمر بتكفير رؤوس الدعوة السلفية نفسها. والحكومة نفسها، التي استخدمت السلاح الديني ضد مخالفيها وبنجاح، واعتمدت مدرسة واحدة لشرعنة ذاتها، هي نفسها اليوم أصبحت موضع اتهام بالتكفير، وتواجه بدعوات تجيز الخروج عليها. إن التكفير سلاح ذو حدين يبدأ بالآخر أولاً، وينتهي بالذات، في عملية

تدمير داخلي.

والموضوع الديني ليس مجرد لبوس يستخدم لشرعنة المطامح السياسية، بمعنى أنه ليس مجرد وسيلة لشرعنة المعارضة أو لشرعنة احتكار السلطة، وإلباس الطموحات السياسية ثوباً دينياً، بل هو محفّز قوي يمكن استخدامه للبناء وللتدمير معاً، حسب الفهم الذي يعطى للجمهور. وطبيعة فهم الثقافة الدينية مجملاً وإن كانت عنصراً مستقلاً بذاته في تحديد مستوى العنف، إلاّ أنه يتفاعل أيضاً مع العوامل الإجتماعية والسياسية والإقتصادية الأخرى. والتطرف لا يأتي من المدرسة السلفية، وإن كانت أكثر من ابتليت به، ففي غياب الإنفتاح السياسي، والإعلامي، وغياب الحوار العقلاني في أجهزة الإعلام، وتجريم التلاقي والتحاور بين المختلفين في الآراء الدينية والسياسية، يسهّل بروز وسائل الإحتجاج العنفي ويشرّعها لدى مختلف الشرائح الإجتماعية.

ليس التعليم وحده مصدر الثقافة الأحادية، بل ما تبثّه أجهزة الإعلام، التي أصبحت أجهزة غريبة عن مجتمعها، بحيث أن قلّة تعتبر ما تبثّه ممثلاً لها. فما يبث من مواضيع دينية لا يعني إلا أتباع مدرسة واحدة، وما يبث من ثقافات هو في الأكثر أقرب الى تراث وتقاليد منطقة بعينها، والمشاهد في شرق المملكة وغربها خاصّة، يجد الإعلام العربي الخارجي أقرب اليه والى همومه العامة كعربي وكمسلم وحتى الى همومه الخاصة منها بقدر ما من الإعلام الرسمي نفسه. فإذا ما تمّ التنكر للثقافات المتعددة التي يتشكل منها المجتمع، وتمّ الإصرار على ثقافة واحدة، تكون النتيجة أن ما يسمّى بسلطة الإعلام الرسمي تتبدّد.. باختصار لأن قسماً كبيراً من المواطنين لا يتابعونها، وبالتالي لا يتأثرون بها، واليوم هناك الكثيرون (يشفّرون!) أجهزة التلفاز بحيث يحذفون القنوات الرسمية كلياً وكأنها غير موجودة.

والمسؤولون في المملكة ليس فقط يتحملون المسؤولية الكبرى في هذين المجالين: التعليم والإعلام، بل هم مسؤولون بشكل مباشر عن ترويج الثقافة الواحدة التي لا تحترم خصائص المواطنين، وبسلطة القانون، ويجري التعبير عنها في مختلف مجالات الحياة حتى في البيانات الرسمية. خذ مثلاً أحداث نجران، فالبيان الرسمي يقول أنه تمّ القبض على (مشعوذ) الذي هو في الواقع أقرب ما يكون الى زعيم ديني لدى الإسماعيليين. لم يكن البيان الرسمي لوزارة الداخلية بحاجة الى هذا التبرير الذي يستفزّ مجموعة غير قليلة من المواطنين، فهناك تبريرات كثيرة يمكن أن تستخدم. حتى لو كان القائمون على الحكومة يتبنّون مذهباً بعينه، لا يبدو من المنطقي أن يتهم ما يقرب النصف مليون مواطن بالشعوذة، وتقتحم مساجدهم، فتنشأ أزمة تصل الى الإحتكام الى السلاح. حتى لو افترضنا أنهم مشعوذون حسب قناعة المذهب الرسمي وحتى حسب قناعة القائمين على الجهاز الحكومي، هل هناك من حكمة ما وراء الصدام مع المواطنين على قاعدة (مذهبية) وإشهار ذلك على الملأ؟

إن الإنحياز الواضح لثقافة مذهبية محددة والطعن في غيرها، وتدريس الطعون في الكتب المدرسية، والترويج لثقافة غير جامعة وغير وطنية، يقود الى عنف المسود وعنف السائد على حدّ سواء، وإن اختلفت مبررات كل منهما. وها نحن اليوم نقف أمام حدّة العصبيات القبليّة والمذهبية والمناطقية وحتى الفكرية، فهذا علماني ملحد، وهذا أشعري مشرك، وهذا معتزلي وذاك رافضي، وهذا من الشروق، والآخر حجازي صوفي وهكذا.

حين يزعم إمتلاك حق التكفير للمواطنين، وحق الحجر على عقولهم، وحق تعليمهم ما لا يرغبون وحق إثارة النعرات والحساسيات، ومن يحتكم الى ثقافة الحق المطلق، ويحرّض على المخالف، فإنه لا يؤذي (العدو) بل (نفسه) أيضاً، فالمسألة قد تبدأ بالبعيد، ولا تنتهي بالحكومة، بل بأتباع الفريق الواحد نفسه، يفعل بهم التعصب تمزيقاً، أو يتآكلون بالجمود وعدم التطوير في غياب الإجتهاد.

أيضاً من يتقبل العنف وسياسة الإقصاء ضد البعيد، لن يمض به زمن طويل حتى يصل الأمر اليه، فرداً كان أو جماعة. والمشكلة التي واجهت البلاد منذ بناء نواتها، أنها قامت على عصبية مذهبية مناطقية، قالت أن الآخر غير أتباع الدعوة السلفية كافر (وليس مشركاً فحسب) وعلى ذلك الأساس جرى نشر (الإسلام) الى الحجاز والشرق والجنوب. لم يتغيّر شيء كثير من ذلك حتى اليوم. والقضية ليست في التكفير فحسب، فـ (السلفيون) ليسوا أول ولا آخر من كفّر في هذه الأمّة، ولكنهم للحق أكثر من استخدمه من السابقين واللاحقين. وتكفيرهم ليس بالمعنى النظري كأن تقول هذا كفّر ذاك وانتهى الأمر عند هذا الحدّ، بل هو تكفير (رسالي) إن صح التعبير، بمعنى أن هناك حركة دفع تالية لما بعد التكفير، وهو القتل والقسر على تغيير العقائد، والتمييز في المواطنة، وما أشبه.

وها هي الدولة ومنذ تأسيسها، لم تتغير كثيراً في عقلها الديني/ المذهبي، فلا هي تعترف بحقيقة التعدد المذهبي والثقافي بشكل عام، ولا هي قادرة على دفع الثمن المتأتي من غياب هذا الإعتراف.. أي العودة الى القديم، بحروبه ودمائه، الى ما قبل الدولة القطرية. لازال هناك عدد غير قليل يريد أن (تُقطف رؤوس) الملحدين العلمانيين والروافض والمتصوفة الذين يقيمون الموالد النبوية في الحجاز، ولم يلبث الأمر أن وصل الى الحكومة نفسها: هل هي كافرة؟ وإذا كانت كذلك، فما هي الخطوة التالية؟.

٢ ـ غياب قنوات التعبير السياسي والفكري

وهذا يؤدي الى الإحتقان فالإنفجار غير المسؤول. وكذلك غياب القنوات والأطر والمنظمات الأهليّة التي يمكن لها أن تستوعب بعض الطاقات وترشدها. خلافاً للسياسة المتّبعة، فإن الخوف الحقيقي يكمن في الأمور التي لم تُقَلْ والتي لم يُعلن عنها، وليس مما يقال ويعبّر عنه في العلن. الفلسفة المتبعة رسمياً تقول بأن ما يصنّف في خانة (الضلال) الديني أو السياسي أحرى بالقمع وعدم السماح له بأن يعلن عن نفسه وإن كان وجوده على الأرض حقيقة واقعة. فالليبراليون، هم ملاحدة علمانيون، لا يجب أن يسمح لهم حتى بحقّ الرد، ويجري التفتيش وراء ما يكتبون، ومحاسبة النيات لا الأدلّة الماديّة.. والشيعة روافض كفار، ووجودهم خطر سياسي وعقائدي محدق في أي موقع أو مؤسسة يعملون فيها، خاصة في أجهزة الإعلام، فهؤلاء لا حق لهم أيضاً في التعبير. وأنصاف المتدينين ـ بنظرهم ـ أو المتساهلين في الدين، أو من يمارسون شركيات المولد النبوي وغيره، فيفترض أيضاً إقصاؤهم.

أما الفلسفة الحكومية في غير ما هو ديني/ مذهبي فيرى أن حرية التعبير تأتي بالمشاكل، فهي تبدأ بالدائرة الواسعة وتصل الى الدائرة الضيقة، وهي نقد العائلة المالكة، والإنفتاح يأتي بأفكار التغيير من جهة، وآراء التسقيط من جهة أخرى لأنها تناقش ما يعتقد أنه مسلمات سياسية، وإن نقاش أي قضية كفيل بتسقيطها، لأنه يضعها أمام مباضع التشريح، مما يهدد البناء الفكري التي تقوم عليه شرعية الحكم.

إذا كان هذا التوصيف صحيحاً، فإن النتيجة المنطقية للأمور هي: قلّة المؤسسات الإعلامية في الأساس وطغيان الإعلام الرسمي؛ تصاعد حدّة الرقابة على الموضوعين السياسي والديني/ المذهبي/ الفكري؛ إغراق الصحف بالكتاب المتملقين والمراقبين الأمنيين، وزيادة نشر التافه من الأمور والقضايا. لكن القضية الأكثر خطراً من هذا هي ليست فقط ما يستتبع احتكار الإعلام لفئات محددة من حيث الصنف، ولكن انزواء خيرة العقول وتعطيل حركة الإبداع. وحتى هذا قد لا ينظر له بعض المسؤولين سلبياً، بل هو خير، فطالما لجأ المثقفون وأصحاب الرأي وانكفأوا على ذاتهم وعلى حلقاتهم الصغيرة في مجالسهم، فقد تمّ درأ الخطر من الناحية النظرية. لكن من الناحية العملية، نشأ نتيجة ذلك تيار عريض يحمل مفاهيم ورؤى مختلفة أقرب الى معاكسة السلطة من أن يكون متوازياً معها، بشكل لا تستطيع أجهزة التعبير المتاحة التأثير فيه لأنه لا يستقي رأيه او علمه

منها، ولا تستطيع السلطة الأمنية أن تمنع تأثيراته من التمدد خارج أسوار القلاع والحصون الرقابية.

بعبارة أخرى، هناك عزلة تعاني منها قنوات التعبير المحلية، والمسؤولون غير قادرين - فيما يبدو - على إدراك حقيقة أنهم قد خسروا معركتهم الإعلامية والتوجيهية مع شعبهم. ولأنهم لم يدركوا هذا الأمر، فإن الفاصلة الذهنية بين المسؤول ورجل الشارع تزداد اتساعاً بصورة لم تكن مألوفة من قبل، بحيث أنه لم يعد يعرف كيف يفكّر مواطنوه، ولا نوعية تطلعاتهم وهمومهم، وليس لديه مقياس للرأي العام، ولا مجالاً حرّاً يمكنهم من خلاله التنبؤ بالتحولات الذهنية التي يمرّون بها. هناك عالمان مختلفان، تجد ملامح الأول في قنوات التعبير المحلية، في حين تجد (بعض) ملامح الآخر في مشاركات السعوديين عبر الإنترنت في المنتديات ودوائر الحوار التي لا سلطة للرقابة الحكومية عليها.

وإذا ما تصاعدت الفاصلة بين الذهنيتين الحكومية والشعبية، فإن لغة التخاطب والتواصل تكون ضعيفة، وأدوات الضبط الأمني ستكون غير قادرة على التنبؤ بانفجارات المستقبل. ومن هنا، فإن توسيع قنوات التعبير الثقافي والإعلامي أضحت ضرورة أمنية، وإن الحكومة بحاجة الى جهد كبير بل الى جهد مستحيل لإقناع مواطنيها بالتواصل مع أجهزة التعبير المحلية، لإفراغ ما بجوفهم من أفكار ومشاعر وإحباطات ونقد وربما شتم أيضاً. فالتعاطي مع المعلوم أخفّ وطأة من التعاطي مع المجهول. إن الفائدة لا تكمن فقط في تنفيس الإحتقان الداخلي لدى المواطنين، والذي يتراكم عبر السنين، بل وفي معرفة اتجاهات الرأي العام المحلي وقياس نبض الشارع وعزل الحصون الثقافية السريّة وإشاعة ثقافة الإعتدال وتأطيرها، ومكافحة الأحادية الثقافية المتطرفة والتي ستبقى ما بقيت قنوات التعبير ضيّقة أو معدومة، وما بقيت الأصوات الأخرى المختلفة مخنوقة مهمّشة.

أما قنوات التعبير السياسي، فهي خطوة لاحقة لحرية التعبير بمعناها الواسع. فلا يمكن تخيّل انفتاحاً سياسياً ولو كان محدوداً بدون مقدمات (ليبرالية) على صعيد حرية التعبير، إذ هي المدخل اليها والضامن لاستمرار وجودها وتطورها (نموذج ذلك الكويت والأردن والمغرب). بديهي أن حرية التعبير لا تساير بالضرورة الإنفتاح السياسي، فلا يعني وجود الليبرالية الإعلامية أو جزء منها، ديمقراطية أو جزءً منها. العادة أن هناك ثلاث خطوات تتخذ على صعيد التحول السياسي.

الأولى: يبدأ النظام، أي نظام سياسي، بفك بعض تشبّثه بالسلطة، فتعطى وسائل الإعلام القائمة بعضاً من الحرية أو قدراً كبيراً منها، بحيث تتمكن من استيعاب الجزء الأكبر من الهموم الشعبية والطاقات المتعلّمة، وفي هذه الحالة يتقلّص حجم الرقابة على المطبوعات، وعلى إصدار الصحف والمجلات، وتفك قيود الحظر على التجمعات السياسية والثقافية، بل ويطلق سراح المعتقلين (السياسيين) الذين هم في الغالب يقعون تحت مسمّى (سجناء الضمير)، وفي بعض الدول يتم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية والنقابية، أو يتمّ التغاضي عنها، لأنه لا يمكن منع قيامها في حال وجود الحريات، إذ أن الوضع يفرض تبلورها حسب الإجتهادات البارزة في الساحة. أي أن التعبيرات الثقافية تأخذ أشكالاً تنظيمية سياسية.

الخطوة الثانية، تدخل البلاد في مرحلة تحول انتقالي نحو تغيير النظام السياسي بشكله التدريجي، وليس بالصورة الراديكالية، بحيث تقوم الإنتخابات، ويجري التحول من نظام مستبد الى نظام أكثر حرية. وفي هذه الفترة يجري تعديل الدستور أو تشكيله إن لم يكن موجوداً، ويتم تشكيل برلمان أو مجلس شورى منتخب، وتوضع الحدود الفاصلة بين (الشعبي) و (الرسمي)، وتؤطّر صلاحيات القائمين على الحكم. وهنا قد تقف التحولات عند أعلى هرم السلطة مع إحالة بعض السلطات الى الجهاز التشريعي. في هذه المرحلة تكمن الخطورة، إذ قد ينقلب النظام أو بعض أجنحته على التحول السياسي الحرّ، خاصة إذا ما فشلت التوجهات الديمقراطية الوليدة في تثبيت أقدامها، ومعالجة المشاكل الإقتصادية والاجتماعية والأمنية (مثال ذلك انقلاب البشير في السودان).

أما المرحلة الأخيرة، فهي مرحلة ارتفاع الخطر، فمع مرور الزمن تتضاءل مخاطر الإنقلاب على التحول السياسي، وتتوضح الخطوط السياسية للاعبين، ويقتنع اللاعبون بها على مدى الزمن وأنها أفضل (الموجود).

في ظل عدم وجود حرية تعبير، لا يتوقع أي انفتاح سياسي في المملكة، حتى مع وجود (نظام سياسي/ شبه دستور) و (مجلس شورى معيّن) و (نظام مقاطعات لا مركزي)، حتى إذا افترضنا وجود هذه الأمور ممتازة على الورق (وهي بنظر العديدين ليست كذلك) فإنها لا تفيد كثيراً، ولا يمكن تطبيقها، لأنها تفتقد الآلية والإشراف الشعبي، تماماً مثلما هو حاصل الآن في المملكة وفي غيرها من الدول. حتى مع القول ان هذه المؤسسات أو المشاريع القائمة يمكن تطويرها، فإن ذلك سيكون مستحيلاً بدون توسيع قنوات التعبير عن الرأي.

هناك أسئلة ملحّة كثيرة في هذا الشأن، منها: لماذا تعطى أهمية في الأساس للإنفتاح السياسي كواحد من مجموعة الأدوية لعلاج التأزم الأمني ونزع فتائل العنف؟ ألا يمكن حل موضوع العنف بوسائل أخرى أقلّ كلفة من الناحية السياسية؟ لماذا تكون المملكة وحدها بين دول الجزيرة العربية في آخر ركب التغيير السياسي؟.

من الناحية الفعلية، المملكة هي أقلّ دول الخليج والجزيرة العربية في تقديم الحدود الدنيا من حق حرية التعبير لمواطنيها، وهي بالتالي الأقل أيضاً في مجال الحريات السياسية، ويتبع ذلك أنها - حسبما نظن - تحتضن مخزوناً هائلاً من التشنّج والعنف لم يجر التعبير عنه بعد إلا في الحدود الدنيا. يمكن للجهاز الأمني القول بأنه يمكن التعاطي مع هذا المخزون العنفي - إن كان موجوداً بالفعل - بوسائل أمنية وقائية استباقية أو بعد حدوثه، كما هو حاصل الآن. من يعتقد بهذا الحل، إن كان يراه حلاً وحيداً، يجب أن يدرك بعضاً من الحقائق:

أولاً - لم يعد بالإمكان اليوم إلغاء دور المواطنين في تقرير مصيرهم، عبر المشاركة السياسية أو على الأقل عبر التأثير على السلطة السياسية وتوجهاتها. كما لا يمكن بأي حال قتل الطموحات السياسية للنخب (أياً كان تعريفها) فذلك يستلزم تغيير الخلقة البشرية. أيضاً لا يمكن وقف الصراع على السلطة ولأمد بعيد بوسائل القمع وحدها، أو عبر غرس قناعات (الحق الإلهي) أو (حق القوة: أخذناها بالسيف) أو حكاية (ملك الآباء والأجداد). المفترض: هو تنظيم مشاركة الجمهور، واستيعاب الطموحات، على الأقل ضمن الحدّ الممكن الذي لا يؤدي الى موت الذئب ولا إفناء الغنم، أملاً في الوصول الى أكبر قدرٍ من الإستقرار السياسي، الذي يبعد عن البلاد شبح المفاجآت غير السارّة، ويزيل عن الحكام هاجس الخوف.

ثانياً - إن التوسّع في استخدام العنف لا يحلّ المشكلة من جذورها، رغم كلفته من الناحية الإنسانية، إذ لا بد أن يكون العنف متواصلاً زمانياً وشاملاً مكانياً وحاداً في عمقه، ولا أحسب أن طبقة حاكمة يمكنها توفير مثل هذا النوع من الحل لفترة طويلة، وقد تمت تجربة هذا الحلّ في أماكن عديدة من العالم وفشل، وإلاّ لما قامت حكومات وسقطت دول. وأحسب أن أي حكومة تسعى بالفعل لـ (شرعنة) نفسها باستخدام القدر الأدنى من العنف ضد جمهورها، إذ قد يغيب عن الذهن أحياناً، حقيقة أن التوسع في استخدام العنف يؤدي الى نقصان في (شرعية) الحكم. فهو ليس مؤشراً على عدم الرضا الشعبي فحسب، ولكنه يفقد الحكومة قواعدها الشعبية، بحيث يصبح تغييرها ضرورة ملحّة. وأقصى ما يفعله العنف الحكومي أو بالأحرى الحل الأمني هو الاكتساح الظاهري للمشكلة، ولكنه يعمّقها في الوجدان الشعبي، فإذا ما جاءت أي فرصة انقلب الناس على (أسيادهم) وبعنف. إن من أهم مقاييس (شرعية) أي حكومة النظر الى حجم استخدامها للعنف

ضد جمهورها ونخبه.

ثالثاً ـ إن التوسع في استخدام الحل الأمني، يأتي بردّ فعل عنفي مماثل، حيث تنشط الحركات السريّة، وتتعمّق ثقافة التطرف بعيداً عن أعين السلطات، وتتجه الأنظار الى الحلول الراديكالية (على شاكلة حلول الإستئصال الأمني الرسمي) فتغيب عن ساحة المواجهة وجوه الإصلاح ودعوات التدرّج في التغيير. ومما لا شكّ فيه، أن بعضاً من العنف السائد، يعود في جذوره الى عنف السلطات الأمنية، والى تيبّس القنوات السياسية التي تضيق بالآراء والطموحات التي شهدت انتعاشاً غير عادي خلال الخمسة عشر عاماً الماضية دون أن تلقى لها استجابة رسمية تذكر. ولعلنا نقول بشيء من الإطمئنان، إن غياب دعوات الإصلاح السياسي على الصعيد الشعبي، والتي ظهرت أولى آثارها في بداية التسعينات، أمرٌ يدعو الى القلق، لا بالنظر الى أن تلك الدعوات كانت طارئة أو زوبعة في فنجان، كما يتصور بعض المحللين، بل لأن العنف ثقافة وممارسة تصاعد منذ ذلك الحين، الرسمي منه وغير الرسمي. فالقمع قضى على التعبيرات الظاهرية لتلك الدعوات، او لتلك الحاجة الماسة للتغيير السياسي، ولكنه لم يحل دون انتشارها وتصاعد الشعور بالحاجة إليها على الصعيد الشعبي.

رابعاً ـ إن الحلّ الأمني يكون فاعلاً ضمن الإطار القيمي والمعياري لدى المجتمع، وهذه القيم لم تعد اليوم قادرة على الضبط الإجتماعي للأجيال الجديدة، التي تشكل أكثر من نصف السكان. فضبط القبيلة عبر شيخها، أو الشاب والشابة عبر العائلة وقيمها، والمتدينون عبر مراجعهم الدينية، والجمهور عبر الشخصيات الإجتماعية، أمر لا يمكن التعويل عليه كما في الماضي. فالأجيال الجديدة وإن تعصّبت لمذاهبها ومناطقها وقبائلها، فإن تعصبها تعصّب (هويّة) لا يحمل معه بالضرورة رضوخاً لمعايير القبيلة وقيم العائلة والى قيم في المجتمع كانت في يوم ما سائدة. الأجيال الجديدة تستعصي على الضبط بالعصا، لا تؤثر فيها (إخافة الآباء والأجداد) ممّن شهدوا أو سمعوا بصنوف العنف، ولا هي استنفعت بالطفرة النفطية لأنها ولدت أو تشكلت أفكارها وتوجهاتها بعد انتهائها فليس لديها شيئاً تخسره، وهي تحمل روح تحدّ ومناكفة غير عادية، وتتعرض لضغوطات ذهنية وفكرية فرضتها وسائل الإتصال، وتلعب المقارنة بين بلدهم والبلاد المجاورة دوراً في تعزيز نقمتهم على أوضاعهم. وبالتالي فإن الحل الأمني، حتى وإن جرى التوسّع في استخدامه، لن يكون ـ على الأرجح ـ ناجعاً دون وجود منظومة (قيم) (ومعايير) سلوكية جديدة تتولّى الضبط، تكون مقبولة، بمعنى حاكميتها على العموم وتتماشى جنباً الى جنب مع آلة العنف.

خامساً وأخيراً ـ إن الحلّ الأمني يخنق البلاد برمّتها، حاكميها ومحكوميها. إنه يختطف مستقبل أجيالها، ويشلّ حركة الإبداع والتطوّر فيها في شتى المجالات.

وكما رأينا فإن الحل الأمني الذي يستهدف في الأصل عدم تقديم تنازلات سياسية، هو بحد ذاته حلٌّ مكلفٌ من الناحية السياسية، أي أن النظام يدفع ثمن عدم التغيير من (شرعيته) ومقبوليته لدى قواعده الشعبية.

٣ ـ الإنحدار السريع للأوضاع الإقتصادية، والنهاية المتوقعة للدولة الريعية

الربط بين تدهور الأوضاع الإقتصادية وتدهور الأوضاع الأمنية، من جهة تزايد معدلات الجريمة أمرٌ مألوف في الأبحاث السياسية والإجتماعية. كذلك فإن الربط بين تدهور الأوضاع الإقتصادية من جهة ومجريات الأحداث السياسية وأيضاً تطور النظم السياسية أو انهيارها صار من البديهيات السياسية، ولا نأتِ هنا بجديد في هذا الأمر. لا نستطيع أن نفصل الموضوع الإقتصادي وآثاره السلبية أو الإيجابية على الحالة الأمنية وحدها دون النواحي السياسية.

من سوء حظ المملكة أن تراجع الأوضاع الإقتصادية جاء بشكل سريع في وقت بلغت فيه قمة رخائها، فسبب ذلك إرباكات نفسية وسياسية واجتماعية لاتزال تحفر جذورها عميقاً. يقال بأن عدداً من الثورات، وبينها الثورة الفرنسية والأميركية، جاءت بعد فترة زمنية طويلة من الرخاء والإستقرار الإقتصادي، وقد أدّى الإنكسار الإقتصادي المفاجئ الى إشعال ثورات أطاحت بالنظم القائمة. وتعود كثير من التحولات السياسية في العالم الثالث من انشقاقات وحركات انفصال ومظاهرات خبز الى عوامل مختلفة ولكن العامل الإقتصادي هو الطاغي بينها. لقد أدّت هشاشة الوضع الإقتصادي في الأردن أواخر الثمانينات الى مظاهرات وصدامات قادت الى تحوّل ديمقراطي (جزئي طبعاً)، كذلك الأمر في إندونيسيا حيث أطيح بسوهارتو، كما أطيح بعدد من الديكتاتوريات في مناطق متعددة من العالم الثالث.

في المقابل، فإن كثيراً من الحكومات المدنية يطيح بها العسكر أثناء مراحل الانهيار او التراجع الإقتصادي، كما حدث تكراراً في دول جنوب شرق آسيا، حيث يبقى العسكريون في السلطة طالما كانوا قادرين على توفير النجاح في هذا الجانب بالتحديد.

الإنهيار الإقتصادي والإصلاح السياسي

غير أن المسألة قد تكون أعقد من ذلك في بلدٍ كالمملكة، فالقاعدة، ولكل قاعدة شواذ، أن التطور الإقتصادي الإيجابي يقود الى إصلاح سياسي وتطوير في المؤسسات السياسية وزيادة المشاركة الشعبية. فوجود الثروة علامة على إمكانية (سريعة نسبياً) لتحصيل نوع من الإنفتاح السياسي والديمقراطية. فللإزدهار الإقتصادي علاقة وثيقة بالتطور السياسي الإيجابي، ولذا نرى أن أغلب الدول الديمقراطية هي أيضاً دول غنية. فهل قاد غناها الى تطور في بنائها السياسي؟ أم كان تطور بنائها السياسي قادها الى الإزدهار الإقتصادي؟.

هناك نظرية تقول بأن الغنى صنو الديمقراطية، صنو التعددية الثقافية والسلم الإجتماعي. فغنى الدولة والأفراد يعني تطوراً في التعليم والثقافة والفكر، وهذا يقود بنحو أو آخر الى المطالبة بالإصلاح السياسي. كما أن الرخاء الإقتصادي يجعل المواطنين أقلّ ميلاً لاستخدام العنف، ويجعل السلطات بالمقابل أقلّ عدوانيّة. كما أن التطور الإقتصادي يوسّع قاعدة الطبقة الوسطى التي تعتبر حاضنة للتغيير السياسي.

ولكن.. وكما قلنا، لكل قاعدة شواذ! الهند ديمقراطية مع فقرها، في حين أن الصين الديكتاتورية تشهد ولسنوات عديدة نمواً اقتصادياً هو الأعلى بين دول العالم قاطبة. قد يفرض الفقر والتراجع الإقتصادي تحولاً نحو التغيير السياسي، وقد يكون الغنى ـ كما كان في المملكة ـ أداة لتعويق التطور السياسي، شأنها في ذلك شأن عدد من الدول الريعية التي تعتمد في دخلها الأساسي على مصادر غير مملوكة لأشخاص أو شركات، وتستخدمها الدولة في برامجها الإجتماعية والإقتصادية. فالمال كما أثبت في المملكة، قد يكون بديلاً، ولو مؤقتاً، عن التغيير السياسي والمشاركة السياسية. فسنوات الوفرة المالية كانت قادرة على امتصاص بعض التشنّجات لدى الأفراد والجماعات والمناطق (مع ملاحظة أن التحديث السريع كانت له آثاره السلبية أيضاً). وكان المال قادراً الى وقت قريب، وربما لازال في المجمل، على (تجبين) النخب كما الأفراد العاديين، من خلال الإستيعاب المتواصل في الجهاز البيروقراطي الحكومي (التوظيف) ومن خلال تلبية الطموحات المادية لدى الأفراد.

أيضاً أدّت الوفرة في المملكة الى أمرين مهمين: توسيع سلطان مؤسسات الدولة وانتشارها، وتقوية جهازها الأمني والعسكري.. وتوفير قاعدة أخرى لشرعية النظام السياسي الذي حقّق قدراً من الرخاء على قاعدة (شرعية الإنجاز المادي). كل هذه الأمور أصابها الإهتزاز بفعل تقلّص إيرادات الدولة. لن تعود الدولة الريعية كما كانت حتى مع زيادة المداخيل النفطية، ولن تكون الدولة قادرة على توفير

التعليم الجامعي بشكل كاف، ولا على بناء مدارس كافية، كما لن تستطيع توفير الوظائف ضمن القطاع الحكومي، فعملية الإستيعاب في الجهاز الوظيفي الحكومي لها حدود لا يمكن تجاوزها، وإن كان ذلك لا يعفي مؤسسات الدولة من مسؤوليتها في توفير وظائف لمواطنيها. أيضاً، فإن النتائج المترتبة على هذا كلّه، بما في ذلك تقلص الخدمات الصحية وتراجع مستواها، الى الخدمات الإسكانية، والمواصلات، وزيادة الرسوم (الضرائب)، وما أشبه، لا بد وأن تترك آثاراً حادة على معدلات الجريمة والعنف، الأمر الذي يشكّل تحدياً لشرعية النظام السياسي حتى بين قواعده التقليدية.

بالرغم من حقيقة وجود خيارات عديدة لتقليص آثار الأزمة الإقتصادية، إلاّ أنها خيارات تستدعي إجراء عمليات جراحية في هيكل الدولة البيروقراطي، ليس لدى القائمين عليها الآن الشجاعة الكافية، وربما القدرة، على طرقها. فمداخيل الدولة لا تزال معقولة رغم انخفاضها عن معدلاتها القديمة، وهي كافية لتجميد المشكلة الإقتصادية إن لم نقل البدء بحلها. ولكن مشاكل الفساد الإداري، وهدر الأموال العامة تجري على قدم وساق رغم الضائقة الاقتصادية. ولم تؤدّ تلك الضائقة الى إعادة النظر في الأولويات من جهة المصاريف، فلا زال الجهاز الأمني والعسكري يستقطعان أكثر من نصف دخل البلاد.. وإذا كان هناك من تبرير للصرف على الجهاز الأمني الداخلي المتضخم، فليس هناك من مبرر مقنع للإستمرار في الصرف على شراء الأسلحة، وعلى جيش لا يتجاوز عدده المائة ألف شخص.

في هذا الإطار يمكن أيضاً ذكر مصاريف العائلة المالكة التي لا يعلم حجمها، ولكن المواطنين ـ صحيحاً قالوا أم خطأ ـ يشيرون إليها كسبب رئيسي وربما (الرئيسي) وراء المشكلة. إن عدم القدرة أو عدم الرغبة في ضبط مثل هذا النوع من المصاريف، لا يفضي فقط الى اتهام الجمهور للقائمين على الدولة بالفشل في الإدارة، بل يميل الى اتهامهم (بخيانة) الأمانة أيضاً، ومثل هذا المنحى في التفكير لا بدّ وأن يترك آثاره على شرعية الحكم. وكلما اشتدّت الأزمة أُلقي باللوم على المسؤولين، فالذي حصد وحده المديح على قاعدة تحقيق الإنجاز، يحصد وحده مسؤولية الإخفاق بنظر العامة.

في سنوات الرخاء الإقتصادي النسبي، كانت أعين الجمهور مغمضة عن كل الأخطاء، وعن الحقوق السياسية.. ولكن في حال التراجع والإنتكاس، لا تبق الأعين مغلقة، والعقول تبحث عن جهة تعلّق عليها أسباب الفشل، خاصة بالنسبة للأجيال الشابة التي خسرت وتخسر مستقبلها التعليمي والوظيفي. وإذا كانت النافذة السياسية مغلقة أمام الجمهور في سنوات الطفرة، فإنه من شبه المستحيل اليوم أن تغلق جنباً الى جنب الأبواب الإقتصادية دون حدوث أزمة. أي لا يمكن ضبط المواطنين في جو المعاناة الإقتصادية بمنع التنفيس السياسي. وحتى الآن لا تظهر أية مؤشرات على أن هناك نيّة في توسيع القنوات السياسية لتلافي بعض مشاكل الإحباط الإقتصادي. وهذا يعني فيما يعنيه الإعتماد على الحل الأمني لمواجهة المشاكل القادمة، طالما أن لا أفق في المدى المنظور لحلّ مشاكل التوظيف والتعليم والصحة وغيرها. وقد يرى الجهاز الأمني نفسه مدفوعاً للتوسّع في استخدام القوة حتى لا تذهب (هيبة الدولة) أدراج الرياح.

لقد تمت خلال السنوات الماضية عمليّة (تسييس) السخط الإجتماعي بصورة تدريجية رغم عدم وجود أحزاب أو منظمات سياسية تستثمرها، ولعلّ حادثة اختطاف الطائرة السعودية الى العراق وتصريحات المختطفين تنبئ عن ذلك، وتوضّح في أجلى مضامينها انعكاسات الوضع المعيشي على الحالة الأمنية ومستوى العنف السياسي وغيره.

لا بدّ هنا أن نفترض إحتمال قيام المسؤولين وبمبادرة منهم التقاط نبض الشارع، والتناغم معه بقدر ما، والسير باتجاه الإصلاحات مهما كانت قاسية ومؤلمة. يأتي في هذا السياق، قدر ملحوظ من التحسّن طرأ على وسائل الإعلام المحلية، كالصحافة السعودية أو بعضها (جريدة الوطن والى حد ما عكاظ والرياض) في مجال التعبير عن القضايا الوطنية. وفي المجال الإقتصادي، جاء تشكيل المجلس الأعلى للإقتصاد، والذي لم يرَ المواطنون حتى الآن آثار عمله إيجابياً، مع افتراض أن لديه قدراً معقولاً من الصلاحيات. بيد أن الإحتمال الإصلاحي من داخل النظام فيما لو حدث يستدعي تساؤلات سريعة منها: هل تكون الخطوات الإصلاحية حقيقية، تستطيع استيعاب حجم السخط الشعبي، أم تكون ضئيلة لا تستطيع القنوات استيعابه؟ ثم هل تبقى أدوات التنفيس للإحتقان السياسي والإجتماعي، ضمن الحدود المرسومة لها، أم تولّد مطالب أخرى؟ وأخيراً هل يكون الرابط من ذلك (الوطن) أم الفئوية والطائفية والمناطقية والقبلية؟

٤ـ التأثيرات الخارجية للعنف الداخلي

صحيح أن المملكة لا تستطيع ان تكون بمنأى عن التأثيرات الخارجية فيما يتعلق بالجريمة والعنف وتهريب المخدرات وما أشبه. التبريرات الرسمية للتفجيرات تشير دائماً الى هذا العنصر، مع إغفال خجول لعناصر التوتر الأخرى. وهذا يتناغم بشكل ما مع تضخّم الهاجس الأمني الخارجي الذي لازم المملكة منذ تأسيسها، فهي مسكونة به الى حدّ بعيد. لكن ما يثير الإنتباه، هو التبرير المعاكس تماماً حين يتعلق الأمر بموضوع الإصلاح السياسي. لماذا لا يكون لدينا برلمان منتخب مثلاً؟ يأتي الجواب: لأن شعب المملكة له خصوصيات مختلفة. إذا كانت البلاد وشعبها يتأثران بالخارج، فإنه سيأخذ الوجهين: السلبي منه والإيجابي. أو السلبي (والسلبي) أيضاً، من وجهة نظر البعض، بافتراض أن إقرار الحريات العامة، والتأثر بتجارب دول الجوار بالأخص هي مسألة سلبيّة.

يمكن تلخيص التأثيرات الخارجية على العنف المحلي في أمرين:

المحور الأول: انعكاسات السياسة الخارجية على الوضع الأمني المحلي، فالعلاقة المتميّزة مع الأميركيين ووجود قواتهم في البلاد، واستخدام طائراتهم الأراضي والأجواء السعودية لمهاجمة دول عربية وإسلامية، ينتقص الكرامة الوطنية والدينية ويحفّز بعض المجموعات أو الأفراد على استخدام العنف ضدهم. وكانت الصحفية الأميركية روبن رايت قد علقت على انفجار العليا ضد الأميركيين بالقول أن الأخيرين كانوا مجرد تبرير وضحية لصراع جماعات مسلحة ضد الحكومة السعودية. ربما يكون هذا صحيحاً، ولكن بحدود وليس بالمطلق.

مثال آخر هو العلاقة مع أفغانستان. فمن أجل محاربة الشيوعية، وإبراز نموذج حكم ديني مقابل النموذج الإيراني (المعادي يومها) دفع بالمملكة لتجنيد قواها في دعم المجاهدين. في الميدان البشري، يلاحظ أن معظم إن لم نقل كلّ اولئك الذين التحقوا بمعسكرات الأفغان لمحاربة الشيوعيين، ينتمون الى مدرسة دينية محددة، وهم في أكثرهم من منطقة واحدة. ألا يستدعي هذا تساؤلاً حول موضوع (ثقافة العنف) السائدة؟ وحين ارتدّ الأمر الى الداخل، صار مجاهدو الأمس متهمين بالجملة، ولازال هؤلاء أنفسهم ضحايا في كلتا الحالتين، يتعرضون للإعتقال والإستجواب في كل مرّة يقع حدث عنفي. وجاءت أحداث ١١ سبتمبر وموقف المملكة منها ومن الهجوم على أفغانستان وما تبعه من مقتل المآت من السعوديين لتثير الشارع على الحكومة وعلى الأميركيين، ولتجعل من أفغانستان ومن ثم العراق (الآن) بوابة مفتوحة في المستقبل المنظور لتعكير الوضع الأمني الداخلي. أيضاً ينبغي التذكير بأن تصاعد الإنتفاضة الفلسطينية ومبادرة الأمير عبد الله لتطبيع العلاقات مع اسرائيل وعجز الدول العربية وفي مقدمتها المملكة عن فعل شيء يوقف الدم الفلسطيني .. كل هذا يهبط بشرعية الحكم الى أدنى مستوياته ويهيج الشارع المتحفز للتظاهرات ضد الحكومة والأميركيين على حد سواء.

المثال الثالث والأخير هو إيران، فبعد سقوط الشاه، انتقلت تأثيراتها المعنوية الى الوسط الشيعي في شرق المملكة الذين يعاني من مشاكل التمييز الطائفي. غير أن أجهزة الأمن تعتقد بأن المشكلة (خارجية) ولم يتم التعاطي بجد مع جذور المشكل المحلية. ها هي العلاقات تعود اليوم طبيعية مع إيران، والمشكلة على حالها، لأنها وجدت قبل قيام الشاهنشاهية في إيران وليس فقط قبل قيام الثورة فيها. لكن ينبغي الإلتفات دائماً الى أن النظم الثورية تنقل تموجاتها دائماً الى الداخل، حدث هذا مع مصر عبد الناصر ومع عراق البعث في سنيّه الأولى، ومع الثورة في اليمنين.

المحور الثاني: التأثيرات الإيجابية. فالتجربة البرلمانية الكويتية كانت شديدة الحضور في البلاد منذ الستينات، وهو ما دفع بالمملكة لتضغط على الكويت (وعلى البحرين لاحقاً) لإنهائها. ومثل هذا التجارب التي تكاثرت دولياً وإقليمياً منذ أواخر الثمانينات لا بدّ وأن تحدث آثاراً على المواطنين. حينما يشاهد المواطن إمرأة يمنية أو عمانية تنتخب، أفلا يثير ذلك لديه بعض الأسى؟ وحين يقرأ الصحافة في الكويت او قطر أو البحرين: ألا يبتئس وهو ينظر الى ما يقدّم إليه من (علف) (والتشبيه هنا للأستاذ الوزير إياد مدني الذي طالب ذات مرّة بمساواة الصحافة المحلية بالعلف الحيواني من حيث الدعم الحكومي)؟ وحين يشاهد شاشة التلفاز السعودي، هل يستطيع أن يقاوم إغراء الفضائيات الخليجية وغيرها؟ وحين يستمع للمواضيع الدينية في القنوات الأخرى، هل يقرب البرامج الدينية المحلية؟ لقد أظهرت التجارب الإعلامية والديمقراطية بؤس الآلة الإعلامية السعودية، وبؤس النظام السياسي نفسه. وليس من الصعب على المواطن عقد المقارنات وهي أول خطوة للتذمّر والسخط.

في ظل شياع ثقافة حقوق الإنسان، وصناديق الإقتراع، وحرية التعبير، وتوفر البدائل الإعلامية، لم تعد الحكومة تمتلك دفة التوجيه الأخلاقي والديني والسياسي، ويكفي التدبر في هذه النتيجة للإعتبار، مع ملاحظة أن الأجيال الجديدة غير مؤطّرة ثقافياً وسياسياً ووطنياً، أي أن لديها الإستعداد لتقبّل شتى أنواع التوجيه الخارجي. وإذا ما سقط النموذج السعودي في المجالين الإعلامي والسياسي وحتى في تجربته التنموية، فما هي الآثار النفسية والعملية المترتبة على ذلك؟ كيف سينظر الفرد السعودي الى مواطنته، والى حكومته، والى شعبه؟ أي نموذج يرى فيه حلمه وتطلعاته وآماله؟ وإذا انسدّت آفاق تلك التطلعات، ما عساه يصنع أكثر مما يصنّع أصناف المحبطين: الإنطواء، او الجريمة، أو الإلتحاق بجماعات العنف السياسي من أجل التغيير.

لقطة

كم تعشقون هذا الوطن!

لماذا يخافون على الوطن؟

إذا كانت قيادة المملكة لا تزال حليفاً مقرباً للولايات المتحدة، يرجح أن تكون هي المنتصر في المعارك.

وإذا كانت المملكة لا تشارك في الحرب وتكاد تكون لا تعنيها، الى درجة استغنى المسؤولون عن القيام بأي أعمال وقائية للمدنيين، على أساس أن العراق لن يهاجم المنطقة الشرقية، لأنها ليست طرفاً في الحرب.

وإذا كانت المملكة، وحسب تصريحات قادتها، واثقون من أنفسهم على تجاوز الأزمة الإقليمية أي أزمة الحرب.

لماذا إذن هذا الهلع على "الوحدة الوطنية" التي دخلت القاموس السعودي الرسمي حديثاً وكأنها مكتشف جديد لم يستخدم إلا حديثاً وقت الطوارئ؟

ولماذا التغنّي اليوم بالوطن والدفاع عنه، وكأنّه يسير الى حتفه، يودّعه المودّعون بقصائد عصماء، ويستثمره المستثمرون بالإنفعالات الكاذبة في مزايدات تبعث على القرف.

أمن الوطن مهدّد؟ ممن؟ ولماذا؟ ومن سيدافع عنه؟

اكتشف أحدهم الوطن حديثاً بعد أن عيّن عضواً لمجلس الشورى، فراح يشنّع بالمارقين، ويلقي خطبه الوطنية العصماء: "نملك حياة واحدة نهبها للوطن" و "لا مكان إلاّ للوطن وأهله" و "الأجمل أن نموت من أجل الوطن" و "حين ننتمي الى الوطن ـ المملكة ـ فهذا يعني أننا ننتمي الى آبائنا وأمهاتنا بل وأجدادنا"! عظيم. و"نحن لم نولد من أجل أنفسنا بل من أجل وطننا" كما يقول افلاطون.

هذا هو الدرس الأول. اما الدرس الثاني في الوطنية فهو: "الخارجون على الوطن والوطنية عصفور وسخ عشه، أو كأحمق يستمر في خطئه" والمقصود بالخارجين هم المختلفين في الرأي المعارضين للإستبداد. وتستمر حلقة الدرس فتقول: "من الحقارة أن يعيب المرء وطنه" أي حين ينتقد (ولاة أمره)!

كان لدى الأمراء ولازال "العقيدة الصحيحة" يخيطونها كل يوم على مقاس يلائم أحوالهم. وكانت كلمة "الوحدة" و "الوطنية" من المحرمات "الوطنية!" التي لا يستطيع الصحافي الكتابة عنها. وها هي اليوم الوطنية تستعمل كسلاح ـ كما الإسلام ـ في غير أغراضها، ومن قبل أناس لم تكن لهم سابقة في التزام بالإسلام ولا بصدق الوطنية.

لقد شعروا بشيء من الخوف على مواقعهم فاستلّوا سيوف الوطنية يشهرونها بوجه أعدائهم، مثلما فعلوا من قبل بسيف الإسلام والعقيدة الصحيحة.

أصبحت الوطنية والدعوة الى الوحدة الوطنية كلمة حقّ يراد بها باطل عند البعض. فهي لدى رموز السلطة والمطبلين لها مجرد أداة لتسكين الشارع السعودي المطالب بحقوقه، بحجة دفع المخاطر التي تلم بالوطن. وهي عند المنتفعين "استثمار" مستقبلي في معركة كلامية موهومة ضد المجهول تجعلهم يحافظون على مواقعهم ومناصبهم في المستقبل، أو لتحصيل مواقع بالظهور وكأنهم أكثر حرصاً من رموز السلطة عليها.

ميدان الوطنية اليوم هو الدفاع عن مصالح وحق المواطن ـ وليس حق رموز السلطة ـ في الحرية والمشاركة السياسية والتعبير عن مشاعره ومعتقداته الدينية والسياسية. فمن أراد الوطنية فلا يخطئنّ بابها.

قضيّة

تصنيف جديد: مع وضدّ الحرب

السعودية تصنّف نفسها كدولة ضد الحرب على العراق، وتعلن أنها لم ولن تقدم أيّ مساندة للولايات المتحدة في هجومها المرتقب.

أمريكا تصنّف السعودية كدولة حليفة في محاربة الإرهاب وفي حربها ضد العراق، وسرّبت معلومات الى الصحافة بأنها أبرمت إتفاقاً مضى عليه عدّة أشهر (يحتمل أن يكون في سبتمبر الماضي ٢٠٠٢) يسمح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة الأمير سلطان والقواعد العسكرية الأخرى إضافة الى الأجواء السعودية في الهجوم على العراق.

أمّا العراق فلا نعلم كيف سيصنّف السعودية، فإذا ما بدأت الحرب سينكشف المستور عن الإتفاقات، وستكون السعودية بلا أدنى ريب من الدول المصنّفة بأنها في حرب مع العراق، شأنها شأن الكويت وربما تركيا.

الكويت اتخذت استعداداتها للحرب.

وتركيا فعلت ذلك رغم أنها أقوى قوة برية في حلف الناتو، وقد وافق الحلف على مدّها بالوسائل الدفاعية زيادة في الحرص والإطمئنان.

وحدهم الأمراء السعوديون الذين يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يقولون.

إذا كانت المملكة ستدخل الحرب ضدّ العراق، وهو أمرٌ حتميّ، وبغض النظر عن المبررات، ماذا يجب عليها أن تفعل في هذه الحالة دفاعاً عن شعبها، وهي التي تعلم على وجه اليقين الموقف الذي اتخذته والذي سيطبق على الأرض فعلاً؟

الأمير خالد بن سلطان، قال بأن البلاد لا تحتاج الى استعدادات للحرب.. لماذا وأنتم مشاركون فيها؟ قالت الحكومة أنها لن توزع الحكومة أقنعة غاز، ولم تقم حتى الآن بتنبيه السكان الى الوسائل العادية التي يحموا بها أنفسهم سواء عبر التلفزيون او الإذاعة او أية ارشادات مكتوبة. وكأن الحرب لا تعنيها ولا تهمها أو كأنها بلد محايد وليس ضالعاً فيها.

إذا دخلت المملكة الحرب، ما الذي يمنع العراق من مهاجمة حقول نفطها وشعبها كما في حرب ١٩٩١؟

ولماذا يدفع المواطن ثمن هذا الإهمال والتلاعب بالأرواح، في حين - كما هو متوقع - ستنتقل الحكومة والأمراء الى جدّة بعيداً عن الصواريخ؟ ما لذي يعني المسؤولين إن لم تحركهم منفعة أو مضرّة قادمة من هذه الحرب اللعينة؟

لا بديل عن الإصلاح السياسي والإقتصادي لتفادي آثاره الهائلة

أشكال العنف المتوقعة في المملكة

خلال العقدين الماضيين تقريباً، شهدت المملكة عدّة أشكال من وسائل الإحتجاج المسموح وغير المسموح بها. المسموح به معلوم، ويتلخص في (الشكوى والإعتراض) الفردي في الغالب، الى المسؤولين عبر اللقاء المباشر إن أمكن، أو عبر الرسائل والبرقيات.

شهدت السنوات القليلة الماضية تذمّراً رسمياً يصل الى حد المنع من إرسال الرسائل الجماعية، أو بعث الوفود التمثيلية لملاقاة المسؤولين. فالتوجّه السائد هو التعاطي مع المشاكل الشخصية، وعبر إمارات المناطق وليس المركز. وهناك كما يبدو تشديد كبير يصل الى حد التهديد بالإعتقال في حال قام وفد من منطقة ما وسافر الى الرياض دون علم (وموافقة) من أمير المنطقة، ففي الغالب يستدعى أعضاء الوفد ويحذّرون. فالمشاكل العامّة أو الشأن العام، من وجهة نظر بعض المسؤولين على الأقل، لا حق لأحد التعاطي معها غير الجهات الرسمية، التي تحرص أن لا يتشكّل همّ جمعي حول أي موضوع. من محاسن الصدف، أنه فيما نظن، ولأول مرّة في تاريخ المملكة الحديث ينشأ حسّ جمعي تجاه مشاكل محددة، يعاني منها الجميع دون استثناء، ونقصد بذلك الآثار السلبية المترتبة على الأزمة الإقتصادية والتي وصلت الى كل الشرائح الإجتماعية وكل المناطق.

أما غير المسموح به فاتخذ أشكالاً متعددة، أولها ما جرى في نوفمبر ١٩٧٩، من (عصيان مسلّح) في مكّة قام به جهيمان العتيبي في الحادثة المعروفة والمشهورة. وفي نفس الوقت حدث (عصيان سلمي) عارم (مظاهرات وإضراب عن العمل) في المنطقة الشرقية، ترافق مع قدرٍ غير قليل من الشغب، حيث أُحرقت بعض السياراتٍ والمرافق وسقط العشرات من الضحايا (قتلاً وجرحاً).

في بداية التسعينات ظهر نوع جديد من وسائل الإحتجاج، عبر العرائض الشعبية، والتي لم تكن جديدة في حدّ ذاتها فقد استخدمت على مدى عقود متواصلة من قبل المواطنين الشيعة، لكن ما ميّز هذه أنها حوت مطالب سياسية واضحة، وقد ترافق معها قيام بعض التجمعات في المساجد وخارجها، ومع تطوّر الأمور حدث ما يشبه التظاهر السياسي في بريدة، كما وقعت حوادث عنف تجاه بعض المعذّبين في السجون. في نفس الفترة لا ننسى مظاهرة النساء وهنّ يقدن سياراتهن.

في النصف الثاني من التسعينات وقعت أعمالاً عنفية منظمّة: تفجيرات. أهمها إثنان: انفجار العليا في ١٩٩٥ وانفجار الخبر في ١٩٩٦. ثم جاءت تفجيرات في الأسواق العامة، وتلتها محاولات اغتيال لأجانب غربيين في الرياض والخبر. وعلى الصعيد المحلّي حدث نوعان من الإحتجاج: أولهما انفجار الوضع في نجران، ومحاصرة أميرها، واندفاع جماهير من المدينة بأسلحتهم لمواجهة القوات الحكومية. والثاني قيام تمرّد في أحد سجون تبوك، وهذه أول حادثة تقع في تاريخ المملكة الحديث على حد علمنا. أضف الى هذا بضع حوادث شغب، تقع أثناء التجمّع من أجل التقدّم لوظائف حكومية. حدث هذا في الرياض ومات بعضهم، وحدث في الدمام الأمر الذي استدعى إرسال فرق الأمن.

أمّا الطلبة في الجامعات، فقد تظاهروا داخل حرم جامعة الرياض عام ١٩٩٤ وقاموا بأعمال شغب احتجاجاً على قرارات صادرة من مسؤولي الجامعة، وتشير الأنباء الى أن كثيراً من ممتلكات الجامعة تتعرض للتخريب المتعمّد كوسيلة من وسائل الإحتجاج. وأخيراً وليس آخراً، حادثة اختطاف الطائرة السعودية الى العراق من قبل شابين كانا يعملان في جهاز الأمن السعودي نفسه، تلتها محاولات تظاهر في عدد من مدن المملكة في الأسابيع الأولى لاندلاع الإنتفاضة الفلسطينية، ثم تكررت بصورة حادّة خاصة في مدن المنطقة الشرقية حيث تمت مواجهتها بخراطيم المياه والهراوات وإطلاق الرصاص المطاطي إضافة الى الإعتقالات.

ما يمكن استنتاجه من هذه اللمحة السريعة، هي ان البلاد معرّضة لكل أنواع العنف بدون استثناء، خاصة مع الأخذ بعين الإعتبار توافر السلاح بكميات هائلة، بعضه كان من آثار حرب تحرير الكويت، وكثير منه اليوم من مخازن الجيش والحرس الوطني. النتيجة الثانية أن هذه الأحداث أخذت صفة الإستمرارية، أي أنها حالة شبه مستوطنة، وأن جذور العنف والإحباط والسخط لاتزال مستقرّة في جذورها في الداخل وليس الخارج السعودي.

إن محاولة استقراء المستقبل لتحديد أشكال العنف السياسي والإجتماعي المتوقعة تستلزم استقراء ثلاث دعائم: أولها: سياسات الحكومة المتعلقة بالإصلاح الإجتماعي والسياسي والإقتصادي ومقدار نجاحها في توفير الظروف

الملائمة والبيئة المناسبة للسلم المجتمعي الداخلي. فحجم العنف ونوعه يعتمدان على مقدار النجاح المتوفر في إزالة جذور المشكلة التي استعرضناها في صفحات سابقة. وثانيها: في طبيعة الردّ الأمني، سواء استخدم كعنصر مساعد في الحلّ، أو كعنصر وحيد له. ذلك أن طبيعة الردّ الأمني تفرز نوعاً مختلفاً من العنف من حيث الإستجابة له. وثالثاً: طبيعة المجتمع السعودي المختلفة في الثقافة والمذهب والقبيلة والمنطقة، فالقوى الإجتماعية المختلفة تفرز أنواعاً مختلفة من العنف، حسب خصوصياتها، وحسب نوعية وحجم التحديات التي تواجهها.

فيما يتعلق بالدعامتين الأوليتين، تبدو السياسات المتّبعة أكثر ميلاً للحلول الأمنية، مع محاولة بدائية لتلمّس المشاكل الإقتصادية بنحو خاص. غير ان الحلول المتّبعة في المملكة في غالب الأحيان، تميل الى (منهج المسكّنات) أي الحلول السطحية المؤقّتة، ربما نظراً لكلفة الحلول الجذرية، أو عدم القدرة الفعليّة ضمن الحسابات داخل دائرة الحكم على حسمها. كل ما هو موجود من مشاكل وقضايا لم توضع له حلول جذريّة وخطط للحل تستلزم سنوات قادمة. يجري في العادة ترحيل المشاكل الى (المستقبل) بمجرد أن تهدأ على السطح بفعل (المسكّنات) فإذا ما انتهى مفعول المسكّن، أضيف إليه (مسكّن) جديد، حتى أن بعض القضايا مضت عليها عقود عديدة ولا نقول سنوات قليلة. من بين المسكّنات مثلاً، مجلس الشورى نفسه، والنظام الأساسي ونظام المقاطعات، والإعلان عن عزم الحكومة تشكيل لجنة (حقوق الإنسان). ورغم أن المرء لا يسعه إلا أن ينظر بإيجابية الى هذه الأمور، إلاّ أن الغرض من إعلانها لم يكن البحث عن حلّ لمشكلة أو حتى الإعتراف بوجودها، وإنما إخراس الألسن: فهاهو أمامكم مجلس ودستور ولجنة حقوق الإنسان مثلما لدى كل الدول، الديمقراطية منها والمستبدّة. لكن هل تحلّ هذه المؤسسات أو الأطر مشكلاً حقيقياً؟ هذا أمرٌ مشكوك فيه، فقد أصبح المجلس كعدمه تقريباً، ومجالس المقاطعات لا دور لها على الإطلاق، والدستور لا يستفاد منه إلا بالإشارة اليه في الأوامر الملكية، وهكذا.

عنف السلطة ورد الفعل

أمّا الإعتماد على الجانب الأمني وحدود استخدامه فهي مفتوحة الى أقصى حدّ، وقد برهنت ردود الفعل الحكومية على الأحداث التي أشرنا اليها آنفاً على ذلك. فأحداث مكّة العنيفة، ووجهت بعنف أكبر (دبابات وطائرات) وغيرها. وإذا أُمكن تبرير في مواجهة العصيان المسلّح لجهيمان وجماعته، فكيف يتم تبرير استخدام ذات القدر أو أكثر منه في مواجهة العصيان السلمي في المنطقة الشرقية، الذي لا يعدو مظاهرات وبعض الشغب. كيف يمكن تبرير استخدام كل أصناف القوى البرية والبحرية والجوية إضافة الى الحرس الوطني للسيطرة على الأوضاع؟ الأمر الذي أفضى الى قتل أبرياء برصاص الطائرات داخل منازلهم أو في طريقهم لأعمالهم. والى هذا اليوم لم يعتذر لأهالي الضحايا ولم يعوضوا مادياً. في أحداث نجران الأخيرة، أُنزلت الدبابات والمصفّحات الى الشوارع للسيطرة على الوضع، وبقيت هناك مدّة من الزمن. في انفجاري الخبر والعليا، تمّ اعتقال المئات في كل المناطق ومن مختلف الشرائح. وقد وجدت أجهزة الأمن فرصتها لتصفية حساباتها ضد التيارات الفكرية والسياسية دون أن تقبض - فيما يتعلق بانفجار الخبر - على الفاعل الرئيسي حتى هذه اللحظة رغم مرور سنوات عديدة ووجود مئات المعتقلين في السجون، الذين لم يحاكموا فيدانوا أو يطلق سراحهم إن كانوا أبرياء. كما لم تسمح هيبة أجهزة الأمن المتعمد إثباتها في الإعتراف بالفشل في القبض على الفاعلين، لأنه كما أُعلن (لا يوجد لدينا حوادث تسجّل ضد مجهول).

إذا كان الخروج في مظاهرة يكلّف المرء حياته، فإنه يتردّد في الخروج، لأن الثمن الذي يدفعه غالياً، ومع هذا وجد من بين الجيل الشاب المتحفّز من فعلها مراراً بسبب تصاعد الإنتفاضة في فلسطين.. ومع ذلك قد يقود عدم التظاهر للتنفيس المحبطين الى التفكير في العنف الدموي وهم يدركون أن الثمن المدفوع مقابل الهدف يستحق من وجهة نظرهم المغامرة.

وملخص القول، إن العنف الزائد وغير المبرر قبال الإحتجاجات السلمية ذات المضامين السياسية كالمظاهرات، قادرٌ كما هو واضح وثابت بالتجربة في المنطقة الشرقية على إخمادها لفترة تطول وتقصر حسب قسوتها، ولكن هذا العنف الرسمي يجعل خيار الإحتجاج العنفي أكثر جاذبية وبنفس الثمن (القتل والإعدام من قبل الحكومة). وهنا نشير الى انفجارات المنشآت النفطية والى المصادمات بالسلاح والتي تلتها حالات الإعدام العلني للمعارضين. إذا لم تتساو العقوبة مع الجريمة (أياً كان تعريفها حكومياً) وإذا تساوت العقوبة مع عدد مختلف من الجرائم من حيث النوع والتأثير، فإن أعنفها سيكون أكثر جاذبية ومنطقية.

لماذا يعتقل المرء لبضع سنوات بسبب انتقاد الحكومة العلني، في حين أن بإمكانه الإحتجاج بوسائل أخرى أكثر حدّة ويقضي نفس الفترة؟ إذا تساوت جريمة الكتابة الناقدة في جريدة أو مجلة خارجية من اعتقال وتعذيب ومنع من السفر لسنوات طوال، مع إدخال كتاب ديني أو فكري غير مرخص له، فأيهما يختار المرء؟ بل يمكن القول أكثر من ذلك، إذا تساوت كلفة إصلاح النظام ببطء وتدرّج وفق قاعدة (لا يهلك الذئب ولا تفنى الغنم!) مع إسقاطه بالعنف فأيهما يكون الإختيار الأفضل؟ نقول هذا وأمامنا تجربة المعارضة في المملكة منذ سقوط الحجاز عام ١٩٢٦ ونشأة الحزب الوطني الحجازي، مروراً بالإخوان أواخر العشرينات، وتمرد قبائل بلي في الحجاز في الثلاثينات وحركات المعارضة الوطنية والقومية في الخمسينات والستينات، الى محاولات الإنقلاب العسكري المتكررة في الستينات والسبعينات، وانتهاءً بالإسلاميين في السبعينات وحتى الوقت الحاضر، فإنها جميعاً (باستثناء الحركة الإصلاحية الشيعية في سنواتها الأخيرة من منتصف الثمانينات وحتى ١٩٩٣ حين حلّت نفسها) لم تطرح هدفاً إصلاحياً ديمقراطياً، وكان البرنامج الوحيد اليها، إنفصالياً أو/و تغييراً عنفياً، وليس هناك من تفسير منطقي وراء هذا كله إلا ما كان يدور بخلد القائمين على تلك الأعمال أن ثمن (الإصلاح) كان يساوي ثمن (الإقتلاع). لهذا السبب وغيره لا توجد في المملكة توجهات إصلاحية متبلورة لدى النخب، التي كثيراً ما يتعجب نظراؤها في دول الخليج والعالم العربي عموماً من (جبنها) وقلّة مبادرتها، لأن الجريمة السياسية غير معرّفة العقاب، وتحتمل كل شيء. ولو عُلم مثلاً أن جريمة التظاهر محددة ببضع سنوات سجن، وأن جريمة إقامة حزب سياسي معرّفة العقاب، لوجد الإستعداد لدى الكثيرين للقيام بعمل سياسي سلمي ما وهم يدركون مسبقاً حدود الثمن الذي ينبغي عليهم دفعه. في غير هذه الحالة، فإن الموجود على السطح على الأكثر هو لحركات العنف ولا توجد محطّات سابقة له، من تشكّل سياسي ونقابي وتجمّع وتظاهر وإضراب ونشر وما إلى ذلك.

أما طبيعة المجتمع وتأثيرها على نوعية العنف الحكومي والعنف المضاد، فيمكن القول بأن أجهزة الأمن لا تتعاطى بسواسية تجاه الجرائم السياسية فانتماءات الفاعل الشخص أو المجموعة المذهبية والمناطقية والقبلية تؤخذ بعين الإعتبار دائماً. ومن الطريف والمؤلم في آن، أن السلطات اعتقلت خلايا (يسارية) عديدة، فكان نصيب القيادي النجدي في الحزب سنين أقلّ سجناً، من العضو العادي الشرقاوي الشيعي. إن جريمة التظاهر في المناطق الشيعية أعلى كلفة منها في نجد وربما في الحجاز، ففي الأولى تكون الإستجابة بمدافع الرشاش، وإذا تطوّر الأمر وتواصل، يأتي التهديد بالقصف بمدافع الميدان، كما حدث بالفعل. أما في الحالات الأخرى، فمن المحتمل أن لا تكون أكثر من الإعتقالات، كما في بريدة مثلاً. ولو أن الذي حدث خلال النصف الأول من التسعينات في نجد، تكرّر في المنطقة الشرقية بين ظهراني المواطنين الشيعة لكان التعاطي معه بقسوة أكبر. نقول هذا لا لاستعداء الحكومة على أحد، ولكن لمجرد التمييز في طريقة التعاطي الحكومي الأمني، فيما يتعلق بمسمى الجرائم السياسية أو العنف السياسي.

أما الجمهور، فقد يستثار في منطقة لقضية قد لا تحرّك ساكناً في منطقة أخرى. وقد وجد وفي كل مناطق المملكة رغم اختلاف مذاهبها، أن مواضيع (الهوية الخاصة) وبالذات الدينية منها تلقى استجابة فوريّة وتحدياً وربما عنفاً مباشراً. لعلّ ما حدث في نجران مراراً وتكراراً مثال واضح. والأمر كذلك بالنسبة للمواطنين في الشرقية، فما من شيء يثير السكان أكثر من المساس بمعتقداتهم الدينية، سواء كانت هذه المعتقدات مما يتحمل النقد أم لا، فقد أضحت جزءً من الهوية الخاصة التي يتعصّب

لها ويجري التمييز الرسمي ضدهم على أساسها. وإذا ما قُرأت (مذكرة النصيحة) قراءة (سلفية مناطقية) فسنجد أن ما جاء فيها لا يخرج عن إطار الموضوع الخاص، ولا يعني بالضرورة مناطق المملكة المختلفة. إن حدّة الإثارة، وتراكمها، وطبيعة شخصية المواطن في كل منطقة، لها دور في تحديد شكل العنف المتوقع منها. وفي كثير من الأحيان يبدو أن الأجهزة الحكومية، وبالنظر لخلفيتها الثقافية المناطقية، تستطيع إدراك الحسّاس من الأمور فيما يرتبط بنجد، ولكنها ولذات السبب غير قادرة على فعل الأمر نفسه في المناطق الأخرى، فهي تجرح وتدمي المواطنين، ولكنها في نفس الوقت لا تشعر بما تفعل، ولا تتفهم كيف أن عملاً صغيراً وربما تافهاً بنظرها يسبب مشكلة كبير الحجم غير متوقعة. وهناك من يضيف بأن تلك الأجهزة لا تتعلّم أيضاً، فما حدث في نجران لم يكن الأول ولا الثاني وربما لا يكون الأخير، فالأسباب واحدة، ومواطن الإثارة واحدة، والنتائج العنفية المتوقعة هي ذاتها مع فوارق في درجات الحدّة.

في ظل غياب القنوات السياسية والنقابية والثقافية التي تستوعب التحولات الإجتماعية وفي ظل تجريم التجمعات السياسية وكل وسائل الإحتجاج (السلمي) يمكن توقّع التالي:

أولاً ـ تكاثر خلايا العنف صغيرة العدد، فتقوم بأعمال التفجير والإغتيال والإختطاف (مثال ذلك مختطفي الطائرة السعودية الى العراق). وربما يكون القائمون على انفجاري الخبر والعليا من هذا النوع. شباب محبطون، يقررون عمل شيء يائس، خاصة إذا توافرت الأسلحة والمتفجرات شراءً أو سَهُلت إعداداً.

ثانياً ـ تكاثر أحداث الشغب أثناء التجمعات المقررة سلفاً (الرياضية مثلاً) او التلقائية كطوابير البحث عن عمل، فالمزاج العام يبدو وكأنّه يبحث عن أي متنفّس، وقد تستثيره أدنى الإحتكاكات. وقد يحدث الشغب كاحتجاج تلقائي، على زيادة الرسوم، أو انقطاع الكهرباء، أو زيادة أسعار المحروقات، أو أي أمرٍ عام آخر، فتكون كالقشة التي تقصم ظهر البعير. والمقصود بالشغب (الإضطرابات العنيفة التي يقوم بها حشد من الجمهور ينتابه شيء من الحيرة والقلق). وأودّ هنا التوقّف قليلاً عند هذا الموضوع لاستكناه أبعاده المحتملة.

أحداث الشغب، بخلاف الثورات، ظاهرة تقع في كل البلدان الديمقراطية والتسلّطية، أي أنها ظاهرة تتكرّر على الدوام ولا تختص ببلد دون آخر. وهي بالتالي لا تعبّر بالضرورة عن فشل في شرعية النظام السياسي، كما هي الثورات، إلاّ إذا تكرّرت في بلد ما بشكل مستمر؛ في مثل هذه الحالة فإن الشغب كما هو العنف الأهلي، يرتبط بالأنظمة القهرية فحسب. فالشغب يحدث في الأغلب في المجتمعات التي تعتمد على القمع في حفظ النظام العام(١) ويمكن فهمها على أرضية (الشرعية) إذ يؤدي انخفاضها الى المزيد من الشغب.

من حيث مقدار التنظيم، فإن الشغب يرتبط بالعفوية والتلقائية، ولا يرتبط في الغالب بجهة منظمة له، فلا توجد عادة قيادة واضحة لمنظمي الشغب، وفي كثير من الأحيان يقرر من في مقدمة التظاهرات مثلاً، أو أفراد في حشد الى اتخاذ قرار بالمواجهة مع قوى الشرطة والأمن. ومما لا شك فيه أن الجمهور المشارك في الشغب يتبعون عواطفهم وليس خياراتهم المنطقية، وهم في كثير من الأحيان ينتمون الى فئات أقلّ تعليماً وأكثر حرماناً، ويتمتعون بعنفوان شبابي. أيضاً فإن المشاركين في الشغب يتصرفون وفق أهدافهم الخاصة ولا يتمتعون بالإنضباط وغير متأثرين بعقائد سياسية(٢). يقال دائماً، أن المتعلمين ينخرطون في أنشطة تآمرية (أي سريّة ومنظّمة) يدفعهم في ذلك الرغبة في السيطرة على القوة السياسية بشكل أساسي. أما المشاغبون ـ إن جاز التعبير ـ وخاصة المحرّضين فتحركهم نوازع محددة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي(٣). أي أن الشغب لا يستهدف عادة تغييرات جذرية بنيوية في السلطة السياسية والنظام الإقتصادي، بل يكون ردة فعل محدودة لقرار أو فعل حكومي محدد.

بيد أن الخطير في الشغب أنه قد يكون مجرد تمهيد لفعل أكبر، انتفاضة فثورة، ويقود تالياً لتغييرات جوهرية سياسية. هذا يعتمد بشكل أساس على طريقة استجابة النظام وقواه الأمنية له. لقد شهدت مصر مثلاً أحداث شغب متتالية في يناير ١٩٥٢، أدّت الى خسائر فادحة، تطوّر معها الشغب ليخلق مناخاً ملائماً للإنقلاب العسكري في يوليو ١٩٥٢. وحتى في العراق، فقد أدّى خنق التظاهرات ضد العدوان الثلاثي على مصر، والإحتجاجات ضد حلف بغداد، إضافة الى أسباب أخرى الى انقلاب ١٩٥٨ ضد الملكية الهاشمية. حقاً، قد يكون الشغب مجرد بوابة صغيرة تفتح لتحدث تحولاً شاملاً. إنها تقدم إشارات التحذير للنظم السياسية بأنها في وضع خطر. فما يعتقد أنه هدف معتدل وغير سياسي للمشاغبين قد يتطوّر الى هدف جذري، وقد تتم قراءة الشغب بصورة خاطئة، فتتحول الأعداد القليلة من المشاركين الى جماهير متعاظمة. هكذا كانت شرارة الثورة في إيران، شتيمة صحافية للإمام الخميني تطورت فأشعلت ثورة، ومقاطعة خطاب لتشاوشيسكو قادت الى ثورة في رومانيا، وشرارات الثورة في أكثر الأماكن لا تعدو قضايا صغيرة كعداوة شخصية تحدث بعض الشغب فتستثمر وتتحول الى لهيب حارق وعصيان سياسي شامل، على النحو الذي شرحه أرسطو في كتابه (The Politics) والذي توجد له مصاديق عديدة في التاريخ المعاصر. هذا التطور من شغب الى ثورة لا يحدث في الدول الديمقراطية، بل في الدول التسلطية التي تعيش احتقانات مزمنة تبحث عن ثقب إبرة لتنفذ منها وتتوسّع.

من المحتمل جداً أن تستيقظ القوى السياسية المعتدلة والراديكالية النائمة من سباتها أو المقموعة على أنغام توترات الشارع فتقرر أن وقت العمل قد حان. هنا قد تعمد الى الإنخراط في الشغب أو تشجعه لتحقيق ثلاثة أهداف: لزيادة الضغط على السلطات المركزية ودفعها إمّا لتقديم تنازلات أو لاستخدام العنف بشكل أكبر، وفي كلتا الحالتين تكون هي الكاسبة. وثانياً، لإظهار فشل النظام وضعفه خاصة مؤسساته القهرية، بشكل يجعل من زيادة تحدّيها أمراً ممكناً بعد إسقاط هيبتها وعدم الخشية من انتقامها. وثالثاً، لتوجيه أنظار تلك المؤسسات القهرية بعيداً عن النشاطات التنظيمية تحت الأرض.

من المتعارف عليه، أن أحداث الشغب قصيرة العمر، فقد تستمر لساعات أو لأيام، حسب طبيعة الإستجابة الأمنيّة، هناك من الدول من يقرّر محاصرة الشغب حتى ينفّس المشاركون فيه احتقاناتهم ضمن حدود معيّنة، وحين تميل الأمور الى الخطوط الحمراء أو للبرود، تبدأ مرحلة (تكسير العظام) وبعدها مباشرة تأتي الإستجابة لمطالب المحتجّين، خاصة إذا كانت متعلّقة بشأن غير استراتيجي. إن مواجهة الإنفجار العاطفي للجمهور في بداية انطلاقته قد تعطي نتائج سلبية من وجهة نظر معيّنة، ولكن تركها لتجاوز ما يعتبر خطوطاً حمراء قد يكون كفيلاً بإدامتها وتبلورها وركوب موجها من قبل السياسيين المعارضين. وربما يكون من أهم أسباب عدم إستمرار الشغب، مسارعة السلطات لتلبية مطالب المحتجّين، فهي قد تتأخّر ولكنها حين تدرك أن لا مفرّ من ذلك، بدون المزيد من الشغب والإنفجار تقدم على التنازل. حدث هذا لشغب لوس أنجليس، وتراجع ثاتشر بشأن ضريبة الرأس، وتراجع أبو عمّار أمام احتجاجات رفح في مارس ١٩٩٩، وتراجع الملك حسين عن قرارات إقتصادية مؤلمة عام ١٩٨٩، بل ذهب الى أبعد من ذلك لمعالجة جذور المشكلة بإجراء تحوّل سياسي غير عادي.

فيما يتعلّق بالبعد الخارجي لأحداث الشغب، فإنه في معظم الحالات لا جذور لها خارجية، ويجب دراستها في إطارها المحلّي. فالقضايا المطروحة محليّة في جذورها وتأثيراتها ونتائجها عموماً. إنها تستمد زخمها من عوامل داخلية، ولذلك فإن الحديث عن تآمر خارجي يفتقد الرؤية الصحيحة، لأن الشغب لا يحتاج إشعاله الى عامل خارجي تحريضي فطبيعته أنه يمثل استجابة فوريّة لحدث محلّي، وآثاره لا تنعكس خارج الحدود، إلاّ إذا تطوّر الى ما يشبه الثورة. ومن هنا نلاحظ أن مشاعر الجمهور مختلفة تجاه أحداث الشغب، فالأكثرية تقرّ بصوابية مطالب المحتجّين، وتندّد بعدم انضباطهم إن حدث حين ينحو المتظاهرون والمحتجون باتجاه تخريب المنشآت العامّة، اللهم إلاّ إذا تمّ احتواء الجمهور وتغيير مسار الأهداف، وضبط الحشود بانخراط الكوادر السياسية المعارضة. لعلنا نتذكّر، انتقاد السادات لأحداث ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧، إذ نعتها بـ (انتفاضة الحرامية) متّخذاً من التخريب الذي قام به بعض المتظاهرين، منطلقاً لانتقادهم ومبرراً

لقمعهم، وإشغالاً للرأي العام عن الأهداف التي كانت وراء تلك الأحداث.

والخلاصة، إن ما يدعو للتفصيل في هذا الأمر، أن لا يساء تقدير حجم إحباطات الشارع في المملكة وما يمكن أن تؤدّي إليه. فما يبدو أنّه قلّة حيلة لديه وافتراض أن السيطرة السهلة باتت من المسلّمات، قد ينقلب بصورة لا تخطر على بال أحد.. إن الأمور أعقد من ذلك بكثير، واستخدام العنف قد يشعل الفتيل أكثر مما يخمده.

تخفيف الأزمة.. كيف؟

وحتى لا يكون الحديث مجرد توصيف ونقد، أرى تقديم هذه المقترحات التي أختتم بها الموضوع:

١ ـ في المجال الثقافي: إقحام ثقافة الإعتدال والتسامح والشفافية في الإعلام ومناهج التعليم، وخاصة الدينية التي يجب إعادة النظر في محتوياتها، والبدء من قبل الحكومة بممارسة سياسة التسامح والمساواة بين المواطنين دون النظر لخلفياتهم وهوياتهم الدينية. ويتطلب الأمر سن قوانين تتيح للأصوات المختلفة لتعبّر عن نفسها عبر إصدار الصحف والمجلات ووضع ضوابط توسّع من هامش حرية التعبير من جهة وتجرّم الإعتداء على حقوق الآخرين بالتحريض والقذف وغير ذلك. وهنا يمكن تفعيل بعض مواد النظام السياسي وشرحها لتكون مرجعية حقيقية عند الإختلاف. كما يتطلّب الأمر وضع نظام جديد للمطبوعات، وإبعاد وزارة الداخلية من السيطرة على الإعلام عبر (المجلس الأعلى للإعلام) بحيث لا ترسم سياسة ولا تنتدب أحداً ليعمل في الصحف مخبراً أو مراقباً، ولا تتعرّض بالعقاب للصحافيين بدنياً أو معنوياً إلا وفق القانون. كما يقترح تخفيف حدّة الرقابة على المطبوعات الخارجية، والتي تتسم بالمزاجية والتطرّف في المجالين السياسي والديني، حتى يفسح المجال للنقد كجزء من الرقابة الشعبية على الجهاز التنفيذي من أجل أداء أفضل، وتنفيساً للإحتقان. يتطلّب الأمر أيضاً، السماح بالتشكّل الثقافي والنقابي، والإنفتاح الحكومي على مختلف التيارات الفكرية والثقافية حتى تنأى بنفسها عن التصنيف والإنحياز لاتجاه فكري محدد. وأخيراً أن تراعى مواضيع الهوية الوطنية، وتعمّق بشكل عقلائي عبر التعليم والإعلام والممارسة على أرض الواقع، وهنا يجب تجريم التعرّض للهويات الخاصة دينية أو مناطقية والسماح لتلك الهويات بالتعبير عن نفسها في الإطار الوطني.

٢ ـ في مجال الإقتصاد والخدمات العامة: إن وزارة الداخلية ليست مسؤولة وحدها عن العنف وتصاعد معدلات الجريمة، وإنما جهاز الدولة بأكمله. فإذا ما فشل وزراء الإقتصاد والتعليم وجهاز التوظيف والإعلام والخدمات الإجتماعية عن أداء مهماتهم انعكس ذلك بشكل تلقائي على الأمن، ومن هنا فحلول المشكلة ليست بيد وزارة الداخلية، التي لا يجب أن تتحمل مسؤولية التوظيف من خلال مجلس القوى العاملة، بل يفترض إستحداث وزارة للتوظيف تتعاون معها جميع الأجهزة بما فيها وزارة الداخلية. أيضاً يقترح الإهتمام بموضوعات التعليم والتوظيف والصحة تحديداً، فهذه المسائل تنضوي على أعمق المشاكل؛ يجب القيام بعمليّة جراحية في هذا المجال: جامعات ومدارس جديدة، إفساح المجال للجامعات الأهلية ودعمها حتى تقف على قدميها، وسن أنظمة جديدة واعتماد عقلية مختلفة لحل الإشكالات الناشئة عن هذه التحوّلات. كما ينبغي حل مشكلة الأراضي وتوزيعها، بسنّ نظام يمنح كل متزوج جديد قطعة أرض، وتصادر الإقطاعات للصالح العام لبناء خدمات حكومية عليها. أيضاً سنّ نظام ضرائبي أكثر اعتدالاً يراعي من يسمّون بذوي الدخل المحدود، وإلغاء كثير من الرسوم على السلع الأساسية. يضاف الى هذا ضبط العمالة الوافدة وأخذ موضوع السعودة موضع الجدّ خاصة على الشركات الكبيرة.

٣ ـ في الميدان السياسي والأمني: يتطلب الأمر إعادة تعريف لمفهوم الأمن الداخلي، وكذلك العقيدة السياسية والعسكرية للقوات المسلّحة، ووضع حدود معقولة للصرف عليهما. الجهاز الأمني بطبعه كما في كل الدنيا ميّال لاستخدام الشدّة والقسوة، وفي غياب الرقابة والإحتجاج القانوني عبر القضاء، تجري الإنتهاكات بحق المواطنين وربما في بعض الأحيان خلافاً للأوامر الرسمية، ولذا يحتاج هذا الجهاز الى رقابة ووسائل لتخفيف حجم تجاوزاته. الدستور يفترض تطبيقه على أرض الواقع وهذا لا يتمّ إلاّ بطرح مسوّدة شرحه ووضع تفاصيل مفرداته، واتخاذه مرجعاً في كل الأمور، والتحاكم على أساسه، إضافة الى تعديل بعض بنوده بحيث يتماشى مع التطلعات الشعبية الحاضرة. أما مجلس الشورى فيجب أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون: انتخابات وإشراك المرأة فيه، ودور حقيقي يجعله جهازاً تشريعاً ممثلاً للجمهور وليس للحكومة. وأخيراً فإن نظام المقاطعات يحتاج الى إعادة تعريف أهدافه بحيث يخدم لا مركزية السلطة ويسرّع من عمليّة التنمية لا أن يصبح معيقاً لها. وينطبق على مجالس المقاطعات ما ينطبق على مجلس الشورى من جهة الإنتخاب، إضافة الى زيادة صلاحياته حتى لا يكون نسياً منسيّا.

هذه المقترحات كثيرة، بعضها يتطلّب إجراءات فوريّة، وبعضها يتطلّب خططاً لسنين طويلة. إن أسلوب المسكّنات لا يحلّ مشكلاً بل يؤجّله فحسب، وفي كل الأحوال فإن هذه المقترحات ليست بجديدة في مجملها، ولكن الجديد هو استقراء الأحوال بدونها. من يدري، لعلّ بعضها يلفت النظر.

هوامش:

1- Ted Robert Gurr, Why Men Rebel, p. 317.

2- T. Skocpol, State and Social Revolution, p. 17.

3- T. Gurr. Ibid., P. 340.

أضعف الإيمان

تحويل الطاعة الى ولاء

مفهومي الطاعة والولاء في بعدهما السياسي الحديث مختلفان. أن تطيع النظام والقوانين التي تصدر عنه، وتلتزم بالضوابط التي تضعها الدولة كضرورة لتسيير حياة الناس أمرٌ.. وأن تشعر بالولاء والإنتماء للنظام السياسي وأنه يمثل إرادة الشعب، ويحرص على قضاياه ومصالحه أمرٌ آخر. في الحالة الأولى أي الطاعة، فإنها محدودة بالمصلحة الخاصة، أي الطاعة من أجل تحقيق المصلحة، الذي لا يتضمن ولاءً واعترافاً بفضل الطاقم السياسي. أما في الحالة الثانية، فإن الولاء يستبطن الطاعة من أجل مصلحة أعم، ويقدّر بأن الطاقم السياسي مخوّل من الجمهور في إقرار ما يجري التعارف على تسميته بـ (المصلحة العامّة) كما تستبطن استعداداً للدفاع عن خيار الجماهير في من يحكمها ويقرر شؤونها أمام أي اعتداء أو فرض خارجي أو داخلي.

ومفهوم الطاعة بالنسبة للمسؤولين في المملكة، ينحصر في قضية حساسة واحدة، وهي السلبية التي تفضي الى (الأمن) وعدم الإعتراض على نظام الحكم وتصرفاته، وعادة ما يجري التعبير عن ذلك وفق عبارات مطاطة مثل: وحدة القيادة والقاعدة، أو: المسؤولون والمواطنون في إطار واحد! الطاعة هنا تأخذ صفة محدودة، وهي لا تطلب من المواطن الدفاع عن عرض أو كرامة أو مصلحة الدولة، بل تقبل بالحدود الدنيا، وهي السكوت. فالمسائل السياسية والواجبات العليا لا يهتم بها عادة، بل لا يراد لأحد أن يتعاطاها، فالمواطن لا يسمح له حتى بالدفاع عن وطنه، ولا بتسييسه بالطريقة التي تجعله وثّاباً مدافعاً عن مصالحه ووفق رؤيته. الولاء شعور عميق، يفترض الطاعة ضمن حدود، ويفترض الإلتحام الوطني وفق شروط مختلفة غير مطروحة حالياً، ويستدعي الإستعداد للتضحية بالنفس والنفيس عن خيارات الشعب.

إن تحويل الطاعة الى ولاء تتطلب تنازلاً من هرم السلطة سياسي بالدرجة الأولى، وهذا يقود الى الإصلاحات السياسية وأهمية تطبيقها بأسرع وقت (وليس تأجيلها واختزالها كما يطالب الأمراء) فبدونها لا تتحقق مواطنة ولا ينبع ولاء للنظام السياسي ولا للوطن.

وهم القوة

حين شنّت الولايات المتحدة خوض الحرب على العراق في العشرين من مارس الماضي، قررت الانفراد بمشروع ما أسمته بـ "حرية العراق"، فاستبعدت قوى المعارضة العراقية أو التنسيق مع دول اقليمية مجاورة للعراق فضلاً عن توفير غطاء شرعي دولي إستناداً على استحصال تسعة الأصوات الضرورية لقرار الحرب. مصادر المعارضة العراقية تؤكد بأن قيادة القوات الأميركية فعلت كل ما من شأنه تحييد أي دور لقوى المعارضة في مشروع التحرير، ظنّاً منها بأنها قادرة بصورة منفردة على فعل ما تريد وتقرير مصير العالم بأسره دون الرجوع أو مساعدة أحد.

وهم القوة هذا بددته بسالة الشعب العراقي الذي فاجأ القوات الغازية، مما أطاح بحلم النصر المنجز سلفاً والجدول المرسوم لسير الحرب، فقد تبدّلت خطة احتلال ام قصر أربع عشرة مرة، وتزايد عدد الجنود التي قررت قيادة قوات التحالف ارسالهم الى العراق من ٣٠ ألف الى ١٢٠ ألف فيما تم تخصيص مبالغ إضافية لميزانية الحرب.

الجرحى في مستشفى القاعدة العسكرية الاميركية في ألمانيا، وأسرى الحرب الاميركيين، وجنرالات الحرب في قوات التحالف يجمعون على "صدمة المقاومة" التي أدهشتهم وهم يتوغلون في أرض العراق. حقل مفاجآت كان ينتظر القوات الغازية في هذا البلد الذي لم يعد فيه ما يمكن وصفه بجيوب موالية لحرب العدوان. لقد توّهم قادة التحالف بأن العراق سيفتح ذراعيه لقوات التحالف وسيرفعون أصواتهم مكبّرين ومهللين لقدوم "المخلص الأنجلوأميركي". وفيما يبدو أن "كتبة التقارير" الاستخباراتية لم يلتزموا الدقة في قراءة سيكولوجية الشارع العراقي، فأوهموا صانعي القرار بأن مجرد إختراق الحدود العراقية سيؤول الى انتفاضة شعبية من الجنوب الى الشمال ستخنق طاغوت بغداد وتطيح به للأبد. وهذا لم يحصل، والسبب واضح فهذا الشعب كما الشعوب العربية والاسلامية تكره حد الحقد الأجنبي القادم ببزة عسكرية، فمهما جمّل مهمته فهو في نظرهم محتل مستعمر، لا لأنهم راضون عن طاغوتهم، فتاريخه الدموي معروف للقريب والبعيد، ولكن لأن زوال طاغوتهم لا يكون على أيدي عدوهم، قياساً على حديث شريف "لا يطاع الله من حيث يعصى". فلا يمكن تصوّر أجنبي يدير أمر هذا الشعب، أو يفرض عليه قرضاياً بهوية عراقية ولكن بجواز أميركي.

في عام ١٩٩١ شهدت محافظات العراق إنتفاضة شعبية عارمة تديرها قيادات محلية وبأهداف وطنية ودينية وتسير لغاية شريفة نزيهة، ولكن أعاقتها قوات التحالف نفسها التي تعلن الآن الحرب على العراق، لماذا؟ لأن تلك الانتفاضة لا تصب في قناة المصالح الاستراتيجية الاميركية.

القوة الموهومة التي ساقت القوات الانجلوأميركية الى العراق قد سقطت على يد شعبه قبل جيشه، فلا يمكن للتغيير أن يتم دون حساب العامل الحاسم فيه وهو الشعب.

وحتى لو قدّر لمصير الحرب أن يأتي وفق أهداف قوات التحالف، وسقط النظام العراقي، وظهر المتحالفون بالسر مع الولايات المتحدة للعلن، وتدفقت المساعدات الدولية بأموال العراق الى شعب العراق، فإن القبول بإدارة أجنبية لحكم العراق يبدو وهماً مستحيلاً.

في أعقاب ثورة العشرين، جرت محاولات لفرض إدارة إنجليزية على العراق، وتم توزيع استفتاء للشعب العراقي من قبل الانجليز يتضمن القبول بحاكم إنجليزي عليهم، فصدرت فتوى شرعية من المرجع الشيعي الأعلى في كربلاء الشيخ محمد تقي الشيرازي بحرمة انتخاب غير المسلم لحكم العراق. فاضطر الانجليز في نهاية الأمر للقبول بتعيين حاكم عربي من البيت الهاشمي، أي الملك فيصل.

اليوم، وبعد أكثر من ثمانين عام على ثورة العشرين، يستبد الشعور الوهمي بالقوة لدى الادارة الاميركية فتكرر التجربة الفاشلة التي وقع فيها الانجليز. لم يفد الأميركيون من تجارب الانجليز في بلاد الشرق، ولم يفيدوا أيضاً من طريقة كتابة التقارير أيضاً، ولعل أخطر الدروس التي لم يتعلمها القادة الأنجلوأميركيون هو أن الشعوب لا تُقهر بإرادة أجنبية.